

کتابخانه صفیہ کلاں علیہ السلام

۱۵۱۲۱۰

نمبر ۱۹

تاریخ و جلد ۱۵۱۲۱۰

نام کتاب الاحکام فی اصول الجور

فی کتاب

نکات و فنون

۲۵۱

الاحكام في اصول الاحكام

للمحافظ أبي محمد علي بن حرز الاندلسي اظا هيري

٢٥١
اصول
٢٥١

(طبع على نفقة)

مكتبة الخزانة

اصح اباء الامم
سابع عبد العزيز مصر



الطبعة الاولى سنة ١٣٤٦ هـ

(تنبه) سنقدم خاصة الى المشتركين بهذا السفر الجليل : ترجمة واقية من
حياة المؤلف تقع في زهاء ٦٠ صفحة ، وفهرسا تحليليا يشتمل على ،
الكتاب ومساائله مع الاستقصاء ، وآخر في أسماء رجاله موضوعا على
الحديث وسيكونان في جزء واحد

مطبعة السعادة

مصر

٢٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في المرسل

قال أبو محمد : المرسل من الحديث، هو الذي سقط بين أحد رواه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ناقل واحد فصاعدا . وهو المنقطع أيضاً ، وهو غير مقبول . ولا تقوم به حجة لأنه عن مجهول ، وقد قدمنا أن من جهلنا حاله فمعرض علينا التوقف عن قبول خبره ، وعن قبول شهادته حتى نعلم حاله . وسواء قال الراوى العدل حدثنا الثقة أو لم يقل ، لا يجب أن يلتفت الى ذلك . إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره ، وقد قدمنا أن الجرح أولى من التعديل ، وقد وثق سفيان الثوري جابراً الجعفي ، وجابر من الكذب والفسق والشر والخروج عن الاسلام بحيث قد عرف ، ولكن خفي أمره على سفيان فقال بما ظهر منه اليه . ومرسل سعيد بن المسيب ، ومرسل الحسن البصري وغيرهما سواء ، لا يؤخذ منه بشيء . وقد ادعى بعض من لا يحصل ما يقول ، أن الحسن البصري كان اذا حدثه بالحديث أربعة من الصحابة أرسله . قال : فهو اقوى من المسند

قال أبو محمد : وقائل هذا القول أترك خلق الله لمرسل الحسن ، وحسبك بالراء سقوطاً أن يضعف قولاً يمتنقه ويعمل به ، ويقوى قولاً يتركه ويرفضه . وقد توجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل الى قوم ممن يجاور المدينة فاذبحهم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ان يرمس بامرأة منهم ،

فارسوا الى النبي صلى الله عليه وسلم من أخبره بذلك . فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه رسولا وأمر بقتله ان وجده حيا ، فوجده قد مات .
فهذا كما ترى قد كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو حي ، وقد كان في عصر الصحابة رضى الله عنهم منافقون ومتردون . فلا يقبل حديث قاله رآه فيه عن رجل من الصحابة ، أو حدثني من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا حتى يسميه ، ويكون معلوما بالصحة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسن . قال الله عز وجل : « ومن حولكم من الأعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ، لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم » . وقد ارتد قوم ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم عن الاسلام كعبيد بن حصن ، والأشعث بن قيس ، والرجال (١) ، وعبد الله بن أبي سرح قال على : ولقاء التابع لرجل من أصاغر الصحابة شرف وغر عظيم ، فلائى معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن حدث صحبته ، ولا يخلو سكوته عنه من أحد وجهين . اما انه لم يعرف من هو ، ولا عرف صحة دعواه الصفة .

أو لانه كان من بعض من ذكرنا * ثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد بن محمد عن احمد بن على عن مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنه ، وكان خال ولد عطاء . قال : أرسلتني أسماء الى عبد الله بن عمر فقالت : بلغني انك تحرم أشياء ثلاثة . العلم في الثوب ، وميثرة الارجوان (٢) ، وصوم رجب كله ، فانكر ابن عمر أن يكون حرم شيئا من ذلك

(١) في الأصل بالحاء المعجمة . وصوابه بفتح الراء وتشديد الجيم المفتوحة وضبطه الحافظ عبد القى بن سعيد الأزدى في « المؤلف والمختلف » بالحاء المهملة ووجه في ذلك كما قال الذهبي في « المشبه » . وهو ان عتقة — بضم العين واسكان النون — ضم الفاء وفتح الواو — الخنق قدم على النقي وقد بيني حنيقة ثم ارتد وقتل يوم البجعة كالأر قتل زيد بن الخطاب (٢) البثرة : بالكسر بدون هز لبدلة الفرس قال ابو عبيد : وأما المياثر الحر التي جاء فيها

فهذه أسماء وهى صاحبة من قدماء الصحابة وذوات الفضل منهم، قد حدثها بالكذب من شغل بالها حديثه عن ابن عمر حتى استبرأت ذلك ، فصح كذب ذلك الخبر . وقد ذكر عن ابن سيرين فى أمر طلاق ابن عمر امرأته على عهد رسول صلى الله عليه وسلم نحو ذلك . فواجب على كل أحد أن لا يقبل الا من عرف اسمه ، وعرفت عدالته وحفظه

قال على : والخائفون لنا فى قبول المرسل هم : أصحاب أبى حنيفة ، وأصحاب مالك ، وهم أترك خلق الله للمرسل اذا خالف مذهب صاحبهم ورأيه . وقد ترك مالك حديث أبى العالية فى الوضوء من الضحك فى الصلاة ، ولم يعيبوه الا بالارسال ؛ وأبو العالية قد أدرك الصحابة رضى الله عنهم ، وقد رواه أيضا الحسن وإبراهيم النخعى والزهرى مرسل . وتركوا حديث مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه . أن النبي صلى الله عليه وسلم : صلى فى مرضه الذى مات فيه بالناس جالسا والناس قيام . وترك مالك وأصحابه الحديث المروى من طريق الليث عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن سعيد بن المسيب ، والقاسم ، وسالم ، وأبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . أن النبي صلى الله عليه وسلم : فرض زكاة الفطر مدين من بر على كل انسان ، مكان صاع من شعير . وذكر سعيد بن المسيب أن ذلك كان من عمل الناس أيام أبى بكر وعمر ، وذكر غيره أنه حكم عثمان أيضا وابن عباس ، وذكر ابن عمر أنه عمل الناس . فهو لاء فقهاء المدينة رووا هذا الحديث مرسلًا وأنه صحيح العمل عندهم ، فترك ذلك أصحاب مالك . فأين اتباعهم المرسل وتصحيحهم إياه ، وأين اتباعهم رواية أهل المدينة وعمل الأئمة بها ؟

وترك الخنفزيون حديث سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم :

التي قاتها كانت من مراكب الاطعم من دياج أو حرير . والارجوان بضم الهزة والجيم - مرعب - وهو الاحمر الشديد الحرة

في أن لا يبيع الحيوان باللحم ، وهو أيضا فعل أبي بكر الصديق رضوان الله عليه ، ومثل هذا كثير جدا ، ولو تتبعنا ما تركت كلتا الطائفتين لبلغت أزيد من التي حديث بلا شك . وسنجمع من ذلك ما تيسر ان شاء الله تعالى في كتاب مفرد لذلك ان اعان الله تعالى بقوة من عنده ، وأمدًا بفسحة في العمر .

فانما أوقعهم في الأخذ بالمرسل أنهم تعلقوا بأحاديث مرسلات في بعض مسائلهم ، فقالوا فيها بالأخذ بالمرسل ، ثم تركوه في غير تلك المسائل ، وانما غرض القوم نصر المسألة الحاضرة بما أمكن من باطل أو حق ، ولا يبالون بان يهدموا بذلك (١) الف مسألة لهم ، ثم لا يبالون بعد ذلك بإبطال ما صححوه في هذه المسألة اذا أخذوا في الكلام في أخرى ، وسنبين من ذلك كثيرا إن شاء الله تعالى .

ونحن ذا كرون من عيب المرسل ما فيه كفاية لمن نصح نفسه ان شاء الله اخبرني احمد بن عمر العذري ثنا ابو ذر عبد (٢) بن احمد الهروي ثنا زاهر ابن احمد أبو علي المرخسي الفقيه ثنا زنجويه بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري - هو مؤلف الصحيح - ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن زيد بن أبي أنيسة . ان رجلا اجنب ففسل فأتاه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو يعموه ، قتلوه قتلهم الله . قال النعمان : فحدث به الزهري فראيته بعد يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت : من حدثك . قال : أنت حدثتني ، عن محمد بن ؟ قلت : عن رجل من أهل الكوفة . قال : افسدته ، في حديث أهل الكوفة دغل كثير . وبالسناد المتقدم الى البخاري . قال قال : معاذ عن أشعث عن ابن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن طائفة . كان النبي صلى الله عليه وسلم : لا يصلي في شعرنا (٣) . قال البخاري ثنا سليمان

(١) في نسخة « من ذلك » (٢) في نسخة « عبد الله بن أحمد » وهو خطأ . انظر تذكرة الحفاظ ٣ : ٢٨٤ (٣) جمع « شعار » ككتاب وكتب . وهو ما ولي جسد الانسان دون ما سواه من الثياب وانما امتنع من الصلاة فيها غفلة أن يكون أساسها شيء من دم الحيض

ابن حرب ثنا حماد بن زيد عن سعيد بن أبي صدقة قلت لمحمد بن سيرين : ممن سمعت هذا الحديث . قال : سمعته من (١) زمان لا أدرى ممن سمعته ، ولا أدرى أثبت أم لا ، فسلوا عنه . وفيما كتب الى به يوسف بن عبدالله النمرى . قال قال يحيى بن سعيد القطان : مالك عن سعيد بن المسيب أحب الى من الثورى عن ابراهيم . لو كان شيخ الثورى فيه ربح لربح به وصاح . وقال مرة أخرى : كلاهما عندى شبه الريح

قال أبو محمد : فاذا كان الزهرى ، ومحمد بن سيرين ، وسفيان ومالك وهم من هم فى التحفظ والحفظ والثقة ، فى مراسيلهم مأتى . فإحدى ينصح نفسه يثق بمرسل أصلا ، ولو جمعنا بلايا المراسيل لاجتمع من ذلك جزء ضخم وفى هذا دليل على ماسواه وبالله التوفيق

فصل فى أقسام السنن

قال أبو محمد : السنن تنقسم ثلاثة أقسام : قول من النبى صلى الله عليه وسلم ، أو فعل منه عليه السلام ، أو شئ رآه وعلمه فآثر عليه ولم ينكره ، حكيم أو أمره عليه السلام الفرض والوجوب على ما بينه إن شاء الله عز وجل فى باب الأمر من هذا الكتاب - ما لم يتم دليل على خروجه من باب الوجوب الى باب النذب ، أو سائر وجوه الأمر . وحكم فعله عليه السلام الائتساء به فيه ، وليس واجبا . الا ان يكون تنبيها لحكم ، أو بيانا لأمر على ما يقع فى باب الكلام فى أفعاله عليه السلام من هذا الكتاب . وأما إقراره عليه السلام على ما علم وترك إنكاره إياه ، فانما هو مبيح لذلك الشئ فقط ، وغير موجب له ، ولا نادب اليه . لأن الله عز وجل افترض عليه التبليغ

قاله فى اللسان . وفى نسخة « شعارنا » بالافراد والمرووف فى لفظ الحديث الجامع

(١) فى الأصل « منه » هو خطأ

واخبره أنه يمصه من الناس ، وأوجب عليه أن يبين للناس ما نزل اليهم ، فمن ادعى انه عليه السلام علم منكرا فلم ينكره ، فقد كفر . لأنه جحد أن يكون عليه السلام بلغ كما أمر ، ووصفه بغير ما وصفه به ربه تعالى ، وكذبه في قوله عليه السلام : « اللهم هل بلغت ؟ فقال الناس : نعم . فقال : اللهم اشهد . قال ذلك في حجة الوداع » .

فإن اعترض معترض بحديث جابر : انه سمع عمر رضوان الله عليهما يحلف بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم على أن ابن صياد هو الدجال ، فلم ينكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا حجة علينا في هذا . لأن ابن صياد في أول أمره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاكاً في أمره أهو الدجال أم لا ؟ بذلك جاءت الاحاديث الصحاح ، ويبين ذلك قول عمر فيه : دعني يا رسول الله اضرب عنقه ، فقال عليه السلام : ان يكن هو فلن تسلط عليه ، أو نحو ذلك من الكلام . حلف عمر على تقديره ، ومن حلف على ما لا يعلم ولا يوقن أنه باطل ولا حق فليس هو عندنا حائثاً ولا آثماً ، اذا كان تقديره أنه كما حلف عليه . فهذا الحديث حجة لنا ، وليس فيه أيضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم صدق يمينه ، فانما في الحديث ان أمر ابن صياد كان حينئذ ممكناً ، والحالف على الممكن كما ذكرنا لم يأت منكراً ، فيلزم رسول صلى الله عليه وسلم تغييره

قال علي : وأما من قال ان افعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب ، فقوله ساقط لأن الله تعالى لم يوجب علينا قط في شيء من القرآن والسنة أن نفعل مثل فعله عليه السلام . بل قال تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » . وانما انكر عليه السلام على من تنزه ان يفعل مثل فعله عليه السلام ، وهذا هو غاية المنكر لمن تنزه عن التقبيل في رمضان نهرا وهو صائم ، أو تنزه أن يمشی حافيا حاسرا زارياً على من فعل ذلك . واما من ترك أن يفعل مثل فعله عليه السلام لاعتن رغبة عنه ، فما أنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه

وسلم قط. وهذا التارك للاقتساء به صلى الله عليه وسلم غير راغب عن ذلك لا بحسن ولا بمسيء ، ولا مأجور ولا آثم ، والمؤتسى به عليه السلام بحسن مأجور ، والراغب عن الاقتساء به بعد قيام الحجّة عليه ان كان زارياً على محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر ، وما نعلم لمن صحح عنه فعلاً ثم رغب عنه وجهاً ينجو به من الشرك إلا أن يتعلق بفعل له عليه السلام آخر ، أو بأمر له آخر ، أو يكون لم يصح عنده ذلك الأمر الذى رغب عنه . فان تعلق بأنه خصوص له عليه السلام فهو أحد الكاذبين الفساق ، ما لم يأت على دعواه بدليل من نص أو إجماع

قال على : وأما من ادعى ان افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض علينا ان نفعل مثلها ، فقد اغفل جداً ، وأتى بما لا برهان له على صحته . وما كان هكذا فهو دعوى كاذبة لأن الاصل أن لا يلزمنا حكم حتى يأتى نص قرآن أو نص سنة بإيجابه ، وأيضاً فانه قول يؤدى الى مالا يعقل . ولزمه أن يوجب على كل مسلم أن يسكن حيث سكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان يجعل رجله حيث جعلها عليه السلام ، وان يصلى حيث صلى عليه السلام ، وان يصوم فرضاً الايام التى كان يصومها عليه السلام ، وان يجلس حيث جلس ، وان يتحرك مثل كل حركة تحركها عليه السلام ، وان يحرم الاكل متكثراً ، وعلى خوان ، والشبع من خبز البر ما دوماً ثلاثاً تباعاً ، وان يوجب فرضاً أكل الدباء (١) ويتجنبها . وهذا مالا يوجب عليه مسلم . مع ان هذا يخرج الى المحال ، والى ارجاع مالا سبيل الى ارجاعه ، مما قد فات و بطل بالاكل والشرب منه عليه السلام . فبطل بما ذكرنا أن تكون افعاله عليه السلام واجبة علينا ، اذ لم يأت على ذلك دليل . بل قد قام الدليل والبرهان على أن ذلك غير واجب بالآية التى

(١) بضم الدال وفتح الباء المشددين آخره همزة . هو القرع واحدة دباء ووزنه ضال ولا همزة لانه لم يعرف انقلاب لامه من واو أو ياء قاله الزعفراني نقله عنه ابن الامير وجوز بعضهم فيه النقص وأكراه القرطبي وغيره

ذكرنا . وكل من له اقل علم باللغة العربية فانه يعلم ان ما قيل فيه « هذا لك » ، انه غير واجب قبوله . بل مباح له تركه ان احب ؛ كالمواريث ، وكل ماخيرنا فيه ، وأن ما جاء بلفظ (١) « عليك كذا » ، فهذا هو الملزم لنا ولا بد . فلما قال تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » . كنا مندوبين الى ذلك ، وكنا مباحاً لنا أن لا تأتسى غير راغبين عن الائتساء به ، لكن عالمين ان الذى تركنا أفضل ، والذى فعلنا مباح . كجلوس الانسان وتركه ان يصلى تطوعاً ، فليس آتماً بذلك . ولو صلى تطوعاً لكان افضل الا أن يكون ترك صلاة التطوع راقباً عنها في الوقت المباح فيه التطوع ، فهذا خارج عن الاسلام بلا خلاف ، لانه شارع شريعة لم يأت بها اذن

قال على : وانما نازعنا في وجوب الأفعال بعض اصحاب مالك ، على أنهم أترك خلق الله تعالى لأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن ذلك : انه عليه السلام : جلد في الحجر اربعين ، وهم يجلدون ثمانين . وودى حضرياً - وهو عبد الله بن سهل ادعى قتله على حضريين وهم يهود خيبر - بالابل . فقالوا هم : لا يجوز ذلك ولا يودى الا بالذهب أو الفضة ، وصلى على قبر . فقالوا هم : لا تفعل ذلك ؛ وصلى على غائب . فقالوا هم : لا ترى ذلك ؛ وقبل وهو صائم . فقالوا : نكره ذلك ، وصلى عليه السلام حاملاً امامة . فقالوا : نكره ذلك ؛ وصلى جالساً والناس وراءه وابو بكر الى جنبه قائم . فقالوا : لا يجوز ذلك ؛ ومن صلى كذلك بطلت صلاته . في كثير جداً ، اقتصرنا منه على ما ذكرنا .

وبعضهم تعلق في هذه الأفعال بانها خصوص له عليه السلام ، ومن فعل ذلك فقد تعرض لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن تعرض لغضبه عليه السلام فقد تعرض لغضب الله عز وجل . فقد غضب عليه السلام غضباً شديداً إذ سأله امرأة الانصارى والآنصارى عن قبلة الصائم ، فاخبر عليه

(١) في الاصل « وانما جاء بلفظه » وهو خطأ

السلام : انه يفعل ذلك . فقال القائل : لست مثلنا يا رسول الله . أنت قد غفر لك ذنبك ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ غضباً شديداً وانكر هذا القول . فن اضل عن تعرض لغضب الله عز وجل . وغضب رسوله عليه السلام في تقليد انسان لا ينفعه ولا يضره ، ولا يفي عنه من الله تعالى شيئاً

قال علي : واحتجوا في تخصيص القبلة للصائم . بقول عائشة رضي الله عنها :

وأيكم أملك لأربه من رسول الله عليه وسلم

قال أبو محمد : وهذا القول منها رضي الله عنها أعظم الحجة عليهم ، لأنها لم تقل ذلك على ما توهموا ، وإنما قالت انكاراً على من استعظم القبلة للصائم . فآخبرتهم أنه عليه السلام كان أروع منهم ، وأملك لأربه ، ولكنه مع ذلك لم يمتنع من التقبيل وهو صائم ، فكيف اتم . ويدل على صحة هذا التأويل دليلان يبينان . أحدهما : انها رضي الله عنها هكذا قالت في مباشرة الخائض انه عليه السلام كان يأمرها فتزرنم يباشرها ، وأيكم املك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فيلزمهم أن يتركوا اباحة مباشرة الخائض ، لقول عائشة : وأيكم املك لأربه ، كما قالت في قبلة الصائم سواء سواء . والثاني : أنهم رووا عنها انها قالت لابن اخيها عبد الله بن عبد الرحمن وهو أشب ما كان : ألا تقبل زوجتك وتلاعبها - تعني عائشة بنت طلحة وهي بنت اخها واجل جوارى أهل زمانها قاطبة - . فقال : اني صائم ، فقالت : لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ، فهي دأباً تحض الصائم الشاب على التقبيل للجارية الحسناء ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واثتسآبه ، وهذا هو قولنا لاقولهم . ففعلوا ما ترى فيما اخبر عليه السلام انه صوم ، وغضب على من ادعى انه خصوص . ثم أتوا الى ما اخبر عليه السلام أنه خصوص له دون سائر الناس ، وهو قتله بمكة من قتل من الكفار ، وخطب عليه السلام الناس فنهاهم عن أن يسفك فيها أحداً ، ثم لم يقنع عليه السلام بذلك ، حتى قال في خطبته

ذلك : وان أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها . فقولوا : ان الله أحلها لنبيه صلى الله عليه وسلم ولم يحلها لكم ، وانما احلت لي ساعة من نهار ثم مادت كحرمتها بالامس الى يوم القيامة . أو كلاما هذا معناه . فقالوا : هذا عموم وليس بخصوصا

قال أبو محمد : فلو قيل ل هؤلاء القوم اعكسوا الحقائق ، ما زادوا على ما فعلوا . وان هذه لعظائم لا تدرى كيف استجاز من له أدنى ورع التقليد في مثل هذا ، لمن قد أداه اجتهاده الى الخطأ في ذلك ، ممن قد بلغتهم الآثار ، وقامت عليهم الحجة ، وسقطت عنهم المذرة . وان الظن ليسوء جدا بمن هذا معتقده ، ونعوذ بالله من كل حب رياسة تقود الى مثل هذا ، وبالله تعالى التوفيق

قال علي : واذا مدح الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم أحدا على فعل ما كان ذلك الفعل مندوبا اليه ، مستحبا يؤجر فاعله ، ولا يؤجر تاركه ولا يأثم . وليس ذلك الشيء فرضا لما قد أوردنا في الحجاج في أن الفرض ليس إلا ما جاء به الامر فقط ، وان ما لم يؤمر به فمفوق عنه . وأما ما ذمه الله تعالى فهو مكروه ، وليس حراما الا بدليل . لما ذكرناه في المدح ولا فرق . وقد ذم الله تعالى الشح ، وليس حراما اذا أدى المرء فرائضه ، ولكنه مذموم مكروه . وقد مدح الله تعالى المفتسلين بالماء للاستنجاء ، وليس فرضا . ومدح النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكتو ولا استرق ، وليس كل ذلك حراما ، لكن ان قام دليل من أمر أو نهى على الشيء المذموم أو المدحوج صير فيه الى دليل الأمر والنهي ، وبالله تعالى التوفيق

فصل في خلاف الصاحب للرواية وتعلل أهل الباطل بذلك
وفيا زعموا أن البلوى تكثر به فلا يقبل فيه الا التواتر

قال أبو محمد: ووجدنا الصاحب من الصحابة رضى الله عنهم يبلغه الحديث
فيتأول فيه تأويلا يخرج به عن ظاهره ، ووجدناهم رضى الله عنهم يقرون
ويعترفون بأنهم لم يبلغهم كثير من السنن . وهكذا الحديث المشهور عن أبي
هريرة : ان اخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصنف (١) بالاسواق ، وان
اخوانى من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم . وهكذا قال البراء *
حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد
ابن عبد السلام الخشنى ثنا محمد بن المنثى العنزى ثنا أبو احمد الزبيرى ثنا سفيان
الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب . قال : ما كل
أما نحمدك موه بمنعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن حدثنا
صحابنا وكانت تشغلنا رعية (٢) الابل . وهذا أبو بكر رضى الله عنه لم يعرف
فرض ميراث الجدة ؛ وعرفه محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة ، وقد سأل
أبو بكر رضى الله عنه مائشة في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا صر رضى الله عنه يقول في حديث الاستئذان : اخفى على هذا من
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ألهانى الصنف فى الاسواق . وقد جهل أيضا
أمر املاص المرأة وعرفه غيره ، وغضب على عيينة بن حصن حتى ذكره الحر بن
قيس بن حصن بقوله تعالى : « واعرض عن الجاهلين » . وخفى عليه أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم باجلاء اليهود والنصارى من جزيرة العرب الى آخر
خلافته ، وخفى على أبى بكر رضى الله عنه قبله أيضا طول مدة خلافته ؛ فلما
بلغ ذلك صر أمر باجلائهم فلم يترك بها منهم أحدا . وخفى على عمر أيضا أمره

(١) الصنف : البيع والبيعة يريد شغلهم طلب الرزق . (٢) بكسر الراء واسكان الميم

عليه السلام بترك الاقدام على الوباء ، وعرف ذلك عبد الرحمن بن عوف .
وسأل عمر أبا واقد الليثي عما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في
صلاتي الفطر والاضحى ، هذا وقد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اعواما
كثيرة . ولم يدر ما يصنع بالمجوس ، حتى ذكره عبد الرحمن يأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيهم . ونسئ قبوله عليه السلام الجزية من مجوس البحرين ، وهو أمر
مشهور ، ولعله رضى الله عنه قد أخذ من ذلك المال حظا كما أخذ غيره منه . ونسئ
أمره عليه السلام بأن يتيمم الجنب . فقال : لا يتيمم ابدا ، ولا يصلى ما لم يجد
الماء ، وذكره بذلك عمار . واراد قسمة مال الكعبة حتى احتج عليه أبى بن
كعب بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ، فامسك . وكان يرد النساء اللواتي
حضن وتقرن قبل ان يؤدعن البيت ، حتى أخبر بان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذن في ذلك ، فامسك عن ردهن . وكان يفاضل بين ديات الاصابع ، حتى
بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم امره بالمساواة بينها فترك قوله واخذ
بالمساواة . وكان يرى الدية للمصبة فقط ، حتى اخبره الضحاك بن سفيان بان
النبي صلى الله عليه وسلم ورث المرأة من الدية فانصرف عمر الى ذلك . ونهى
عن المغالاة في مهور النساء ، استدلالا بمهور النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى
ذكرته امرأة بقول الله عز وجل : « وآتيتن احداهن قنطارا » . فرجع عن
نهي . وأراد رجم مجنونة ، حتى أعلم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
رفع القلم عن ثلاثة ، فامر أن لا ترجم . وامر برجم مولاة حاطب ، حتى ذكره
عثمان بان الخاهل لاحد عليه ، فامسك عن رجمها . وانكر على حسان الانشاد
في المسجد ، فاخبره هو وابو هريرة أنه قد أنشديه بمحضرة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فسكت عمر .

وقد خفي على الانصار وعليه المهاجرين ، كعثمان ، وعلي ، وطلحة ،
والزبير ، وحفصة أم المؤمنين ، وجوب الفصل من الايلاج الا أن يكون

انزل . وهذا مما تكثر فيه البلوى . وخفى على عائشة ، وام حبيبة امي المؤمنين ، وابن عمر ، وابي هريرة ، وابي موسى ، وزيد بن ثابت ، وسعيد بن المسيب ، وسائر الجلة من فقهاء المدينة وغيرهم . نسخ الضوء مما مست النار . وكل هذا تعظم البلوى به وتم . وهذا كله وما بعد هذا يبطل ما قاله من لا يبالي بكلامه من الحنفيين ، والمالكيين : إن الأمر إذا كان مما تم البلوى به لم يقبل فيه خبر الواحد

والعجب ان كلتا الطائفتين قد قبلتا اخباراً خالفها غيرهم ثم بها البلوى ، كقبول الحنفيين : الضوء من الضحك ، وجهله غيرهم . وكقبول المالكيين الجمين مع الشاهد ، وجهله غيرهم . ومثل هذا كثير جدا . حدثنا محمد بن سعيد ثنا احمد بن عبد النصير (١) ثنا قاسم بن اصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا صخر بن جويرية ثنا عامر ابن عبد الله بن الزبير . أن عبد الرحمن بن الاسود اخبره . قال : كنت جالسا مع ابي بعرفة وابن الزبير يحطبان الناس . فقال ابن الزبير : ارهذا يوم تكبير ، ونحميد ، وتهليل ، فكبروا الله واحمدوا وهللوا . فقام ابي يجوس حتى انتهى اليه فاصنى اليه فقال : أشهد لسمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يلبي . فقال ابن الزبير : لبيك اللهم لبيك ، - وكان صيتا

قال ابو محمد : فقد خفي هذا كما ترى على ابن الزبير وغيره ، وهو مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نهى عمر : أن يسمى بأسماء الانبياء ، وهو يرى محمد بن مسلمة يفتدو عليه ويروح وهو أحد الصحابة الجلة منهم ، ويرى أبا أيوب الانصاري ، وأبا موسى الاشعري ، وهما لا يعرفان الا بكنائهما من الصحابة . ويرى محمد بن أبي بكر الصديق ، وقد ولد بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حجة الوداع ، واستفتته امه إذ ولدته ماذا تصنع

(١) بهامش الأصل [خ] ابن النصير .

في احرامها وهي نفسها ، وقد علم يقينا ان النبي صلى الله عليه وسلم علم بأسماء من ذكرنا وبكنائهم بلا شك ، وأقرهم عليها ، ودعاهم بها ، ولم يغير شيئا من ذلك عليه السلام . فلما أخبره طلحة وصهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم بإباحة ذلك ، أمسك عن النهي عنه . وهم بترك الرمل في الحج ، ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله . فقال : لا يجب لنا ان نتركه

وهذا عثمان رضي الله عنه . فقد روي عنه : أنه بعث الى الفريضة (١) اخت أبي سعيد الخدري يسألها عما افتاها به رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر عدنها ، وأنه أخذ بذلك . وأمر برجم امرأة قد ولدت لسته اشهر ، فذكره على بالقرآن ، وان الحمل قد يكون ستة اشهر ، فرجع عن الأمر برجمها .

وهذا على رضوان الله عليه : يعترف بان كثير من الصحابة كانوا يحدونه عما ليس عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان يستحلفهم على ذلك حاشا ابا بكر فانه كان لا يستحلفه ، وأن الله تعالى كان ينفعه بما شاء أن ينفعه مما سمع من ذلك مما لم يكن عنده قبل ذلك .

وهذا طلحة : يبيع الذهب بالفضة بنسيئة ، حتى ذكره عمر . وهذا ابن عمر وابن عباس : يبيعان الدرهم بالدرهمين ، حتى ذكرا فامسكا . ثم رواه ابن عمر عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ذكره مسلم ، فرجع ابن عمر الى ذلك وترك رأيه . ثم رواه ابن عمر فقال : هذا عهد نبينا الينا . ذكره مالك عن حميد عن مجاهد عن ابن عمر ، وصدق ابن عمر . ونحن نقول في حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا بلغنا : هذا عهد نبينا الينا . فهكذا نحمل أمر جميع ما روى من رواية الصحاب للحديث ، ثم روى عنه مخالفته إياه أنه انما اتى بخلاف الحديث قبل أن يبلغه ، فلما بلغه حدث بما بلغه . لا يحل أن يظن بالصحاب غير هذا ، وهذا نص ما ذكرنا عن

ابن عمر ببيان لا يخفى ، وأنهم تأولوا فيما مجمعا من الحديث . ومن حمل ذلك على غير ما قلنا فانه يوقع صاحب ولا محالة تحت أسرين قد أأاذهم الله تعالى منهما ، كلاهما ضلال وفسق . وهما : اما المجاهرة بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا يحل لاحد ، ولا يحل ان يظن بهم . واما : أن يكون عندهم علم أو جب عليهم مخالفة ما رويوا فاهم في حل أن يكتموا عنا ، ويحدثوا بالمنسوخ ، ويكتموا عنا الناسخ . وهذه الصفة كفر من فاعلها وتلبس في الدين ، ولا ينسب هذا اليهم الا زائغ القلب ، أو جاهل أصمى القلب . فبطل ظنهم الفاسد وصح قولنا والحمد لله رب العالمين . ولا سبيل الى وجه ثالث أصلا الا أن يكونوا نسوا حيثئذ بمض ما قد رويوه قبل ذلك ، فهذا ممكن ايضا . فان كانوا تأولوا فالتأويل منهم رضى الله عنهم ظن ، وروايتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم يقين ، ولا يحل لمسلم أن يترك اليقين للظن . فارتفع الاشكال جملة في هذا الباب والحمد لله رب العالمين

وأما رضوان الله عليهم فمذدورون لأنه اجتهد منهم ، مع أن ذلك منهم أيضا قليل جدا ، وليس كذلك من يقدم بعد أن نبه على ما ذكرنا . وهذه حائفة وأبو هريرة رضى الله عنهما خفي عليهما المسح على الخفين ، وعلى ابن عمر معهما وعلمه جرير ولم يسلم الا قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأشهر . وأقرت حائفة انها لاعلم لها به ، وأمرت بسؤال من يرجى عنده علم ذلك وهو على رضى الله عنه . وهذه حفصة أم المؤمنين سئلت عن الوطء فيحجب فيه الواطئ أفيه غسل أم لا (١) ؟ فقالت : لاعلم لى . وهذا ابن عمر توقع أن يكون حدث نهى من (٢) النبي صلى الله عليه وسلم ، عن كراء الارض بعد أزيد من اربعين سنة من موت النبي صلى الله عليه وسلم . فأمسك عنها وأقر أنهم كانوا يكرونها على عهد أبى بكر وصهر وعثمان ، ولم يقل : إنه لا يمكن أن

«١» كذا بالاصل . وهو غير ظاهر «٢» فى الاصل «عن» وهو خطأ

يخفى على هؤلاء ما يعرف رافع وجابر وأبو هريرة

وهؤلاء اخواننا يقولون - فيما اشتبهوا - : لو كان هذا حقا ما خفى على عمر . وقد خفى على زيد بن ثابت ، وابن عمر ، وجهور أهل المدينة اباحة النبي صلى الله عليه وسلم للحائض أن تنفر ، حتى أعلمهم بذلك ابن عباس وأم مسلم ، فرجموا عن قولهم . وخفى على ابن عمر الاقامة حتى يدفن الميت ، حتى أخبره بذلك ابو هريرة وعائشة . فقال : لقد فرطنا في قراريط كثيرة . وقيل لابن عمر - في اختياره متعة الحج على الافراد - : انك تخالف أباك . فقال : أ كتاب الله أحق أن يتبع أم عمر ؟ وينا ذلك عنه من طريق عبد الزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر . وخفى على عبدالله بن عمر الوضوء من مس الذكر ، حتى أمرته بذلك - عن النبي صلى الله عليه وسلم - بسرة بنت صفوان ، فآخذ بذلك . وخفى على ابن عباس النهي عن المتعة ، وعن تحريم الجمر الاهلية ، حتى أعلمه بذلك على رضى الله عنه . وقال ابن عباس : ألا تخافون أن يخسف الله بكم الارض ، اقول لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقولون قال ابو بكر وعمر . وهؤلاء الانصار نسوا قوله عليه السلام : الاثمة من قريش ، وقد رواه انس . وقد روى عبادة بن الصامت ما يدل على ذلك . وما كانوا يتركون اجتهادهم إلا لأمر بلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا ابو هريرة : يذكر أنهم كانوا رضوان الله عليهم ، تشغلهم أموالهم ومتاجرم ، وانه هو كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضر مالا يحضرون . وقد ذكرنا هذا الحديث في باب الاجماع - في ديواننا هذا - في فصل ترجمته : « ابطال قول من قال ان الجمهور اذا اجمعوا على قول وخالفهم احد فانه لا يلتفت الى قوله » فاعنى ذكرنا إياه هنا لك عن ترداده ههنا .

واذا وجدنا صاحب تخفى عليه السنة ، أو تبلفه فيتأول فيها التأويلات كما فعلوا في تحريم الجمر فان البخارى روى أنهم اختلفوا . فن قائل : حرمت (٢-٢)

لا أنها كانت تأكل العذرة ، ومن قائل : لأنها لم تخمس . ومن قائل : انه خشي فناء الظهر . وقال بعضهم : بل حينئذ حرمت البتة .

قال علي : وكل ذلك باطل الا قول من قال : حرمت البتة . وقد جاء النص بتحريمها لعينها ولأنها رجس . روى ذلك أنس . فلما صح كل ما ذكرنا وبطل التقليد جلة ، وجب أن لا يؤخذ برأي صاحب . وان تعرض من مخالفة الخبر . فكيف اذا استضاف الى مخالفة الخبر . وقد كتبنا في باب ابطال التقليد من هذا الكتاب ما أفتوا به رضوان الله عليهم ، فاخبر عليه السلام : انه ليس كذلك قال علي : وكل ما تعلق به اهل اللواذ عن الحقائق . عند غلبة الحيرة عليهم من مثل هذا وشبهه . فهم أترك خلق الله تعالى له . وانما تعلق بهذا اصحاب ابني حنيفة في خلافهم أمر النبي صلى الله عليه وسلم : بفصل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ، فقالوا : قد روى انا ابا هريرة أفتى من رأيه بان يفصل منه ثلاثا ، ثم تركوا قول أبي هريرة ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخالفوا روايته التي لا يحل خلافتها ، ورأيه الذي احتجوا به . وأحدثوا ديننا حديثا . فقالوا : لا يفصل الا مرة واحدة .

وتنقض ههنا المالكيون اصولهم ووقفوا في ذلك . فقالوا : ينسل سبعا . فاخذوا برواية ابني هريرة وتركوا رأيه . وتعلقوا كلهم بذلك أيضا في حديث ابن عباس وطائفة في الصوم عن الميت ، فقالوا : قد افتي ابن عباس وطائفة بخلاف ذلك ، فتناقض المالكيون والحنفيون ههنا ، فاخذوا بقول ابن عباس وطائفة وتركوا روايتهما . واخذ المالكيون آتقا برواية أبي هريرة ، وتركوا قوله . ولا حجة للحنفيين في خلاف طائفة وابن عباس هذا الحديث ، لأنه ان كان تركته طائفة ، فقد رواه أيضا بريدة الاسلمي ، ولم يخالفه . واما ابن عباس فالأصح عنه انه افتي بما روى ، وأمر بصيام النذر عن الميت ، وهذا موافق لروايته . واما النهي عن ذلك فاما رواه عنه محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وليس

بالتقوى (١) ، وروى سعيد بن جبير خلاف ذلك وهو أصح .
 وأما تعلقهم بأن عائشة رضى الله عنها خالفت في فتياها ماروت من الأمر
 بالصيام عن الميت ، فإنهم عن طرد هذا الأصل الفاسد ؟ إذ روت عائشة
 رضى الله عنها : أن الصلاة فوضت ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ،
 وزيد في صلاة الحضر ، وكانت هي تتم في السفر ، فأخذوا بروايتها وتركوا
 رأيها وعملها . وإذ روت : التحريم بلين الفحل ، ثم كانت لا تأخذ بذلك ، ولا
 يدخل عليها من أرَضَعته نساء أخوتها ، ويدخل عليها من أرضعته بنات
 أخواتها . فتركوا رأيها ، وأخذوا بروايتها . وأذ روت : أن كل امرأة نكحت
 بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فخالفت ذلك وانكحت بنت أخيها عبد الرحمن -
 المنذر - بن الزبير - وعبد الرحمن حتى غائب غيبة قريبة بالشام بغير علمه ولا
 أمره . فأخذ المالكيون بروايتها وتركوا رأيها وعملها . فان قالوا : تأولت في
 كل هذا . قلنا لهم : وهكذا تأولت في فتياها بأن لا يصام عن الميت ، ولعل
 المرأة التي أفقت أن لا يصام عنها كانت لاولى لها ؛ فلم تر عائشة رضى الله عنها
 أن تخرج من ظاهر الحديث الذي روت في ذلك لأن نصه : « من مات وعليه
 صيام صام عنه وليه » .

وهكذا فعل المالكيون فيما روى عن عمر : أنه رأى للمبتوتة السكني
 والنفقة . وبلغه حديث فاطمة بنت قيس فلم يأخذ به ، فخالف المالكيون رأي
 عمر ، وأخذوا بنصف حديث فاطمة فلم يروا للمبتوتة نفقة ، فخالفوا الحديث
 وعمر في النصف الثاني ، فأروا لها السكني . وعمر قد قرأ الآية كما قرأوها .
 وهكذا فعلوا في رواية ابن عباس في حديث : « حدّ المكاتب وميراثه ودينه

(١) أخطأ المؤلف في تضعيف محمد بن عبد الرحمن فقد وثقه ابن سعد وابو زرعة
 والنسائي وابن حبان قال ابو حاتم « هو من التابعين لا يسأل عن مثله » وأخرج له البخاري
 ومسلم . قال ابن حجر في التهذيب بعد أن نقل عن ابن حزم تضعيفه « ليس له بذلك سلف »

بمقدار ما ادى . فقالوا : خالته ابن عباس فاقى بغير ذلك ، ولا حجة لهم في هذا لأن هذا الحديث قد رواه أيضاً على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وأخذ به وأقضى به . فلم كان ترك ابن عباس للحديث حجة على عمل على به ؟ وقد يحتمل ترك ابن عباس وغيره لما روى وجوها ، منها ان يتأول فيه تأويلاً كما ذكرنا آنفاً ، أو يكون نسيه جملة ، أو يكون نسيه حين أقضى بهذه الفتيا المخالفة له . كما قد ذكرنا آنفاً فيمن أقضى منهم بخلاف القرآن ، وهو ناس لما في حفظه من ذلك ، أو يكون لم يكن يبلغه حين أقضى بما أقضى ثم بلغه الحديث بعد ذلك . فاذ هذه الوجوه كلها موجودة فيما روى عنهم . فلا يحل لاحد ترك كلامه عليه السلام لفتيا جاءت عن صاحب فن دونه مخالفة لما صح عنه عليه السلام

ولو تتبعنا ما تركوا فيه روايات الصحابة واخذوا بفتيائهم ، وما تركوا فيه فتيا الصحابة واخذوا برواياتهم ، لكثير ذلك جداً . لأن القوم انما حسبهم مانصروا به المسألة التي بين أيديهم فقط ، وان هدموا بذلك سائر مسائلهم . وفيما ذكرنا كفاية

وبالجملة فصرف الداخلة التي يعترضون بها على رواية صاحب لما ترك برأيه أولى أن يكون الى النقل - لخالفته لذلك - منه الى الرواية التي يلزم اتباعها . وهذا باب قد عظم تناقضهم فيه ، فهذا ابن عمر وأبو برزة هما رواة حديث : « البيمان بالخيار ما لم يتفرقا » فحملاه على تفرق الابدان . فخالفاهما المالكيون والحنفيون . فقالوا : التفرق بالكلام ولم ياتفتوا الى ما حمل عليه الحديث الصحابان اللذان رواياه . وهذا على رضى الله عنه روى : « الصلاة تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ثم روى عنه تركه وانه أقضى بانه اذا رفع رأسه من السجود فقد (١) تمت صلاته . فخالفاه المالكيون ، ورأوا التسليم فرضاً

لا بد منه ، وتناقضهم في الباب عظيم جداً

(١) في الاصل قدمت صلاته

(فصل) قال عليّ: وإذا علمنا أن الراوي العدل قد أدرك من روى عنه من العدل ، فهو على اللقاء والسماع ، لأن شرط العدل القبول . والقبول يضاد تكذيبه في أن يسند إلى غيره ما لم يسمعه منه ، إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله . وسواء قال: حدثنا أو أنبأنا ، أو قال: عن فلان ، أو قال: قال فلان ؛ كل ذلك محمول على السماع منه . ولو علمنا أن أحداً منهم يستجيز التلخيص بذلك كان ساقط العدالة في حكم المدلس . وحكم العدل الذي قد ثبتت عدالته فهو على الورع والصدق ، لا على القسق والتهمة وسوء الظن المحرم بالنص ، حتى يصح خلاف ذلك . ولا خلاف في هذه الجملة بين أحد من المسلمين ، وإنما تناقض من تناقض في تجميع المسائل . وبالله التوفيق .

فصل فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص

قال عليّ: إذا تعارض الحديثان أو الآتيان أو الآية والحديث فيما يظن من لا يعلم ، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك . لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض ، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله ، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلاً ، وكل من عند الله عز وجل ، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق . «ثنا عبد الله بن ربيع التميمي قال أنبأنا محمد بن اسحق بن السليم واحمد بن عوز الله (١) قال ثنا ابن الاعرابي قال ثنا سليمان بن الاشعث السجستاني ثنا محمد بن عيسى ثنا اشعث بن شعبة انبا أرمطة بن المنذر سمعت ابا الاحوص حكيم بن حمير يحدث عن العرابض بن سارية : انه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس وهو يقول : «أحسب احدكم متكثراً على أريكته ، قد يظن أن الله تعالى لم يحرم شيئاً الا ما في هذا القرآن ، ألا واني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء انها لمثل القرآن»

قال على : صدق النبي صلى الله عليه وسلم ، هي مثل القرآن ولا فرق في وجوب طاعة كل ذلك علينا . وقد صدق الله تعالى هذا القول إذ يقول : « من يطع الرسول فقد اطاع الله » . وهي أيضاً مثل القرآن في أن كل ذلك وحى من عند الله تعالى . قال الله عز وجل : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » .

قال على : ولا خلاف بين المسلمين في أنه لا فرق بين وجوب طاعة قول الله عز وجل : « وأقيموا الصلاة » . وبين وجوب طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في أمره : أن يصلي المقيم الظهر أربعاً والمسافر ركعتين ، وأنه ليس مافى القرآن من ذلك بأوجب ولا أثبت مما جاء من ذلك منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كانوا قد اختلفوا في كيفية الطريق التي بها يصح النقل فقط .

قال على : وقد روينافى هذا الحديث من بعض الطرق : « إنها لمثل القرآن وأكثر » .

قال على : ولانكرة في هذه الفظة لأنه صلى الله عليه وسلم إنما أراد بذلك أنها أكثر عدداً مما ذكر في القرآن ، وهذا أمر تعلم صحته بالمشاهدة لأن الفرائض الواردة في كلامه صلى الله عليه وسلم بياناً لأمر ربه تعالى أكثر عدداً من الفرائض الواردة في القرآن .

قال على : فإذا ورد النصان كما ذكرنا ، فلا يخلو ما يظن به التعارض (١) منهما . وليس تعارضهما من أحد أربعة أوجه لا خامس لها : إما أن يكون أحدهما أقل معاني من الآخر ، أو يكون أحدهما حائزاً والآخر هيبجاً ، أو يكون أحدهما موجبا والثاني نافياً ، فواجب ههنا أن يستثنى الأقل معاني من الأكثر معاني ، وذلك مثل أمره عليه السلام : أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده

(١) في نسخة : من ظن به التعارض .

بالبیت ، واذن للحائض ان تنفر قبل أن تودع . فوجب استثناء الحائض من جملة النافرين . وكذلك حديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر مع اباحة ذلك في الرايا فما دون خمسة أوسق . ومثل أمر الله عز وجل بقطع السارق والسارقة جملة . مع قوله عليه السلام : « لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا » فوجب استثناء سارق اقل من ربع دينار من القطع ، وبقي سارق ما عدا ذلك على وجوب القطع عليه . وكذلك تحريمه تعالى أمهات الرضاة ، مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم الرضاة ولا الرضعتان » . ونسخ العشر المحرمات بالحس المحرمات ، فوجب استثناء ما دون الحس رضعات من التحريم ، وبقي الحس فصاعدا على التحريم . ومثل قوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » . مع اباحته للمحصنات من نساء أهل الكتاب بالزواج . فكان بذلك مستثنيات من جملة المشركات ، وبقي سائر المشركات على التحريم . ومثل قوله عليه السلام : « دماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » . مع قوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » . وأمر على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بقتل من ارتد بعد اسلامه ، أو زنى بعد احصانه ، أو قتل نفسا أو شرب خمر بعد أن حُدَّ فيها ثلاثا ، وأباح قتل من سعى في الأرض فسادا ، وأمر بأخذ أموال معروفة في الزكوات والنفقات والكفارات ، وأمر بتغيير المنكر باليد ، فكان كل ذلك مستثنى من جملة تحريم الدماء والأموال والاعراض ، وبقي سائرهما على التحريم .

فقد أرينا في هذه المسائل استثناء الأقل معاني من الاكثر معاني ، وأرينا في ذلك اباحة من حظر ، وحظر آمن اباحة ، وحديثا من آية ، وآية من حديث ، وآية من آية ، وحديثا من حديث ، ولا نبالي في هذا الوجه كنا نعلم أى النصين ورد أولا أو لم نعلم ذلك ، وسواء كان الاكثر معاني وردا أولا ، أو ورد آخرأ ، كل ذلك سواء . ولا يترك واحد منهما للآخر ، لكن يستعملان معا كما ذكرنا

— فهذا وجه —

والوجه الثانى : ان يكون أحد النصين موجبا بعض ما اوجبه النص الآخر ، أو حاذرا بعض ما حظره النص الآخر ، فهذا يظنه قوم تعارضا وتحيروا فى ذلك فأكثروا وخبطوا المشواء ، وليس فى شئ من ذلك تعارض . وقد بينا غلطهم فى هذا الكتاب فى كلامنا فى باب دليل الخطاب ، وذلك مثل قوله عز وجل : « وبالوالدين احسانا » . وقال فى موضع آخر : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » . وقال عليه السلام : « ان الله كتب الاحسان على كل شئ » فكان أمره تعالى بالاحسان الى الوالدين غير معارض للاحسان الى سائر الناس ، والى البهائم المتملكة والمقتولة ، بل هو بعضه وداخل فى جملة . ومثل نهيه عليه السلام أن يزنى أحدنا بحليلة جاره مع عموم قوله تعالى : « ولا تقربوا الزنا » . فليس ذكره عليه السلام امرأة الجار معارضا لعموم النهى عن الزنا ، بل هو بعضه .

فغلط قوم فى هذا الباب فظنوا قوله عليه السلام فى سائمة الغنم : كذا ، معارضا لقوله فى مكان آخر : فى كل أربعين شاة شاة ، وليس كما ظنوا . بل الحديث الذى فيه ذكر السائمة هو بعض الحديث الآخر وداخل فى عمومه . والزيادة واجبة فى السائمة بالحديث الذى فيه ذكر السائمة والحديث الآخر معا ، والزيادة واجبة فى غير السائمة بالحديث الآخر خاصة .

وكذلك غلط قوم أيضا فظنوا قوله تعالى : « ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره » . معارضا لقوله تعالى : « والمطلقات متاع بالمعروف » . والآية الأولى بعض هذه وداخلة فى جملة ، كما قلنا فى حديث السائمة ولا فرق .

وكذلك غلط قوم آخرون فظنوا قوله تعالى : « واغليل والبنال والحير لتركبوها وزينة » ، معارضا لقوله تعالى : « فكلوا مما فى الأرض

حلالا طيبا . وتقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم . وظن قوم ان قوله تعالى : « أودما مسفوحا » ، معارضا لقوله عز وجل : « حرمت عليكم الميتة والدم » ، وليس كذلك على ما قدمنا قبل ، لأنه ليس في شيء من النصوص التي ذكرنا نهى عما في الآخر ، ليس في حديث الساعة نهى عن أن يزكى غير الساعة ، ولا أمر بها تخكمها مطلوب من غير حديث الساعة . ولا في الأمر بتمتع المطلقة غير المسوسة نهى عن تمتع المسوسة ، ولا أمر به . تخكمها مطلوب من موضع آخر . ولا في اخباره تعالى بأن خلق الخيل لتركب وزينة نهى عن اكلها وبيعها ، ولا اباحتها . تخكمها مطلوب من مكان آخر ، ولا في تحريمه تعالى الدم المسفوح اخبار بأن ماعدا المسفوح حلال ، بل هو كله حرام بالآية الأخرى . كما قلنا إنه ليس في أمره تعالى بالاحسان الى الآباء نهى عن الاحسان الى غيرهم ، ولا أمر به . تخكم الاحسان الى غير الآباء مطلوب من مكان آخر . ومن فرق بين شيء من هذا الباب فقد تخكم بلا دليل ، وتكلم بالباطل من غير علم ولا هدى من الله تعالى

قال على : فهذا وجه ثان . (١)

والوجه الثالث : أن يكون أحد النصين فيه أمر بعمل ما ، معلق بكيفية ما ، أو زمان ما ، أو على شخص ما ، أو في مكان ما ، أو عدد ما . ويكون في النص الآخر نهى عن عمل ما ، بكيفية ما ، أو في زمان ما ، أو مكان ما ، أو عدد ما ، أو عذر ما . ويكون في كل واحد من العاملين المذكورين الذين أمر باحدهما ونهى عن الآخر شيء ما يمكن أن يستثنى من الآخر . وذلك بأن يكون على ما وصفنا في كل نص من النصين المذكورين حكمان فصاعدا ، فيكون بعض ما ذكر في أحد النصين عاما لبعض ما ذكر في النص الآخر ، ولا شيئا آخر معه . ويكون الحكم الثاني الذي في النص الثاني

طاما أيضا لبعض ما ذكر في هذا النص الآخر، ولا شيئا آخر معه
قال على : وهذا من أدق ما يمكن أن يمترض أهل العلم من تأليف النصوص
وأغمضه وأصعبه ، ونحن نمثل من ذلك أمثلة تمين بحول الله وقوته على فهم
هذا المكان اللطيف. وليعلم طالب العلم والحريص عليه وجه العمل في ذلك
إن شاء الله عز وجل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وما وجدنا
أحدا قبلنا شغل باله في هذا المكان بالفعل الذي يستحقه هذا الباب ، فإن
الغلط والتناقض فيه يكثر جدا إلا من سدده الله بمنه ولطفه لا إله إلا هو
قال علي : فمن ذلك قول الله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من
استطاع إليه سبيلا » . وقال عليه السلام : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر أن تسافر الا مع زوج أو ذى محرم منها » . ففي الآية عموم الناس
وإيجاب حمل خاص عليهم ، وهو السفر إلى مكان واحد بعينه من سائر الاماكن
وهو مكة اعزها الله ، فاضبط هذا . وفي الحديث المذكور تخصيص بعض الناس
وهم النساء ، ونهيهن عن حمل عام وهو السفر جملة . لم يخص بذلك مكان دون مكان
فاختلف الناس في كيفية استعمال هذين النصين

فقال طوائف منهم : معنى ذلك والله على الناس حج البيت حاشا النساء
اللاتى لا أزواج لهن ولا ذامحرم ، فليس عليهن حج . اذا سافرن إليه سفرا قدره
كدا ، فاستئنوا كما ترى النساء من الناس .

وقالت طوائف آخر : معنى ذلك لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
أن تسافر الا مع زوج أو ذى محرم ، إلا أن يكون سفرا أمرت به كالحج ،
أو نذبت إليه كالنظر في مالها ، أو الزمته كالنفري . فانها تسافر إليه دون زوج
ودون ذى محرم . فاستئنوا كما ترى الأسفار الواجبة والمندوب اليها من جملة
الأسفار المباحة كلها ، وأبقوا كل سفر مباح غير واجب ولا مندوب إليه
على عموم النحرى على النساء الا مع زوج أو ذى محرم

قال على : فان لم يكن بيد كل طائفة من الطائفتين اللتين ذكرنا ،
إلا وصفها ترتيب مذهبها في استعمال النصين المذكورين فليس احدهما أولى
من الثاني . فلا بد من طلب الدليل على صحة أحد الاستثناءين ، فوابتغاء البرهان
على الواجب منهما من مكان غيرها

قال على : وأما نحن فأنما ملنا الى استثناء الأسفار الواجبة والمندوب اليها
من سائر الأسفار المباحة ، وأوجبنا على المرأة السفر الى الحج والعمرة
الواجبتين ، والتفريب ، وأبجنا لها التطوع بالعمرة والحج ، ومطالعة ما لها دون
زوج ودون ذي محرم . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البكر بالبكر جلد
مائة وتفريب سنة » (١) . ولقوله عليه السلام : « لاتمنعوا إماء الله مساجد الله » .
جاء النص كما ترى في النساء بأنه لا يحل منعهن عن المساجد ، ومكة من المساجد .
فكان هذا النص اقل معاني من حديث النهي عن سفر النساء جملة . فوجب أن
يكون مستثنى منه ضرورة ، وخرجنا الى القسم الذي ذكرنا اولاً . والأصار
المانع لمن عاصيا لهذا الحديث ، تاركاً له بلا دليل

قال على : وقد احتج للاستثناء الثاني بعض القائلين به بحديث فيه انه
عليه السلام : لما نهى عن أن تسافر المرأة الا مع زوج أو ذي محرم . قال له
رجل من الانصار : يا رسول الله انى اكتببت في غزوة كذا ، وإن امرأتى
خرجت حاجة . فقال عليه السلام : حج مع امرأتك

قال على : وهذا الحديث حجة عليهم لأنه عليه السلام لم يلزمها الرجوع ،
ولا أوقع عليها النهي عن الحج ، ولكنه عليه السلام أمر زوجها بالحج معها .
فكل زوج أبى (٢) من الحج مع امرأته فهو حاض ، ولا يسقط عنها لاجل معصيته
فرض الحج . هذا نص الحديث الذي احتجوا به ، وليس يفهم منه غير ذلك

« ١ » في الهامش : وتفريب عام .

« ٢ » استعمل « أبى » ممتدداً بالحرف وهو قليل . وفي الاسان : « قال الفارسي : أبى

زيد من شرب الماء »

أصلاً ، لأن الأمر في هذا الحديث متوجه الى الزوج لا الى المرأة
قال على : ومن هذا النوع أمره عليه السلام بالانصات للخطبة ، وفي
الصلاة ، مع قوله تعالى : « واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » .
الآية ، فنظرنا في النصين المذكورين فوجدنا الانصات عاما لكل كلام ، سلاما
كان أو غيره ، ووجدنا ذلك في وقت خاص وهو وقت الخطبة الصلاة ووجدنا
في النص الثاني إيجاب رد السلام وهو بعض الكلام في كل حالة على العموم .
فقال بعض العلماء : معنى ذلك أنصت إلا عن السلام الذي أمرت بافشائه
ورده في الخطبة . وقال بعضهم : رد السلام وسلم إلا أن تكون منصتا
للخطبة أو في الصلاة .

قال على : فليس أحد الاستثناءين أولى من الثاني ، فلا بد من طلب
الدليل من غير هذه الرتبة

قال على : وإنما صرنا إلى إيجاب رد السلام وابتدائه في الخطبة دون
الصلاة ، لأن الصلاة قد ورد فيها نص بَيِّن بأنه عليه السلام : سلم عليه فيها فلم
يرد بعد أن كان يرد ، وأنه سئل عن ذلك ، فقال عليه السلام : « إن الله يحدث
من أمره ما يشاء ، وإنه أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » . أو كلاما هذا معناه
قال على : وليس امتناع رد السلام في الصلاة موجبا أن لا يرد أيضا في
الخطبة ، لأن الخطبة ليست صلاة ولم يلزم فيها استقبال القبلة ولا شيء مما
يلزم في الصلاة . وأما الخطبة فاما نظرنا في أمرها فوجدنا الممهود والأصل
إباحة الكلام جملة ، ثم جاء النهي عن الكلام في الخطبة ، وجاء الأمر برد
السلام واجبا وافشائه . فكان النهي عن الكلام زيادة على معهود الأصل ،
وشريعة واردة قد تيقنا قومها . وكان رد السلام وافشاؤه أدل معاني من
النهي عن الكلام فوجب استثناءه ، فصرنا بهذا إلى الترتيب الذي ذكرناه
في القسم الأول آتيا

قال على : ومن ذلك أمره عليه السلام من قام عن الصلاة أو نسيها أن يصليها إذا ذكرها ، ونهيه عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح وحين استواء الشمس . فقال بعض العلماء : معناه فليصلها إذا ذكرها إلا أن يكون وقتاً منها عن الصلاة فيه . وقال آخرون : معناه لا تصلوا بعد العصر ولا بعد الصبح ولا حين استواء الشمس ، إلا أن تكون صلاة نغم عنها ونسيتموها أو أمرتم بها ندباً أو فرضاً أو تعودتموها

قال على : فليس أحد الاستثناءين أولى من الثاني إلا برهان من غيرها ، ولكن العمل في ذلك أن يطلب البرهان على أصح العملين المذكورين من نص آخر غيرها ، فإن لم يوجد صير إلى الآخر أخذ بالزيادة . والله التوفيق

قال على : ومن هذا قول الله تعالى : « يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين » مع قوله تعالى لنا : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » . فليس أحد النصين أولى بالاستثناء من الآخر ، إلا بنص أو إجماع . لأنه جائز أن يقول قائل : معناه كنتم خير أمة أخرجت للناس إلا بني إسرائيل الذين فضلهم الله على العالمين ، وجاز أن يقول قائل : معناه إني فضلتكم على العالمين إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، الذين هم خير أمة أخرجت للناس ، فلا بد من ترجيح أحد الاستثناءين على الآخر برهان آخر ، وإلا فليس أحدهما أولى من الثاني

قال على : فنظراً فوجدنا قوله تعالى : « وأني فضلتكم على العالمين » ، قد قام البرهان على أنه ليس على صومه ، لأن الملائكة أفضل منهم ييقن ، فوقنا على هذا . ثم نظراً لقوله تعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس » ، لم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس على ظاهره ، لأن الملائكة يدخلون في العالمين ، وقد خرج من عموم ذلك الجن بالنصوص في ذلك ، ولا يدخلون في الأمم المخرجة للناس ، فلما كان هذا النص لم يأت نص آخر ولا إجماع بأنه ليس على صومه ، لم يجوز لأحد أن

يخصه ، فاذ لم يجوز تخصيصه فالفرض المحل له على عمومه ، فاذ ذلك فرض ، ولا
ولا بد من أن نجص أحد ذينك النصين من الآخر ، ولم يجوز تخصيص هذا ، فقد
وجب تخصيص الآخر ولا بد . إذ لا بد من تخصيص أحدهما ، وهذا برهان
ضرورى صحيح مع الخبر الثابت : بأن مثلنا مع من قبلنا كمن أجر أجراه
فعملوا إلى نصف النهار بقيراط قيراط ، ثم أجر آخرين فعملوا إلى العصر بقيراط
قيراط ، ثم أجر آخرين فعملوا إلى الليل بقيراطين قيراطين . قال عليه السلام :
« فأنتم أقل عملاؤا كثر أجرا » . وبالله تعالى التوفيق .

قال على : ونقول قطعا إنه لا بد ضرورة في كل ما كان هكذا ، من دليل
قائم بين البرهان على الصحيح من الاستثناءين والحق من الاستعمالين ، لأن
الله تعالى قد تكفل بحفظ دينه فلو لم يكن هنا دليل لأصح ، وبرهان واضح
لكان ضمان الله تعالى خائسا ، وهذا كفر ممن أجازه . فصح أنه لا بد من وجوده
لمن يسره تعالى لفهمه . وبالله تعالى التوفيق .

والوجه الرابع : أن يكون أحد النصين خاطرا لما ابيح في النص الآخر
بأسره ، أو يكون أحدهما موجبا والآخر مستقطا لما وجب في هذا النص بأسره .
قال على (١) : فالواجب في هذا النوع أن ننظر الى النص الموافق لما كنا
عليه لو لم يرد واحد منها فنتركه ونأخذ بالآخر ، لا يجوز غير هذا أصلا .
وبرهان ذلك أننا على يقين من أننا قد كنا على ما في ذلك الحديث الموافق
لمعهود الاصل ، ثم زومنا يقينا العمل بالأمر الوارد بخلاف ما كنا عليه بلا شك ،
فقد صح عندنا يقينا اخراجنا عما كنا عليه ، ثم لم يصح عندنا نسخ ذلك الأمر
الوارد بخلاف معهود الأصل . ولا يجوز لنا أن نترك يقينا بشك ، ولا
أن نخالف الحقيقة للظن . وقد نهى الله تعالى عن ذلك فقال : « ان يتبعون

« ١ » فى هامش رقم ١٣ بخط الشيخ حسن المطار ما نصه : « هذا موضع حل فيه
اشكال الاجلاء الاعلام فرضى الله عنه وعنهم » . عطار

الا الظن وان الظن لا يبنى من الحق شيئاً . وقال : « ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون . » وقال تعالى ذاماً لقوم قالوا ساء ما كنتم بظنهم : « ان ظنن الا فلنا وما نحن بمستيقنين » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فان الظن اكذب الحديث » (١)

ولا يحل أن يقال فيما صح وورد الأمر به : هذا منسوخ ، الا بيقين ، ولا يحل أن يترك أمر قد تيقن وروده خوفاً أن يكون منسوخاً ، ولا أن يقول قائل لعله منسوخ ، وكيف ونحن على يقين مقطوع به من أن المخالف لمهود الاصل هو الناسخ بلا شك ولا مرية عند الله تعالى . برهان ذلك ما قد ذكرناه آنفاً من ضمان الله تعالى حفظ الشريعة والذكر المنزل ، فلو جاز أن يكون ناسخ من الدين مشكلاً بمنسوخ ، حتى لا يدري الناسخ من المنسوخ أصلاً ، لكان الدين غير محفوظ ، والذكر مضيعاً . قد تلفت الحامق فيه ، وحاش لله من هذا ، وقد صح بيقين لا اشكال فيه ، نسخ الموافق لمهود الأصل من النصين . بورود النص الناقل عن تلك الحال ، إذ ورد ذلك النص . فهذا يقين الذي أمر الله تعالى به وأقره ، وأقام الحجة به ، وأثبت البرهان بوجوبه ، ومدعى خلاف هذا كاذب مقطوع بكذبه ، إذ لا برهان له على دعواه إلا الظن ، والله تعالى يقول : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . فصح أن من لا برهان له على صحة قوله فليس صادقاً فيه أصلاً ، وصح بهذا النص أن جميع دين الله تعالى فان البرهان قائم ظاهر فيه ، وحرّم القول بما عدا هذا لأنه ظن من قائله باقراره على نفسه ، وقد حرم الله تعالى القول بالظن واخبر أنه خلاف الحق ، وأنه اكذب الحديث . فوجب القطع على كذب الظن في الدين كله . وهذا أيضاً برهان واضح في ابطال القول بالقياس والتعليل والاستحسان في جميع المسائل الجزئيات الى الشريعة ، وفي جملة القول بكل ذلك . لأن القول بكل

(١) بهامش الاصل أول الحديث : اياكم والظن فان الخ .

ذلك ظن من قائله بلا شك . وبالله تعالى التوفيق

ومن ذلك الحديث الوارد : في أن لا يفتسل من الاكسال (١) ، والحديث الوارد في الغسل منه . فان ترك الغسل منه موافق لمعهود الاصل ، إذ الاصل أن لا يغسل على أحد الا أن يأمره الله تعالى بذلك ، فلما جاء الأمر بالغسل وان لم ينزل ، علمنا يقينا أن هذا الأمر قد لزمنا وانه نازل للحكم الاول بلا شك ، ثم لا ندري ، أنسخ بالحديث الذي فيه أن لا يغسل على من اكسل أم لا ؟ فلم يسعنا ترك ما أيقنا أننا أسرنا به الا بيقين . ومن ذلك امره عليه السلام : أن لا يشرب أحد قائم ، وجاء حديث بأنه عليه السلام شرب قائما . فقلنا : نحن على يقين من انه كان الاصل أن يشرب كل أحد كما شاء من قيام أو قعود أو اضطجاع ، ثم جاء النهي عن الشرب قائما بلا شك ، فكان مانعا مما كنا عليه من الاباحة السالفة . ثم لا ندري ، أنسخ ذلك بالحديث الذي فيه اباحة الشرب قائما أم لا ؟ فلم يحل لاحد ترك ما قد تيقن أنه أمر به خوفا أن يكون منسوخا .

قال علي : فان صح النسخ بيقين صرنا اليه ، ولم نبال زائدا كان على معهود الاصل أم موافقا له ، كما فعلنا في الوضوء مما مست النار ، فانه لولا أنه روى جابر : « انه كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » لا وجبنا الوضوء من كل مما مست النار ، ولكن لما صح أنه منسوخ تركناه . وكذلك فعلنا في حديث أبي هريرة : « من أدركه الصبح جنباً فقد افطر » لأنه علمنا أنه موافق للحكم المنسوخ من ان لا يأكل أحد ولا يشرب ولا يطأ بعد أن ينام . فنسخ ذلك بالاباحة بيقين ، فصرنا الى الناسخ . وكذلك أخذنا بالحديث الذي فيه إيجاب الوضوء من مس الفرج ، لانه زائد على ما في حديث طلق من إسقاط الوضوء منه ، لأن حديث طلق موافق لمعهود الاصل . وأما من تناقض فأخذ مرة بحديث قد ترك مثله في مكان آخر ، وأخذ

(١) الاكسال : التناقل عن الاتزال من اكسل اذ الجاهل ثم أدركه الفطور فلم يتزل

بضده فذوبنيان هار يوشك أن ينهار به في مخالفة ربه عز وجل ، في قوله تعالى : « يحلونه عامامهم ومونه عاما » .

قال علي : وإن أمدنا الله بعمر ، وأيدنا بعون من عنده ، فسنجمع في النصوص التي ظاهرها التعارض كتباً كافية من غيرها إن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا به * فهذه الوجوه التي فيها بعض الغموض قد بيناها بتوفيق الله عز وجل لا إله إلا هو

قال علي : وهاهنا وجه خامس ، ظنه أهل الجهل تعارضاً ولا تعارض فيه أصلاً ولا إشكال . وذلك ورود حديث بحكم ماء في وجه ما ، وورود حديث آخر بحكم آخر في ذلك الوجه بعينه ، فظنه قوم تعارضاً وليس كذلك . ولكنهما جميعاً مقبولان ومأخوذ بهما . ونحو ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق ابن مسعود : بالتطبيق في الركوع ، وروى من طريق أبي حميد وضع الاكف على الركب . فهذا لا تعارض فيه ، وكلا الأمرين جائز أي ذلك فعله المرء حسن

قال علي : إلا أن يأتي امر بأحد الوجهين فيكون حينئذ مانعاً من الوجه الآخر ، وقد جاء الأمر بوضع الاكف على الركب ، فصار مانعاً من التطبيق على ما بيننا من أخذ الزوائد المتيقن في حال وروده ، ومنعه ما كان مباحاً قبل ذلك ، وقد وجدنا أمراً ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاختيار بالركب ، نخرج عن هذا الباب ، وصح أن التطبيق منسوخ بيقين على ما جاء عن سعد : « إننا كنا نقتله ثم نهينا عنه ، وأمرنا بالركب » . لكن من هذا الباب اغتساله صلى الله عليه وسلم بين وطئه المرأة من نسائه رضي الله عنهن ، وتركه الاغتسال بينهما حتى يفتسل من آخرهن غسل واحد . فهذا كله مباح ، وهذا إنما هو في الأفعال منه عليه السلام لافي الأمر المتدافعة . ومثل ذلك ما روى من نهيه عليه السلام : عن الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها . مع قوله تعالى وقد ذكر ما حرم من (٣-نى)

النساء ثم قال تعالى : «وأعمل لکم ماوراء ذلكم» . فكان نهي النبي صلى الله عليه وسلم مضافا الى ما نهى الله عنه في هذه الآية المذكورة . ومثل ما حرم الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من لحوم الحمر والسباع وذوات الخالب من الطير . مع قوله تعالى : «قل لا أجد فيا أوحى الى محرما على إطعام يطعمه الا أن يكون ميتة» الآية . فكان ما حرمه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مضافا الى ما في هذه الآية ومضموما معه . وكذلك ما روى من مسحه عليه السلام برأسه ثلاثا واثنتين وواحدة ، وعلى فاصيته وصماته ، وعلى صماته فقط . وكل ذلك مضموم بعضه الى بعض وشرائع لازمة كلها !

وقد سقط ههنا قوم أساؤا النظر جدا . فقالوا : ان ذكر بعض ما قلنا في نص ما ، وعدمه في نص آخر ، دليل على سقوطه

قال على : وهذا اقدام عظيم ، واسقاط لجميع الشرائع ، ويجب عليهم من هذا أن كل شريعة لم تذكر في كل آية وفي كل حديث هي ساقطة ، وهذا كفر مجرد لأنه لا فرق بين من قال لما قال الله تعالى : «وأشهدوا اذا تبائعتم» . ولم يذكر الافتراق . وقال عليه السلام : «اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع أو يترادان» . فلم يذكر الافتراق دل ذلك على سقوط حكم الافتراق ، وعلى تمام البيع دونه ، فلا فرق بين هذا الكلام وبين من قال لما لم يذكر الله تعالى ورسوله عليه السلام في الآية المذكورة النهي عن بيع الغرر ، وعن الملامسة والمنازمة ، وعن بيع الحمر والغنازير ، وجب أن يكون كل ذلك مباحا . ولما لم يذكر الله تعالى في قوله : «قل لا أجد فيا أوحى الى محرما على طعام يطعمه» . الآية . ان المذرة حرام ، وان الحمر حرام ، وجب ان يكونا حلالا . وهذا الكلام مع انه كفر فهو ساقط جدا ، لانه لا يلزم تكرير كل شريعة في كل حديث ، ولو لم ذلك لبطلت جميع شرائع الدين وأولها عن آخرها ، لأنها غير

مذكورة في كل آية ولا في كل حديث

قال علي : وبين حجة ما قلنا - من انه لا تعارض بين شي من نصوص القرآن ، ونصوص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نقل من افعاله - قول الله عز وجل تخبرنا عن رسوله عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى » . وقوله تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » . وقال تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » . فخير عز وجل ان كلام نبيه صلى الله عليه وسلم وحى من عنده ، كالقرآن في انه وحى ، وفي انه كل من عند الله عز وجل . واخبرنا تعالى انه راض عن افعال نبيه صلى الله عليه وسلم ، وانه موافق لمراد ربه تعالى فيها لترغيبه عز وجل في الاتساع به عليه السلام . فلما صح ان كل ذلك من عند الله تعالى ، ووجدناه تعالى قد اخبرناه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى - صح انه لا تعارض ولا اختلاف في شي من القرآن والحديث الصحيح ، وأنه كله متفق كما قلنا ضرورة . وبطل مذهب من أراد ضرب الحديث ببعضه ببعض ، أو ضرب الحديث بالقرآن . وصح أن ليس شي من كل ذلك مخالفا لسايره . علمه من علمه وجهله من جهله . الا أن الذي ذكرنا من العمل ، هو القائم في بديهة العقل الذي يقود اليه مفهوم اللغة التي خوطبنا بها في القرآن والحديث ، وبالله تعالى التوفيق . وكل ذلك كلفظة واحدة ، وخبر واحد ، موصول ببعضه ببعض ، ومضاف ببعضه الى بعض ، ومبنى ببعضه على بعض . اما بعطف واما باستثناء ؛ وهذا ان الوجهان - نفي العطف والاستثناء - يوجبان الأخذ بالزائد أبداً . وقد بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم - في حلة عطاء رد - اذ قال لعمر رضى الله عنه : « انما يلبس هذه من لا خلاق له » ، ثم بعث الى عمر حلة سيرة (١) . فأتاه عمر فقال

١ قال ابن الاثير في النهاية : « السيرة - بكسر السين وفتح الياء والمد - نوع من البرود يخاطه حرير كالسيور ، فهو فلاء من السير القد . وقال بعض المتأخرين : انما هو حلة سيرة ، على الاضافة . واحتج بأن سيوبه قال : لم يأت فلاء صفة ولكن اسما ، وشرح

يارسول الله : أبعت الى هذه وقد قلت في حلة عطار ما قلت ؟ فقال عليه السلام : «إني لم أبعث اليك لتلبسها» ، وفي بعض الأحاديث : «انما بعثتها اليك لتصيب بها حاجتك» أو كلاما هذا معناه . ففي هذا الحديث تعليم عظيم لاستعمال الأحاديث والنصوص والأخذ بها كلها ، لأنه صلى الله عليه وسلم : أباح ملك الحلة من الحرير ويبيعها وهبتها وكسوتها النساء ، وأمر عمر أن يستثنى من ذلك اللباس المذكور في حديث النهي فقط . وأن لا يتعدى ما أمر الى غيره ، وأن لا تعارض بين أحكامه عليه السلام

قال علي : وفي هذا الحديث : إبطال القياس ، لأن عمر رضى الله عنه أراد أن يحمل الحكم الوارد في النهي عن اللباس على سائر وجوه الانتفاع به ، فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ذلك باطل . وفيه أيضا : أن حكمه عليه السلام في عين ما حكم على جميع نوع تلك العين ، لأنه انما وقع الكلام على حلة سيرة كان يبيعها عطار . ثم أخبر عليه السلام : أن ذلك الحكم جار في كل حلة حرير ، وأخبر : أن ذلك الحكم لا يتعدى الى غير نوع اللباس ، وهذا هو نص قولنا في عموم الحكم وإبطال القياس

قال علي : وقد استعمل قوم بعض الوجوه التي ذكرنا في غير موضعه ، ونحن نوقف على ذلك ونرى منه طرفا ليتنبه الطالب للعلم على سائر اذا ورد عليه ، ان شاء الله عز وجل وماتوفيقنا الا بالله .

وذلك أتناقده قلنا باستعمال الحديثين ، اذا كان أحدهما أقل معاني من الآخر ، بأن يستثنى الأقل من الأكثر ، فيستعمل الأقل معاني على عمومه ، ويستعمل الأكثر معاني حاشا ما أخرجنا منه بالاستثناء المذكور . على ما يناقض . فورد حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : فيه النهي عن استقبال القبلة واستدبارها لبول أو غائط ، وورد حديث عن ابن عمر : أنه أشرف على سطح فنظر الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا لحاجته على لبنتين ، وهو مستدير القبة
قال على : فقال قوم : نستبيح استدبار القبة واستقبالها في البنيان ، ونمنع
منه في الصحارى .

قال على : واخطؤا من وجهين ، أحدهما : تحكمهم في الفرق بين البنيان
وغيره ، وليس في شيء من الحديثين نص ولا دليل على ذلك . بل وجدنا أبا أيوب
الانصاري - وهو بعض رواة حديث النهي - قد انكر ذلك في البيوت ، فلو
عكس ما كس فقال : بل يستباح ذلك في الصحارى ولا يستباح في البنيان ،
هل كان يكون بينهم وبينه فرق ؟ ومثل هذا في دين الله تعالى لا يستسهل ولا
يتهاذى عليه - بعد أن يوقف عليه - ذوورع ، لقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك
به علم ، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا » . مع آيات
كثيرة تزجر عن ذلك ، وليس في حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان في بنيان . بل قد وصفت مائفة رضى الله عنها : أنهم كانوا يأتمنون من اتخاذ
الكنف في البيوت ، وأنهم كانوا يتبرزون خارج المنازل ، والرواية الصحيحة
أنه عليه السلام : كان إذا أراد أن يتبرز أبعد . وليس لأحد أن يقول : إن ابن
حمر إذا شرف من السطح رآه في بنيان إلا كان متكئاً ، فهذا وجه .

والوجه الثاني : أنه حتى لو صح أنه عليه السلام كان في بنيان فليس في ذلك
الحديث إلا الاستدبار وحده ، فبأي شيء استحلوا استقبال القبة بالغائط ،
ولانص عندهم فيه ؟ . وليس إذا نسخ أو خص بعض ما ذكر في الحديث وجب
أن ينسخ أو يترك سائر ، فإن قالوا : بل يترك سائر ، كانوا متحكمين في الدين
ومستقطنين لشرائع الله تعالى بلاد ليل . وسنستوعب الكلام في هذا الفصل
في باب الخصوص أو النسخ من كتابنا هذا إن شاء الله عز وجل . ولزمهم أيضاً أن
يقولوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عن مهر البنى ، وحلوان الكاهن ،
ونعن الكلب ، وكسب الحجام . ثم أباح كسب الحجام . أن يستباح حلوان

الكاهن ، ومهر البنى، وثمان الكلب، لأن كل ذلك مذكور في حديث واحد ،
والا كانوا متناقضين

قال على : ووجه العمل في هذين الحديثين، هو الاخذ بازاءد . وقد كان
الأصل بلا شك أن يجلس كل احد لحاجته كما يشاء، فحديث ابن عمر موافق لما
كان الناس عليه قبل ورود النهى، ثم صار ذلك النهى رافعا لتلك الاباحة بيقين
ولا يقين عندنا أنسخ شئ من ذلك النهى أم لا؟ غرام أن تترك يقينا لشك ،
وأن نخالف حقيقة لظن ، وليس لأحد أن يقول: ان حديث ابن عمر متأخر،
الا لكان لغيره أن يقول. بل حديث النهى هو المتأخر . لانه قد رواه سلمان
واسلامه في سنة الخندق، وابو هريرة واسلامه بعد اقتضاء فتح خيبر ، الا أن
النهى شريعة وارادة رافعة لما كان الناس عليه من اباحة ذلك بيقين، ولا يقين
عندنا في أن الاباحة طادت بعد ارتقاعها ، ولو صح أن حديث ابن عمر كان متأخرا
ما كان فيه الارتفاع النهى عن استدبار القبلة فقط. وليبق استقبالها على التحريم

فصل في تمام الكلام في تعارض النصوص

قال على : وذهب بعض اصحابنا الى ترك الحديثين اذا كان احدهما خاطرا
والآخر مبيحا ، أو كان احدهما موجبا والآخر مستقطا، قال : فيرجع حينئذ
الى ما كنا نكون عليه لو لم يرد ذاك الحديثان

قال على : وهذا خطأ من جهات ، احدها : اننا قد أيقنا ان الاحاديث
لا تتعارض لما قد قدمنا من قوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا » . مع اخباره تعالى ان كل ما قال نبيه عليه السلام فانه وحى ، فبطل
أن يكون في شئ من النصوص تعارض اصلا ، واذا بطل التعارض فقد بطل
الحكم الذي يوجب التعارض . إذ كل شئ بطل سببه فالسبب من السبب
الباطل باطل ، بضرورة الحس والمشاهدة . والثاني : انهم يتركون كلا الخبرين

والحق في احدهما بلا شك ، فاذا تركوها جميعا فقد تركوا الحق يقينا في احدهما ، ولا يحل لاحد أن يترك الحق اليقين اصلا . والثالث : انهم لا يفعلون ذلك في الآيتين اللتين احدهما حافظة والاخرى مبينة ، او أحدهما موجبة والثانية نافية ، بل يأخذون بالحكم الزائد ويستثنون الاقل من الاكثر . وقد بينا فيما سلف أنه لا فرق بين وجوب ما جاء في القرآن ، وبين وجوب ما جاء في كلام النبي صلى الله عليه وسلم

قال عليّ : وكان من حجتهم في ذلك أن قالوا : ان أحد الخبرين ناسخ بلا شك ، ولسنا نعلمه بمينه . فلما نعلمه لم يحز لنا أن تقدم عليه بغير علم فيدخل في قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . الآية

قال عليّ : وهذه الحجة فاسدة من وجهين ، احدهما : أنه يلزمهم مثل ذلك في الآيتين وهم لا يفعلون ذلك . والوجه الثاني : أنه لا يجوز أن يقال في خبر ولا آية : إن هذا منسوخ الا يتيقن

قال عليّ : ويكنى من بطلان هذا الذي احتجوا به أننا على يقين من أن الحكم الزائد على معهود الأصل رافع لما كان الناس عليه قبل وروده ، فهو الناسخ بلا شك . ونحن على شك من هل نسخ ذلك الحكم بحكم آخر يردنا الى ما كنا عليه أم لا ؟ غرام ترك اليقين للشكوك . والله تعالى التوفيق قال عليّ : وقد اضطرب (١) خاطر أبي بكر محمد بن داود رحمه الله الى ما ذهبنا اليه ، الا أنه رحمه الله اخترم قبل انعام النظر في ذلك ، وذلك أنه قال في كتاب

الوصول : والعمل في الخبرين المتعارضين كالعمل في الآيتين ولا فرق قال عليّ : وقال بعض أهل القياس : نأخذ بأشبه الخبرين بالكتاب والسنة قال عليّ : وهذا باطل ، لأنه ليس الذي ردوا اليه حكم هذين الخبرين أولى بأن يؤخذ به من الخبرين المردودين اليه ، بل النصوص كلها سوء في

وجوب الأخذ بها والطاعة لها . فاذ قد صح ذلك بيقين، فما الذى جعل بعضها مردوداً، وبعضها مردوداً اليه ، وما الذى أوجب أن يكون بعضها أصلاً ، وبعضها فرماً ، وبعضها حاكماً ، وبعضها محكوماً فيه ؟ . فان قال : الاختلاف الواقع فى هذين هو الذى حط درجتهما الى أن يعرضا على غيرهما .

قال على : وهذه دعوى مفتقرة الى برهان ، لأنه ليس الاختلاف موجبا لكونهما معروضين على غيرهما ، لأن الاختلاف باطل ، فظنهم أنه اختلاف ظن فاسد يكذبه قول الله عز وجل : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » . فاذ قد أبطل الله تعالى الاختلاف الذى جعلوه سبباً لعرض الحديثين على سنة أخرى أو آية أخرى ، فقد وجب ضرورة أن يبطل مسببه الذى هو العرض . وهذا برهان ضرورى . وبالله تعالى التوفيق

قال على : واذا كانت النصوص كلها سوءاً فى باب وجوب الأخذ بها ، فلا يجوز تقوية أحدها بالآخر ، وانما ذلك من باب طيب النفس ، وهذا هو الاستحسان الباطل . وقد أنكره بعضهم على بعض

قال على : وقد رجح بعض أصحاب القياس أحد الخبرين على الآخر بترجيحات فاسدة ، نذكرها إن شاء الله تعالى ونبين غلطهم فيها بحول الله تعالى وقوته . فمن ذلك أن قالوا : ان كان أحد الخبرين معمولاً به والآخر غير معمول به رجحنا بذلك الخبر المعمول به على غير المعمول به

قال على : وهذا باطل ، لما نذكره ان شاء الله تعالى بعد هذا . فى فصل فيه إبطال قول من احتج بعمل أهل المدينة . إلا أننا نقول ههنا جملة : لا يخلو الخبر قبل أن يعمل به من أن يكون حقاً واجباً أو باطلاً ، فان كان حقاً واجباً لم يزد العمل به قوة . لأنه لا يمكن أن يكون حق أحق من حق آخر فى أنه حق ، وان كان باطلاً فالباطل لا يحققه أن يعمل به

قال على : واحتج بعضهم فى وجوب ترجيح أحد الخبرين على الآخر ،

فقال : كما ترجح إحدى البينتين على الأخرى إذا تعارضتا مرة بالقرعة ومرة باليد قال على : وهذا هو عكس الخطأ على الخطأ ، ولسنا نساعدكم على ترجيح بينة على أخرى لا بيد ولا بقرعة ، لأن ذلك لم يوجب نص ولا إجماع . وأيضاً : حتى لو صح ترجيح إحدى البينتين على الأخرى لما جاز ذلك في الحديثين ، لأن هذا قياس والقياس باطل . وأيضاً حتى لو صح ترجيح إحدى البينتين على الأخرى وكان القياس حقاً ، لكان ترجيح الحديثين أحدهما على الآخر لا يجوز . لأن الاختلاف في الحديثين باطل ، والتعارض عنهما منى بما ذكرنا من قوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » . وبإخباره تعالى أن كلام نبيه صلى الله عليه وسلم وحى كله . وأما البيتان فالتعارض فيهما موجود ، والاختلاف فيهما ممكن

قال على : وقالوا إن كان أحد الخبرين خاطئاً والآخر مبيناً فانا نأخذ بالخاطر وتدع المبيح

قال على : وهذا خطأ لأنه تحكم بلا برهان ، ولو عكس ما كس فقال بل نأخذ بالمبيح لقوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » . ولقوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » . ولقوله تعالى : « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً » . أما ما كان يكون قوله أقوى من قولهم ؟ ولكننا لا نقول ذلك بل نقول : إن كل أمر من الله تعالى لنا فهو يسر ، وهو رفع الحرج ، وهو التخفيف ، ولا يسر ولا تخفيف ولا رفع حرج (١) ، أعظم من شيء أدى إلى الجنة ونجى من جهنم . وسواء كان خاطئاً أو إباحة ولو أنه قتل الأنفس والأبناء والآباء

قال على : ويبطل ما قالوا أيضاً بقوله عليه السلام : « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم »

١ في الاصل « ولا رفع ولا حرج » وهو خطأ

قال على : فأوجب عليه السلام من الصل ما انتهت اليه الطاقة ، ولم يفسح في ترك شيء منه الا ما خرج عن الاستطاعة ووقع العجز عنه فقط . وقد ظن قوم ان هذا الحديث يؤكد للنهي على الأمر

قال على : وهذا ظن فاسد لأن الاجتناب ترك ، والترك لا يعجز عنه احد . واما العمل فهو حركة لها كلفة أو امساك مما تقتضيه الطبيعة من الأكل والشرب ، وفي ذلك تكلف ، وربما يعجز المرء عن كثير منه ، فكلفنا من ذلك كل ما انتهى اليه الوسع ، ولم يسقط عنا منه شيء الا ما لم يكن بنا طاقة على فعله ، هذا نص الحديث لمن تأمله ولم يحله عن مفهوم لفظه ، فصح بذلك التسوية بين الأمر والنهي ، وإيجاب الطاعة للحظر والاباحة على السواء . فليس الحاضر بأوكد من المبيح ، ولا المبيح بأوكد من الحاضر

قال على : وقالوا ترجح أيضا بأن يكون راوى أحد الخبرين أضبط واتقن قال على : وهذا أيضا خطأ بما قد أبطنا به . فيما سلف من هذا الباب . قول من رام ترجيح الخبر بأن فلانا أعدل من فلان ، فاغنى ذلك عن اعادته . ولكننا نقول ههنا : ان هذا الذي قالوا دعوى لا برهان عليها من نص ولا اجماع ، وما كان كذلك فهو ساقط

قال على : وقالوا ترجح احد الخبرين بأن يكون رواه جماعة ، وروى الآخر واحد

قال على : وقد أبطنا هذا . فيما سلف من هذا الباب . بأن القائلين بذلك قد تركوا ظاهر القرآن الذي نقله أهل الارض كلهم لخبر نقله واحد ، ومثلنا ذلك بتحريمهم الجمع بين المرأة وصحتها ، وقطعهم السارق في ربع دينار ولا يقطعونه في أقل ، ويرجون الحصن ، ومثل هذا كثير . وبيننا فيما خلا أن خبر الواحد وخبر الجماعة سواء في باب وجوب العمل بهما ، وفي القطع بانها حق ولا فرق . وقالوا : ترجح احد الخبرين بأن يكون احدهما قصد به بيان الحكم ،

والآخر لم يقصد به بيان الحكم، ومثلوا ذلك بالنهي عن جلود السباع مع قوله عليه السلام: «إذا دبغ الأهاب فقد طهر»

قال علي: «أما هذا الترجيح فصحيح، لأن الحديث إذا لم يقصد به بيان الحكم فلا اشكال فيه في أنه لا خلاف فيه للذي قصد به بيان الحكم. وأما الحديثان اللذان ذكروا فليسا واقعين تحت هذه الجملة التي ذكروا، بل كل واحد من الحديثين المذكورين فهو مقصود به بيان الحكم والتنظير الصحيح وهنا هو مثل أمره صلى الله عليه وسلم: بأن يكفن المحرم إذا مات في ثوبيه، وإن لا يمس طيبا، ولا يغطي وجهه ولا رأسه. فهذا قصد به بيان حكم العمل في تكفين المحرم، فهو أولى من احتجاج من منع من ذلك، بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث» لأن هذا الحديث لم يقصد به بيان حكم عملنا نحن في من مات منا محرم أو غيره، وإيضاً لحديث النهي عن جلود السباع لا يصح (١)، ولو صح لكافته إذا دبغت جلودها يجب أن تستثنى من سائر الجلود السبعية التي لم تدبغ، لأن المدبوغ منها أقل من غير المدبوغ.

وقالوا: ونرجح أحد الخبرين بأن يكون راوى أحدهما باشر الأمر الذي حدث به بنفسه، وراوى الآخر لم يباشره. فتكون رواية من باشر أولى، ومثلوا ذلك بالرواية عن ميمونة: نكحني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان وبالرواية عن ابن عباس: نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم قال علي: وهذا ترجيح صحيح لا نأخذ بيقينا أن من لم يحضر الخبر إنما نقله عن غيره، ولا ندرى ممن نقله ولا تقوم الحجة بمجهول. ولا شك في أن كل أحد أعلم بما شاهد من أمر نفسه

قال علي: إلا أن قائل هذا قد نسى نفسه، فتناقض وهدم ما بنى في قوله:

ترجح الخبر بأن يكون رواه أضبط وأتقن ، وتركوا ذلك في هذا المكان .
وقد قال الأكابر من أصحاب ابن عباس رحمة الله عليه - إذ حدثوا بحديث
ميمونة المذكور وانما رواه عنها يزيد بن الاصم - فقالوا كلالا ترك حديثنا
حدثناه البحر عبد الله بن العباس لحديث رواه أعرابي بوال على عقبيه
قال على : فان كان كون أحد الرواة أعدل واجبا أن ترك له رواية
من دونه في المدالة ، فليتركوا ههنا رواية يزيد بن الاصم لرواية ابن عباس ،
فلا خلاف عند من له أدنى مسكة عقل أن البون بين ابن عباس وبين يزيد بن
الاصم كما بين السماء والأرض ، وان كان لا معنى لذلك ، فلا ترجحوا بكون أحد
الراويين أعدل .

قال أبو محمد : ونسوا أنفسهم أيضاً ، فتركوا ما رجحوا به ههنا من تغليب
رواية من باشر على رواية من لم يباشر ، في قول أنس : أنا سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وركبتي تمس ركبته وأنا الى جنبه رديف لابي طلحة ،
وهو عليه السلام يقول : لبيك عمرة وحجا ، لبيك عمرة وحجا . وفي قول
البراء بن عازب إذ يقول : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كيفية
حجه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اني سقت الهدى وقرنت . وفي
قول حفصة أم المؤمنين له : لم تحل من عمرتك ، فصدقها النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك ، وبين عليها (١) لم فعل ذلك ، فتركوا ما سمع أنس بن مالك من لفظ رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفسه ، لكلام
عن عائشة لم تدع أنها سمعته ، وقد اضطرب عنها أيضاً فيه ، فروى عنها مثل ما
قال أنس والبراء وحفصة رضي الله عن جميعهم ، ولكلام عن جابر لم يدع أنه سمعه ،
وهو مع ذلك أيضاً يحتمل التأويل ، وقد اضطرب عنه أيضاً في ذلك ، ولا شك
عند ذى عقل أنه عليه السلام أعلم بأمر نفسه من جابر وعائشة . وان أنسا

والبراء وحفصة - الذين ذكروا أنهم سمعوا من لفظه صلى الله عليه وسلم ذلك ،
وباشروه يقول ذلك - أيقن من جابر فيما لم يدع أنه سمعه . ولكن هكذا يكون
من اعتقد قولاً قبل أن يعتد برهانه « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
اختلافاً كثيراً » .

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قولاً لم يختلف فيه ، والآخر
فعلاً مختلفاً فيه . ومثلوا ذلك برواية عثمان رضي الله عنه : لا ينكح المحرم
ولا ينكح ولا يخطب ، وبالرواية في نكاح ميمونة مرة بأنه عليه السلام كان
حلالاً ، ومرة بأنه عليه السلام كان محرماً .

قال علي : وهذا لا معنى له ، لأن المدل إذا روى شيئاً قد بينا أنه لا يبطله
خلاف من خالفه ، ولا كثرة من خالفه ، وليس العمل في الاخبار كدرام قار تلقى
درم بدرم ويبقى الفضل للغالب ، لكن خبر واحد يستثنى منه أخبار كثيرة ،
ويستثنى هو من أخبار كثيرة ، أو يؤخذ به إذا كان زائداً عليها ، أو يؤخذ بها
إن كانت زائدة عليه . لأن قائلها كلها وقائل ذلك الواحد ، أو فاعلها وفاعله ،
أو قائلها وفاعله ، أو فاعلها وقائله واحد - وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم -
عن واحد وهو الله عز وجل . وليس تكرار قوله بموجب منه مالم يكن
يجب لولا تكراره ، وتركه تكرار مالم يكرر لا يخرج مالم يكرر عن وجوب
الطاعة له ، وإذا قال القول مرة واحدة فقد تزم فرضاً ، كما لو كرهه ألف مرة
ولا مزيد ، وإذا فعل الفعل مرة واحدة فالفضل في الائتساء به عليه السلام
فيه ، كما لو فعله ألف مرة ولا مزيد ولا فرق .

ولم يخص الله تعالى إذ أمرنا بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فيما كره
دون مالم يكرر ، بل أئزمننا الطاعة لامره ، وأمره مرة يسمى أمراً كما لو كرهه
ألف مرة ، كل ذلك يقع عليه اسم أمر ، ولا خص لنا تعالى إذ حضنا على
الائتساء بنبيه صلى الله عليه وسلم ما فعله مرات دون ما فعله مرة ، ولا ما فعله

مرة دون ما فعله مرات ، بل اذا فعل عليه السلام الفعل مرة فقد وقع عليه اسم انه فعله ، كما لو فعله الف الف مرة ، كل ذلك يقع عليه اسم فعل . ومن قال غير هذا فقد تمدى حدود الله عز وجل ، وشرع ما لم يأذن به الله عز وجل ، وقفا ما لا علم له به ، واستحق اسم الظلم والوعيد ، وبالله تعالى نعتصم ونسأل أيضاً من أتى بهذا الهوس فتقول له : اذا سقط عندك ما صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله مرة ثم لم يفعله بعدها ، ولا نهى عنه بأنه لم يعد اليه ، فاقول فياصح أنه عليه السلام فعله مرتين ثم لم يعد اليه ولا نهى عنه ؟ فان تركه من أجل ترك العود ، سألناه مما فعله ثلاث مرات ثم لم يعد اليه . ولا نزال نزيده مرة بعد مرة حتى يبدو سخف قوله الى كل ذى فهم ، أو يترك قوله الفاسد ويرجع الى الحق

قال على : وانما أخذنا بالمنع من نكاح المحرم برواية عثمان رضى الله عنه لأنها زائدة على مذهب الأصول ، لأن الأصل اباحة النكاح على كل حال ؛ بقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . فجاء النهي من طريق عثمان عن أن ينكح المحرم ، فتيقنا ارتفاع الحالة الاولى بلا شك ، واستثنينا النهي حالة الاحرام عن النكاح من جملة العموم باباحة النكاح ، وشككنا هل نسخ هذا النهي بعد وجوبه أم لا . فلم يجوز لاحد ترك ما يقن وجوبه بظن لم يصح ، فصح يقينا لامرية فيه أن حكم حديث ابن عباس في نكاح ميمونة قد نسخ وبطل بلا شك ، ومن ادعى عود المنسوخ وبطلان الناسخ فقد كذب وأفك . ثم حتى لو شككنا هل نسخ هذا النهي بعد وجوبه أم لا ، لم يجوز لاحد ترك ما يقن وجوبه بظن لم يصح ، وحتى لو صح قول ابن عباس انه نكحها وهو محرم - دون ان تخبر ميمونة رضوان الله عليها بخلاف ذلك ، بل لو وافقته ميمونة على أنه عليه السلام نكحها وهو محرم - لماوجب بذلك ترك ما قد تيقناه من النهي عن نكاح المحرم ، الناسخ للإباحة المتقدمة ؛ لا أمر لا ندري

أقبله كان أم بعده ، وترك اليقين للشك ، وتغليب الظن على الحقيقة باطل وحرام لا يحل . وهذا لا يخيل (١) على ذي لب . وبالله تعالى التوفيق وأيضاً حتى لو صح أن نكاحه عليه السلام ميمونة رضي الله عنها كان محرماً ، وأنه كان بعد نهيها عن نكاح المحرم . لما كان ذلك مبيناً لانكاح المحرم غيره ، ولا لخطبته على نفسه أو على غيره ، ولأن نكاح المحرم حينئذ منسوخاً مستثنى من النهي الوارد عن نكاحه وانكاحه وخطبته . ولأن باقي الحديث واجباً لازماً لا يحل مخالفته . وهذه كلها وجوه لأئمة واضحة . والحمد لله رب العالمين

وقالوا : ترجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما اختلف على روايه فيه والآخر لم يختلفوا على روايه فيه ، ومثلوا ذلك بحديث ابن عمر : فإن زادت الابل على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون . وبحديث علي : فإن زادت الابل على عشرين ومائة واحدة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال علي : وهذا بين ليس من أجل الاختلاف . فقد ابطالنا ذلك في الفصل الذي قبل هذا . ولكن لأن حديث ابن عمر هو الزائد حكماً على حديث علي رضي الله عنهما .

وقالوا أيضاً : ترجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قد قيل فيه أنه من كلام الراوي ، ولم يقل ذلك في الآخر ، فنأخذ بالذي لم يقل ذلك فيه ، ومثلوا بحديث : عتق الشقص الذي أحدهما من طريق ابن عمر دون أن يكون فيه ذكر الاستسعاء والآخر من طريق أبي هريرة وفيه ذكر الاستسعاء . قالوا وقد قيل : إن الاستسعاء من لفظ سميد بن أبي عروة ، لأن شعبة وهاماً رواه عن قتادة ولم يذكر ذلك فيه ، وقد قيل أنه من لفظ قتادة

(١) بضم الباء . قال في اللسان : « أخال الشيء اشتبه . يقال لا يخيل على أحد ، أي لا يشك ، وحيء يخيل - بضم الليم - أي ، شكل » . وفي الأصل « يخيل » بالحاء المهملة وهو خطأ

قال عليّ: وهذا خطأ قد تابع سعيداً على ذكر الاستسعاء - جرير بن حازم الأزدى وإبان بن يزيد العطار ويزيد بن زريع وحجاج بن حجاج وموسى ابن خلف، كلهم يذكر فيه الاستسعاء عن قتادة مسنداً الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فالأخذ بالاستسعاء واجب لا يجوز تركه، لانه حكم زائد ثابت. وليس في حديث ابن عمر ما يضاذه ولا ما ينافيه ، وانما فيه فقد عتق منه ما عتق ولا يصح ما راد فيه بعضهم من قوله « وقد رق ما رق » ولا أتى ذلك من طريق تصح أصلاً

قال عليّ : وتناقض في هذا الخبر اصحاب مالك واصحاب ابى حنيفة تناقضاً فاحشاً، فجعل اصحاب ابى حنيفة ذكره عليه السلام السائمة مسقطاً للزكاة مما في الحديث الآخر من صوم الزكاة في جميع الغنم ، ولم يجعلوا قوله عليه السلام في حديث ابن عمر « فقد عتق منه ما عتق » موجبا لارتقاء سائرته ، وقد كان يجب أن يطلبوا لقوله عليه السلام « فقد عتق منه ما عتق » فائدة تنبئ ان ما لم يعتق منه لم يعتق، كما قالوا في السائمة . ولم يجعل اصحاب مالك ذكر السائمة مسقطاً للزكاة في غير السائمة بالعموم الذي في حديث ابن عمر في ذكره الغنم، وجعلوا قوله عليه السلام: « فقد عتق منه ما عتق » مسقطاً لعتق باقيه المذكور في حديث ابى هريرة بالاستسعاء

وقالوا : نرجح احد الخبرين بأن يكون احدهما اجتمع فيه الأمر والنقل ، وانفرد الآخر باحدهما فيكون الذي اجتمعا فيه اولى . ومثلوا ذلك بما روى من انه عليه السلام : سعى وأمر بالسعى بين الصفا والمروة ، وبما روى من قوله عليه السلام : « الحج عرفة »

قال عليّ : وهذا لا معنى له ، لان الحديث الذي فيه ايجاب السعى انما صح من طريق ابى موسى ، وهو زائد على ما روى من ان الحج عرفة ، فوجب الأخذ بالشرعية الزائدة ، وليس في حديث « الحج عرفة » ما يمنع من وجوب

الاحرام والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة

قال علي : وقد تناقضوا هنا فوجبوا السعي فرضا ولم يسقطوا وجوبه ، لما روى من أن الحج عرفة ، ولم يوجبوا الوقوف بمزدلفة وذكر الله عز وجل فيها ، وقد جاء النص الصحيح من القرآن والسنة بإيجاب ذلك فرضا . فاما القرآن فقوله تعالى : « فاذا أفضمتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام » . وأما السنة فقوله عليه السلام لمروة بن مضر (١) : « من أدرك الصلاة ههنا - يعني بمزدلفة - مع الناس والامام فقد أدرك ، والا فليدرك » ، أو كما قال عليه السلام . وتحكم أصحاب التقليد واهل القياس أكثر من أن يحصيها الا خالفهم الذي أحصى عدد القطر وورق الشجر ومكاييل البحار لا إله الا هو ا وقالوا : ترجح أحد الخبرين بأن يوافقه عمل اهل المدينة

قال علي : وهذا باطل ، وقد أفردناه فصلا بعد كلامنا هذاني هذا الباب وبالله تعالى التوفيق . ومثلوا ذلك باخبار رويت في الأذان والاقامة قال علي : ولا يصح في ذلك خبر مسند الآ حديث انس بن مالك رضوان الله عليه « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة إلا الاقامة » وبه نأخذ . وقالوا : ترجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قد علق الحكم فيه بالاسم ، ويكون الآخر قد علق الحكم فيه بالمعنى ، فيكون الذي علق الحكم فيه بالمعنى أولى

قال علي : وهذا لا معنى له ، لأنها دعوى بلا برهان ، واذا لو طارضهم معارض فقال : بل الذي علق فيه الحكم بالاسم أولى ، لما انفصلوا منه . ومثلوا ذلك بقوله عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » ، مع نهييه عليه السلام عن قتل النساء قال علي : وانما أخذنا بقتل النساء المرتدات لأن النهي عن قتل النساء محوم ، والأمر بقتل من غير دينه مخصوص من ذلك العموم ، على ما قدمنا قبل

(١) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة

من استثناء الأقل معاني من الاكثر معاني ، وأيضاً فقد اتفقت الأمة على أن نهييه عليه السلام عن قتل النساء ليس على ظاهره ، واتفقوا أنها ان زنت وهي محصنة انها تقتل ، وان قتلت مسلماً أنها تقتل ، وأيضاً فان نهييه عليه السلام عن قتل النساء ، انما هو داخل في جملة قوله « دماؤكم عليكم حرام » ، فهو بعض تلك الجملة ، واستثنى كل مَنْ وَرَدَ أمرٌ بإيجاب قتله أو إباحته من باغ أو شارب خمر بعد أن مُحَدِّث فيها ثلاثاً ، أو زاني محصن ، أو قاتل عمداً أو مرتد . وصح أن النهي عن قتل النساء انما هو من الاسارى من أهل دار الحرب . وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما منصوباً بنسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخر انما ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالاً قال على : وهذا لا اشكال فيه ، ولا يجوز أن يؤخذ بشئ لم ينص عليه أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . أو يوقن بانه عنه . يبرهان لا يحتمل الا وجهاً واحداً ، ولا يجوز أن يكون عن غيره . الا أن يكون اجماع في شئ ، فما يؤخذ به ، والاجماع أيضاً راجع الى التوقف منه عليه السلام لابد من ذلك قال على : ومثلوا ذلك بالتشهد المروى عن عمر رضى الله عنه : أنه كان يعلمه الناس وهو على المنبر ، وبالتشهد المروى عن ابن عباس وعائشة وأبى موسى وابن مسعود مسنداً الى النبي صلى الله عليه وسلم قال على : وليس في تعليم عمر رضى الله عنه . الناس التشهد على المنبر ما يدل على أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نهى عمر رضوان الله عليه وهو على المنبر عن المغالاة في مهور النساء ، وعلم الناس ذلك . ولا شك عند أحد في أن نهييه عن ذلك ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن ذلك من اجتهاد عمر فقط ، وقد اقرَّ رحمه الله بذلك في ذلك الوقت ورجع عن النهي عنه ، اذ ذُكِّرَ أن نهييه مخالف لما في القرآن ، وأما الشهادات المروية : عن ابن عباس ، وعائشة ، وابن مسعود ، وأبى موسى رضوان الله عليهم . فهي التي لا يحل تعديها

لصحة سندها الى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد خالف تشهد عمر - الذي علمه الناس على المنبر - ابنه عبد الله ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعائشة ، وغيرهم من الصحابة وضوان الله عليهم . وقد شهدوه وصحوه يخطب به ، وقاب عنهم من أنه حجة اجماعية ما ادعى هؤلاء لأنفسهم من فهمه ، ومن أنه لم ينب عنهم ، وهذا كما ترى

وقالوا : وزجج أحد الخبيرين بأن يكون أحدهما قد ثبت فيه الخصوص ، والآخر لم يثبت فيه الخصوص ، فنقلب الذي لم يثبت فيه الخصوص ، على الذي ثبت فيه . ومثلوا ذلك بآية النهي عن الجمع بين الاختين مع الآية التي فيها اباحة ذلك بملك اليمين

قال على : الآية التي فيها اباحة ملك اليمين ، أكثر معاني من الآيات التي فيها النهي عن وطء الحرمة بنسب أو صهر ، ومن التي فيها النهي عن الجمع بين الأختين ، والأم وأبنتها ، والمرأة المشتركة ، ووطء الحائض والصائغة والمحرمة والزانية ، ووطء الذكور المالك ، والبهايم المملوكة والمفتركة . فوجب استثناء كل ذلك لأنه أقل معاني مما ابيح بملك اليمين ، فخرج كل ما ذكرنا بالتحريم . وتبقى الآية المسئلة التي ليس فيها شيء من الصفات التي ذكرنا على الاباحة . وكذلك الآية التي فيها : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » ، أكثر معاني من الآيات التي ذكرنا ، فوجب استثناء كل ذلك بالتحريم ، لانه أقل معاني مما ابيح بالنكاح . وتبقى الحرة المسئلة والكتانية ، والأمة المسئلة والكتانية على اباحة النكاح . فنكون على يقين من استعمالنا جميع النصوص الواردة ، وأتانا لم نخالف منها شيئاً ، ولا تناقضنا في تخصيص ما خصصنا ، واستثنائنا ما استثنينا ، وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : وزجج أحد الخبيرين بأن يكون أحدهما ورد جواباً ، والآخر ورد ابتداء ، فنقلب الذي ورد ابتداء ، على الذي ورد جواباً

قال علي : هذا خطأ ، لأنه قبل كل شيء تحكم بلا برهان ، والبرهان أيضاً على بطلان هذا الحكم قائم . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مُعلماً وقد سئل عن شيء فأجاب عن أشياء كثيرة ، وقد سئل عن شعوم الميتة فأجاب عليه السلام عنها ولعن اليهود ، ونهى أيضاً في ذلك الحديث عن بيع ما حرم من الميتات ، ولم يكن سئل عن كل ذلك . ومثل هذا كثير ، ولا فرق بين ما ورد من قوله عليه السلام جواباً ، وبين ما ورد ابتداءً ، وكل ذلك محمول على عمومته ، وعلى ما فهم من لفظه . لا يحل أن يقتصر به على بعض ما يقع عليه ذلك اللفظ دون بعض ، إلا بنص أو إجماع . وكذلك القول فيما ورد من القرآن جواباً عن سؤال متقدم ، وقد سئل عن اليتامى فأجاب تعالى فيهم ثم قال عز وجل : « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . فأخبرهم عن النساء زائداً على ما سألوها عنه

قالوا : وزجج أحد الخبرين بأن يكون أحدهما من رواية من يختص بذلك المعنى ، والآخر برواية من لا يختص به . ومثلوا ذلك برواية عائشة رضي الله عنها في الغسل من الاكسال على خبر مَنْ رَوَى أَنْ لَاغْسَلَ مِنْهُ

قال علي : وهذا باطل ، لأن الراويين أن لا يغسل منه يختصون بالوطئ لنسائهم كاختصاص النساء ولا فرق . ولأن كل عالم تفرق لتفقته فهو مختص بالسؤال عن الحيض كسؤال المرأة عنه ولا فرق ، وحرص العالم على أن يتعلم كهرص المستمع بالنازلة التي يسئل عنها ولا فرق ، وانما أوجبنا الغسل من الاكسال لحديث أبي هريرة لأنه زائد على سائر الاحاديث . لأن الأصل أن لا يغسل على أحد ، وجاء حديث أبي هريرة بإيجاب الغسل ، فكان شريعة واردة زائدة ييقن . ثم لم يصح أنها نسخت ، ولو لم يكن في ذلك الا حديث عائشة رضي الله عنها لما وجب به الغسل ، لأنه ليس فيه إلا : « فملت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا » ، وليس في هذا الحديث إيجاب الغسل وانما فيه أن الغسل

فضل فقط . وقد روى وصح أنه عليه السلام كان ربما اغتسل بين كل وطأتين وليس ذلك واجبا ، فلم يكن هنا الا قول عائشة رضى الله عنها لكان اغتساله عليه السلام من الاكسال كاغتساله بين كل وطأتين ولا فرق ، وانما هو حمل يؤجر من اتقى به عليه السلام ، ولا يأثم من لم يفعله غير راغب عنه . وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : نرجح أحد الخبرين على الآخر ، بان يكون أحد المختلفين استعمال كل واحد من الخبرين في موضع الخلاف ، فيكون أولى ممن لا يستعملهما ، ومثلا ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم . « كل امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل » . مع قوله عليه السلام : « الأيم أحق بنفسها من وليها »

قال على : وهذا الذى ذكروا لاسمى له بوجه من الوجوه ، وهو كلام ساقط زائف ، لأنه ليس عمل أحد الخصمين حجة على الآخر ، الا أن يأتى ببرهان يصحح عمله ، وأما الحديثان اللذان ذكروا فانما حملناها على ظاهرهما ، فابطلنا نكاح كل امرأة نكحت بغير اذن مواليتها ثيبا كانت أو بكرا ، على عموم الحديث وظاهر لفظه المفهوم منه فى بطلان نكاحها بغير اذنها ، وهو الذى لا يحمل لاحد تعديه . وقلنا الأيم أحق بنفسها من وليها فى اختيار نكاح من شاءت ، والاذن فيه اوردية فلا اعتراض لوليها فى ذلك عليها ، ولا على كل بالغ من بكر - ذات أب أو يتيمة - بأحاديث أخر وآى مضافة بعضها الى بعض فاستثنينا الانكاح وحده وهو المنصوص عليه من سائر أحوالها لأنه الاخص فاستثنى من الاعم ، وكانت احق بنفسها فى سائر أمورها كلها من وليها حاشا عقد الانكاح وحده ، وهذا هو لفظ الحديثين نصا بلا مزيد

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون أحدهما يعضده قول الائمة والاخر يعضده قول غيرهم ، فيكون الذى أيده قول الائمة أولى . ومثلا ذلك بالتكبير فى العيدين سبعا فى الأولى ، وخمسا فى الثانية . وبما روى من طريق حذيفة من

تكبير ثلاث في الاولى قبل القراءة ، واربع في الثانية بعد القراءة
قال على : وهذا لامعنى له ، لما قد ابطالناه في باب ابطال الاحتجاج بعمل
أهل المدينة من هذا الباب ، وبما قد ابطالناه من القول بالتقليد في باب التقليد
من هذا الكتاب ، وانما أخذنا بتكبير سبع وخمس ، لانه فعلٌ في الخبر
زائدٌ ، وذكره الله تعالى ، ولأن الخبر المروى في ذلك لا بأس به . وأما خبر حذيفة
فليس يقوم بسنده حجة ، لما سنيينه في موضعه من الكلام في أشخاص
الاحاديث ان شاء الله

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون يميل اليه الأكثر من الناس
قال على : وهذا لامعنى له ، لما سنيينه في باب الاجماع من هذا الكتاب
ان شاء الله تعالى ، ولأن كثرة القائلين بالقول لا تصحح ما لم يكن صحيحاً
قبل أن يقولوا به ، وقلة القائلين بالقول لا تبطل ما كان حقا قبل أن يقول به
احد ، وقد بينا هذا جذاً في باب ابطال قول من رجع الخبر بعمل أهل المدينة
في آخر هذا الباب ، وأيضاً فان القول قد يكثر القائلون به بعد أن كانوا
قليلاً ، ويقولون بعد أن كانوا كثيراً ، فقد كان جميع أهل الاندلس على مذهب
الأوزاعي رحمه الله ، ثم رجعوا الى مذهب مالك . وقد كان جمهور أهل أفريقيا
ومصر على مذهب أبي حنيفة ، وكذلك أهل العراق . ثم قلب علي أفريقيا
مذهب مالك ، وعلى مصر والعراق مذهب الشافعي . فيلزم على هذا أن القول
إذا كثرت قائلوه صار حقاً ، وإذا قلوا كما ذكرنا طارداً باطلاً ، وهذا هو الهديان نفسه
وقد احتج نصراني على مسلم بكثرة أهل القسطنطينية وانهم لم يكونوا
لتجتمع تلك الاعداد على باطل ، وهذا لازم لمن رجع الاقوال بالكثرة .
ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذا القول . بل الحق حق وان لم يقل به احد ، والباطل
باطل ولو اتفق عليه جميع أهل الأرض
قال على : ويكفي من كشف نعمة من اغتر بالكثرة أن تقول له : لا تقتر بكثرة

من ترى من أصحاب المذاهب ، فانما هم ثلاثة رجال فقط . مالك والشافعي وأبو حنيفة ، ولا مزيد . فقد حصلنا من كل من نرى على ثلاثة رجال فقط وبالله تعالى التوفيق

وهم يخالفون هذا كثيرا لأنهم اخذوا بقول زيد في ابطال الرد على ذوى الارحام ، وتركوا قول عمر ، وعثمان ، وعائشة ، وابن مسعود ، وابن عباس رضى الله عنهم اجمعين في ذلك . واخذوا بقول من قال : ان القراء هو الطهر ، وانما قال به نحو ثلاثة من الصحابة والجمهور على أنه الحيز ، وقد ترك أيضا أصحاب أبي حنيفة قول الجمهور في أشياء كثيرة

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يعضد أحدهما خبر مرسل قال على : وهذا لا معنى له ، لأن المرسل في نفسه لا تجب به حجة ، فكيف يؤيد غيره مالا يقوم بنفسه

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون راوى أحدهما أشد تقصيا للحديث ، ومثلوا ذلك بحديث جابر يعنى الحديث الطويل في الحج

قال على : هذا لا معنى له ، لأن من حفظ أشياء كثيرة فليس ذلك بمنع أن يحفظ غيره بعض ما فاب عنه ، مما جرى في تلك الأشياء التي حفظ أكثرها . وقد سمع أنس والبراء وحفصة من فم النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحجة ما لم يسمع جابر ، وتقوا (١) ما لم يشقه جابر ، فالواجب قبول الزيادة التي عند هؤلاء على ما عند جابر ، وقبول الزيادة التي عند جابر على ما عند هؤلاء ، فنأخذ بروايهم كلها ولا نترك منها شيئا ، وكلهم عدل صادق . وهذا الذي لا يجوز غيره وقالوا : نرجح أحد النصين بان يكون أحدهما مكشوف ، ويكون الآخر فيه حذف . فنأخذ بالمكشوف ، ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « واتموا الحج والمعرة لله » . مع قوله تعالى : « فان احصرتم فما استيسر من الهدى » .

(١) تقف الشيء تقفا - من باب سمع - حذفه واسرع الى تلمذه

قالوا : لأن هذه الأخيرة فيها حذف ، كأنه قال تعالى فان احصرتهم فاحلّتم
قال علي : وهذا الذي ذكروا خطأ ، لأن آية الاحصار أخص من آية
الانعام ، لأن المحصرين (١) هم بعض المعتبرين والحجاج ، فواجب ضرورة
أن يستثنوا منهم ، مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من قوله عليه
السلام : « من كسر أو عرج فقد حلّ » . والحذف الذي ذكروا لا يعتد به
إلا جاهل لأن ما يتقن فقد يحذف في كلام العرب كثيراً ، فن ذلك قوله تعالى :
« وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » . فلا خلاف بين أحد من الأمة في ان في
هذه الآية حذفاً كأنه قال تعالى : أو على سفر فأحدثتم لأن كون المرء مريضاً ،
أو مسافراً لا يوجب عليه وضوءاً الا أن يحدث ، ومن ذلك قوله تعالى : « ذلك
كفارة ايمانكم اذا حلّتم » . لا يختلف مسلمان في أن في هذه الآية حذفاً
وان معناه اذا حلّتم فحنتم ، أو اردتم الحنث ، كلا المعنيين قد قال به قوم ، لان
الحلف لا يوجب كفارة إلا بالحنث أو بإرادته . ومن ذلك قوله عز وجل
: « أن اضرب بعصاك الحجر فانجست منه » . « وأن اضرب بعصاك البحر
فاتلق » ، لا خلاف عند ذى عقل في ان في كلتا الآيتين حذفاً ، وانه كأنه تعالى
قال فاضرب فاتلق ، وضرب فانجست ، فثقل هذا الحذف لا يتعلل به - في كلام
الله تعالى ، ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفي كلام كل متكلم -
إلا جاهل مظلم الجهل لا علم له بمواقع اللفظ ، وهو كالمذكور الذي لم يحذف
سواء سواء . ومن ذلك أيضاً قوله : « كل من عليها فان » . ونحن نقول في
كل وقت قال تعالى وقال عليه السلام . ولا يذكر اسم الله تعالى في ذلك
ولا اسم نبيه صلى الله عليه وسلم اكتفاء منابهم السامع ، وان ذلك لا يُخيل (٢)
(١) في الاصل « المختصرين » وهو خطأ (٢) في الاصل « يحيل » بالخاء
المهملة وهو خطأ . انظر هامش صحيفة ٤٧ من هذا الجزء

عليه البتة . وكذلك قال تعالى : « حتى توارت بالحجاب » . ولم يذكر الشمس اكتفاءً بأن السامع قد علم المراد ضرورة

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما ورد في لفظه حكمه ، والآخر لم يرد في لفظه حكمه . ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » . وقوله عليه السلام : « ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم » . وقوله عليه السلام :

« رفع القلم عن ثلاث » ، فذكر الصبي حتى يحتلم ، والمجنون حتى يفيق قال على : ليس في قوله عليه السلام « رفع القلم عن ثلاث » ما يوجب سقوط الحقوق عن أموالهم ، وانما فيه سقوط العبادات عن أبدانهم ، وقد قالوا باخراج الديات والأروش وزكاة ماخرج من الأرض من مال الصبي والمجنون ، وهو داخل في جملة الأغنياء . وأسقطوا عنه زكاة الناض^(١) تحكما بلا برهان . فهلا قاسوا وجوب زكاة الناض عليه بوجوب زكاة ما اخرجت ثماره عليه ، وبوجوب زكاة الفطر عليه ؟ وهم يدينون الله تعالى بالقياس ، ويعصونه أوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم . ولكن هكذا يتناقض من اتبع السبل ففترقت بهم عن سبيل الله

وقالوا : نرجح أحد النصين بأن يكون مؤثراً في الحكم ، والآخر غير مؤثر ، ومثلوا ذلك بالاختلاف في زوج بريرة أحرأ كان أم عبداً

قال على : وهذا لا يعقل ، لأن التأثير الذي ذكروا تحكما بلا دليل ، وليس في كونه عبداً ما يمنع من تخييرها تحت الحر . وحتى لو اتفق النقلة كلهم على أنه كان عبداً لما أوجب ذلك أن لا تخير تحت حر إذا جاء ما يوجب ذلك . وانما نص النبي صلى الله عليه وسلم على تخيير الأمة المتزوجة اذا اعتقت ، ولم يقل عليه السلام - انما خيرتها لانها تحت عبد - فوجب بالنص تخيير كل أمة متزوجة

(١) هو ما كان ذهباً أو فضة من المال . قال الأصمعي : « اسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز الناض والنض »

إذا اعتقت ، ولا نبألى تحت من كانت ، وليس من قال : أنها خيرت لأنها كانت تحت عبد ، بأولى ممن قال : بل لأنها كانت تحت اسود . وكل هذا لا معنى له فكيف ولا اختلاف في الروايات وكلها صحيح ، فالذى روى أنه كان عبداً - أخبر عن حاله في أول أمره ، والذي روى أنه كان حراً - أخبر بما صار إليه ، وكان ذلك أولى لأنه كان عنده علم من تحريره زائداً على من لم يكن عنده علم ذلك وقالوا : ترجح أحد الخبرين بأن يكون منقولاً من طرق باقراط شتى ، والآخر لم ينقل إلا من طريق واحدة . ومثلوا ذلك بحديث وابصة بن معبد الأسدي في إعادة المنفرد خلف الصف ، وبحديث أبي بكر في تكبيره دون الصف ، وحديث ابن عباس في رده عليه السلام إياه عن شماله إلى يمينه ، وحديث صلاة جدّة انس منفردة خلف النبي صلى الله عليه وسلم

قال على : أما كثرة الرواة فقد قدمنا إبطال الاحتجاج بها (١) ، لأنهم يتركون أكثر ما نقله أهل الأرض - برهم وفاجرهم - وهو ظاهر القرآن لما نقله واحد ، فكيف يجوز لمن فعل ذلك أن يغتاب ما نقله ثلاثة على ما نقله واحد ، وليس في التناقض وقلب المعقول أكثر من هذا . وأما الأحاديث التي ذكروا فلاحجة لهم فيها ، وبعضها حجة عليهم

أما حديث أبي بكر : فقد نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك نصاً وقال له : « زادك الله حرصاً ولا تزد » . فنهاه عن العود إلى التكبير خلف الصف وحده ولم يأمره عليه السلام بإعادة الصلاة . قال قوم : لأن أبا بكر جهل الحكم في ذلك قبل أن يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أن فعله ذلك لا يجوز ، فأعلمه بنبيه إياه عن أن يعود لذلك ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي أساء الصلاة في حديث رافع بالأعادة مرة بعد مرة ، فلما قال له : يا رسول الله والله ما أدري غير هذا فعلمني ، فعلمه ولم يأمره حينئذ بالأعادة . ولو أن أبا بكر

يعود لما نهاه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبطلت صلاته بلا شك ، لانه كان يكون مؤدياً للصلاة لم يؤمر بها ، والصلاة التي لم يؤمر بها غير الصلاة التي أمر بها بحكم ضرورة العقل . وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »

والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق : أن خبر أبي بكره موافق لمعهود الأصل في اباحة الصلاة حيث شاء ، وانه حينئذ ثبت الأمر بالمنع من الصلاة خلف الصف تجاوزت صلاته الكائنة قبل ورود الأمر ، ولم ينهي عنه في المستأنف لأن النهي عن الصلاة خلف الصف أمر وارد ، وحكم زائد ، وشرع حادث بلا شك ، فهو ناسخ للاباحة المتقدمة بيقين . وأما الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بعد قوله : « ارجع فصل فانك لم تصل » . فإن الأمر بالصلاة ثابت عليه ولا بد ولازم ، حتى يؤديه كما أمره عليه السلام . وليس في ذلك الخبر أنه عليه السلام أسقط عنه لجهله ما كان أمره به من الصلاة مادام وقتها قائماً ، فلا يجوز أن يسقط أمر متيقن بظن كاذب ، وبالله تعالى التوفيق

وأما حديث جده أنس بن مالك : فانما ذلك حكم النساء ، وهكذا نقول : ان حكم النساء في ذلك مخالف لحكم الرجال ، وان حكم المرأة والنساء ان لا يُصلين مع رجل في صفه ، وهذا مالا خلاف فيه ، فأخذنا بحديث جده أنس بن مالك في النساء ، وبحديث وابصة في الرجال . لأنه جاء منصوباً في رجل صلى خلف الصف ، فأخذنا بكلا الحديثين ، واطمنا أمره عليه السلام في جميع الوجهين ، ولم نعص شيئاً من أحكامه عليه السلام ، ولا ضربنا بعضها ببعض ، ولا أبطلنا بعضها ببعض ، ولم نجعل فيها اختلافاً . وليس من ترك حديث وابصة لحديث جده أنس - بأولى من أن يكون مصيباً ممن ترك حديث جده أنس لحديث وابصة فابطل ذلك على المرأة كإبطاله على الرجل ، وكل ذلك لا يجوز . وليس أحد الحديثين أولى بالطاعة من الآخر ، والغرض أن يستعملا جميعاً فيما وردا فيه ،

فيؤمر الرجل الذي يصلي خلف الصف وحده بالاعادة ، ولا تؤمر المرأة
وأما حديث ابن عباس : فانه كبر مع النبي صلى الله عليه وسلم منفردا في
مكان لا يصلح له الوقوف فيه ، وهو جاهل بذلك غير طالم بالسنة فيه ، فرده
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المكان الذي حقه أن يقف فيه ، ولم يبطل
ما عمل متأولا بغير علم ، وكذلك تقول في الرجل المأمور بالاعادة : انه لولا أن
انتهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد تقدم عن ذلك لما أمر بالاعادة
وقد اعترض بعضهم باعتراضين غثين ، فقالوا : لعل أمر النبي صلى الله عليه وسلم
لأبي بكر أن لا يعود - انما كان من سعيه بالكمد إلى الصلاة . فقليل لهم : نعم
كذلك تقول : انه عليه السلام نهاه بقوله : « لا تمد » ، عن كل عمل عمله على غير
الواجب . وكان من أبي بكر رضي الله عنه في ذلك الوقت أعمال منهى عنها
أحدها سعيه إلى الصلاة ، والثاني تكبيره دون الصف ، والثالث مشيه في
الصلاة ، فمن كل ذلك نهاه عليه السلام بقوله : « لا تمد » لاسيما وقد روي لنا
نص قولنا بلا اشكال * كما ثنا عبدالله بن ربيع قال ثنا عبدالله بن محمد بن عثمان
الاسدي ثنا احمد بن جعفر ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال السلمي
حدثنا ملازم بن عمرو الحنفي عن عبد الله بن بدر عن عبد الرحمن بن علي بن
شيبان عن أبيه عن علي بن شيبان . قال : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقضى الصلاة ورجل فرد يصلي خلف الصف ، فوقف عليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى قضى الرجل صلاته ثم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« استقبل صلاتك فانه لا صلاة لفرد خلف الصف. (١) »

والاعتراض الثاني أن قالوا : لعل المأمور بالاعادة انما أمره عليه السلام
بذلك لعمل ما غير اقتراده في الصف . فقليل لهم : هذا تكهن لا دليل عليه ،

(١) الحديث رواه احمد وابن ماجه . قال احمد : اسناده حسن . وقال ابن سيد
الناس : رواه ثقات .

والراوى الذى نقل ذلك من الصحابة رضى الله عنهم انما أخبر ان سبب أمره
بالإعادة كان اتقاده ، ولم يذكر غير ذلك ، وقد قال تعالى : « ولا تقف ما ليس
لك به علم » . ولو ساء هذا لساء لغيرهم أن يقول لعل ماروى من لعن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من وشم فى الوجه ، ومن غير منار الأرض ، انما لعنه
لأمر ما غير هذين القمطين . ولعله عليه السلام جلد الأمة التى زنت ، ورجم
مأزرا ، ورجم القامدية - لغير الزنا . ولشئ ما لم يذكر لنا . ومثل هذا من
الاعتراض ، فانما هو عناد ظاهر وجهل شديد

وان العجب ليطول من أصحاب أبى حنيفة الذين يأمرؤن المرأة اذا صلت
مع الرجل الى جنبه أن يعيد الرجل ، ومن أصحاب مالك الذين يأمرؤن الامام
اذا صلى فى مكان مرتفع والناس تحته أن يعيد . فان سئلوا عن الحجة فى ذلك .
قالوا : لأنهما صليا حيث لم يبيع لهما ، ولا يأمرؤن المنفرد خلف الصف
والمصلى فى مكان مفضوب بالإعادة ، وكلاهما قد صلى على الحقيقة فى مكان لم يبيع
له بلا شك ، وأما الامام المصلى فى المكان المرتفع ، والرجل الذى صلت المرأة
الى جنبه بصلاته - وهو غير راض بذلك - فاصليا إلا " فأمرا وكما أبيع لهما .
فلو عكس هؤلاء القوم أكثر مذاهبتهم لاصابوا . فكيف وقد صح نص
قولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم كما * ثنا عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد
ابن اسحق بن السليم حدثنا ابن الاعرابى ثنا أبو داود السجستانى ثنا حميد بن
مسعدة أن يزيد بن زريع حدثهم قال ثنا سميد بن أبى عروبة عن زياد الأعلم
قال انبا الحسن - هو البصرى - ان أبا بكره حدثه . قال : انه دخل المسجد
ونبى الله صلى الله عليه وسلم راكع فركت دون الصف ، فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : « زادك الله حرصا ولا تعد » .

قال على : وحتى لو صح هذا الترجيح الفاسد الذى ذكرنا فى أول كلامنا
هذا ، لكان حديث وابصة هو الذى يجب أن يؤخذ به ، لأن الأحاديث الواردة

من طرق حجة ، والفاظ شتى في تسوية الصفوف وإيجاب ذلك ، والوعيد الشديد على خلافه - مؤيدة كلها لحديث وابصة وموافقة له ، ومبطله لصلاة من لم يتم الصف من الرجال . وكل من صلى وحده منفردا خلف الصف فلم يتم الصف ، وتلك الاحاديث التي ذكرناها : رواها جابر بن سلمة ، وأبو مسعود البدرى وأبو سعيد الخدرى ، وأنس بن مالك ، والنعمان بن بشير ، وأبو هريرة من طرق في غاية الصحة ، وروى ذلك أيضاً من طريق ابن عمر ، وأبي مالك الاشعري والرياض بن سارية ، والبراء بن عازب كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ذكرنا أن حديث أبي بكره موافق لحديث وابصة ، فثبت حديث وابصة لامعارض له ، وصار بكثرة من ذكرنا من رواة معناه والحكم الواجب فيه منقولاً نقل التواتر ، موجبا للعلم الضروري ، لانه رواه اثنا عشر صاحباً ، منهم الكوفي ، والبصري ، والرقى ، والشامي ، والمدني ، من طرق شتى ، وهذا صفة نقل الكافة . وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : نرجح أحد النصين بأن يكون أحدهما ابد من الشناعة ، ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » . الآية مع قوله عز وجل : « أو آخران من غيركم » .

قال على : وهذا لا معنى له ، ولا شناعة إلا المخالفة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، والتحكم بالأراء الفاسدة على ما أمرنا به ، فهذه هي الشناعة التي لا شناعة (١) غيرها . وقوله تعالى : « أو آخران من غيركم » . مستثنى من آية النهي عن قبول خبر الواحد الفاسق ، فلا يقبل فاسق أصلاً إلا في الوصية في السفر فقط - فانه يقبل فيها كافرين خاصة دون سائر الفساق ، ولا شناعة أعظم ولا أخف ولا أقبح ولا أظهر بطلاناً من قول من قال : « أو آخران من غيركم » أى من غير قبيلتكم . تعالى الله عن هذا الهذر علواً كبيراً ، وليت شعري أى قبيلة خاطب

(١) بضم الشين واسكان النون : اسم من الشناعة

الله عز وجل بهذا الخطاب خاصة دون سائر القبائل ، وقد قال تعالى في أول الآية : « يا أيها الذين آمنوا » . وما علمنا الذين آمنوا قبيلة بعينها ، بل في الذين آمنوا : عرب ، وفرس ، وقبط ، ونبط ، وروم ، وصقلب ، وخزر ، وسودان حبشة ، وزنج ، ونوبة ، وبجاة ، وبربر ، وهند ، وسند ، وترك ، وديلم ، وكرد . فثبت بضرورة لا مجال للشك فيها ، أن غير الذين آمنوا : هم الذين كفروا ولا ينكر ذلك إلا من سفه نفسه ، وانكر عقله ، وقال على ربه تعالى بغير علم ولا برهان ، ولعمري لقد كان ينبغي أن يستحي قائل — من غيركم — : من غير قبيلتكم من هذا التأويل الساقط الظاهر عوارده الذي ليس عليه من نور الحق أثر

والمعجب يكثر من أصحاب أبي حنيفة الذين يقبلون اليهود والنصارى في جميع الحقوق بعضهم على بعض ، وقد نهى الله تعالى عن قبول الفاسقين . ثم لا يقبلونهم في الوصية في السفر ، وقد جاء نص القرآن بقبولهم فيها ، وحسبنا الله ، وما عسى أن يقال في هذا المكان أكثر من وصف هذا القول البشيع الشنيع الفظيع ، فإن ذكره كاف من تكلف الرد عليه ، وبالله تعالى التوفيق وقالوا : وزجج بأن يكون الاشتقاق يؤيد أحد النصين ، ومثلوا ذلك بالشفق ، وادعوا : أن اشتقاقه يؤيد أنه الحمرة

قال على : ما سمعنا هذا في علم اللغة ، ولا علمناه ، ولا سمع لغوى قط أن الشفق مشتق من الحمرة . وإنما عهدنا الشراء يسمون الحمرة والبياض — المختلطين في الحدود بالشفق على سبيل التشبيه فقط ، وإنما قلنا : إن وقت العشاء الآخرة يدخل بمنيب الحمرة لأن الحمرة تسمى شفقا ، والبياض يسمى شفقا ، فقي ما غاب ما يقع عليه اسم شفق من حمرة أو بياض فقد غاب الشفق ودخل وقتها يمين (١) الخبر في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو القول بالعموم والظاهر .

وأما من قال: حتى يغيب كل ما يسي شققا فقد خصص الحديث بلا معنى ولا برهان ،
وادعى أن المراد بذلك بمض ما يسي شققا وهو البياض ، وأنه قد يغيب الشفق
ولا يكون ذلك وقتاً للعتمة ، وذلك منيب الحرمة . وهذا تخصيص للحديث
بلا دليل . وإنما بينا هذا لثلاث عموه مموه فيقول لنا : أنتم خصصتم الظاهر في
هذا المكان ، ولثلاث يدعوا أنهم قالوا بمموه في هذا المكان

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما يضيف الى السلف تقصا ،
والآخر لا يضيف اليهم ذلك . فيكون الذي لا يضيف اليهم ذلك النقص أولى ،
ومثلا ذلك بمثال لا يصح ، فذكروا حديثين وردا في إعادة الوضوء من القهقهة
في الصلاة ، وفي اسقاط الوضوء منها ، وكلا الحديثين ساقط لا يصح . أحدهما
رواه الحسن بن دينار - وهو ضعيف ، وروى مرسل من طريق أبي العالية ،
وقد بينا أن المرسل لا تقوم به حجة . والآخر رواه أبو سفيان عن جابر
وأبو سفيان طاحه بن نافع - ضعيف ،

ولكننا نمثل في ذلك مثالا يصح وذلك الحديث المروى : أن امرأة
مخزومية سرق فتشفع فيها أسامة أن لا تقطع يدها ، فانكر عليه السلام ذلك
على أسامة رضي الله عنه وقال له : « يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله تعالى » .
وروى أيضاً : أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجده فأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقطع يدها ، فشفع فيها أسامة . فقال بمض من رجع احدي (١)
الروايتين بما ذكرنا: محال أن يزجر النبي صلى الله عليه وسلم أسامة عن أن يشفع
في حد ثم يعود لمثل ذلك ، فراموا أن يثبتوا بذلك أنها قصة واحدة وامرأة
واحدة وانها قطعت للسرقة لا للحد العارية

قال علي : هذا لا معنى له ولا حجة فيه ، لأننا لم نقل ان أسامة رضي الله عنه
أقدم على ذلك وهو يعلمه حدا ، وليس في الحديث زجر ، وإنما فيه تعليم ،

ولسنا نتكر على اسامة وغير اسامة جهل شريعة ما حتى يملمه إياها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن قال في خبر ورد في سارقة ، وخبر ورد في مستعمرة إنها قصة واحدة ، فقد كابر وقال بغير برهان ، وقفا ما ليس له به علم . وأما نحن فنقول يقينا بغير شك : ان حال المستعمرة ، غير حال السارقة ، وان العارية والجحود غير السرقة واتهما قضيتان (١) متفايرتان بلا شك . ثم لسنا تقطع على أنهما امرأتان ولا على أنها امرأة واحدة ، لأن كل ذلك ممكن . وقد يمكن لو كانت امرأة واحدة أن تكون مرققة مرة فقطعت يدها ، ثم استمارت فجحدت فقطعت يدها الثانية ، والله تعالى أعلم . وانما نقول ماروينا وصح عندنا ولا نزيد من رأينا ما لم نسمع ، ولا قام به برهان . فنحصل في حد الكذب ونعوذ بالله من ذلك ، إلا أننا نقول : اننا قد روينا بالسند الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقطع يد امرأة استمارت المتاع وجحدته ، فنحن تقطع يد كل مستعير جاحد اذا قامت عليه بذلك بينة ، أو علم بذلك الحاكم ، أو أقره بذلك وتقول : قد روينا أنه عليه السلام قطع يد من سرق ، فنحن تقطع يد من سرق اذا ثبت (٢) عليه شيء مما ذكرنا . هذا على أن حديث قطع المستعمرة قد روى من غير طريق عائشة رضي الله عنها بسند صحيح ، ليس فيه ذكر شفاعة اسامة ولا شيء مما في حديث السارقة . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : ولهم ترجيحات فاسدة جدا ، والتي ذكرنا تستوعبها كلها ، وقد بينا سقوطها بالبراهين الواضحة وتبخرى دعاويهم من الأدلة . وعلى ذلك فكلمارجحوا به في مكان ما فقد تركوه في أمكنة كثيرة ، وقد بينا الوجوه التي بها يرفع التعارض المظنون عن النصوص من القرآن والحديث ، بينا لأحما والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(١) في رقم ١١ : قصتان (٢) في الاصل « اذا ثبت ذلك عليه بشيء مما ذكرنا » وما في المصنف من رقم ١١

فصل

قال علي : قد بينا فيما قبل هذا بحول الله تعالى وقوته كيف يستثنى ما جاء في الحديث مما جاء في القرآن ، وما جاء في القرآن مما جاء في الحديث ، وما جاء في كل واحد منهما من خاص مما جاء فيهما من عام ، ووجه الأخذ بأوائد في كل ذلك ، وذكر تخطيط من خالف تلك الطريقة في حيرة التناقض وغلبة الشكوك على أقوالهم ، وبقي من خبال قولهم شيء نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . وهو أن بعضهم رأى أن يرد بعض ما بلنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مما قد أخذ بمثله فيما بين من المواضع . فقال : لا يجوز تخصيص القرآن بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد بينا فيما خلا أن القوم إنما حسبهم نصر المسألة التي بين أيديهم فقط ، بأي شيء أمكنهم . وإن هدموا على أن تقسم ألف مسألة مما يحتاجون به في هذه ، ثم لا يبالون إذا تناولوا مسألة أخرى أن يحققوا ما أبطلوا في هذه ، ويبطلوا ما حققوا فيها . فهم أبدا كما ترى . يحلونه عاما ويحرمونه عاما . ولقد كان ينبغي لمن ترك قول الله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » ، لحديث الوضوء بالنبيذ المسكر الحرام ، وهو لا يصح أبدا ، ولمن ترك قول الله تعالى : « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » . فقال : بل يتبعه بالضرب بالسياط والنقي في البلاد ، ومثل هذا كثير . أن يستحى من أن يقول : لا يخص القرآن بالحديث الصحيح الذي ثقله الثقات

وإن العجب ليطول ممن أبى قبول خبر الواحد في الحكم باليمين مع الشاهد ، وفي تمام صيام الآكل ناسيا ، وفي التحريم بخمس رضعات ، وفي قضاء الصيام عمن مات وعليه صوم ، وفي أن لا يحنط المحرم الميت ، وفي مثني (١) من الأحكام . نعم لا يستحى من أن يقول : لا أجلد أواني الحصن ، وقد جاء القرآن

بجلد كل زان ولم يخص مصنف من غيره ، فقال تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . ولم يخص تعالى من ذلك إلا الاماء والعبيد فقط ، فتركوا القرآن كما ترى ، والسنة الصحيحة من طريق عبادة في ايجاب الجلد على الزاني محصنا كان أو غير محصن لظن ظنوه في أن ماعزا رجم ولم يجلد وقد علمنا وجه قول المعتزلة : لا تأخذ الحديث إلا حتى نجد حكمة في القرآن ، وما علمنا وجهها لقول من قال لا تأخذ بالقرآن حتى يأتي حكمة في الحديث . وهذا هو نفس قول اخواننا وفقهم الله في هذه المسألة ، وانما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجلد ماعزا ، من طريق ساقطة لا يقوم بها حجة ، وقد فعل مثل ذلك أيضاً بعضهم ، فسمع القرآن قد نزل بقوله تعالى : « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » . فقالوا : لا نستعذ اذا قرأنا في الصلاة ، لأنه لم يأت خبر بايجاب الاستعاذة . فرة يتركون الأخبار الصراح لأنها لم تذكر أحكامها في القرآن ، ومرتبة يتركون القرآن لأن حكمه لم يأت به خبر ، فإن طلب مذاهب هؤلاء القوم ، وكيف يستجيزون هذه المعطام الشنيعة التي لا تطرد مع خطئها ، وعدم الحجة عليها ، وقيام البرهان على بطلانها وقد اعترض بعضهم في ترك الاستعاذة بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يفتح القرآن بالحمد لله رب العالمين »

قال علي : وهذا من غريب احتجاجهم ، وليت شعري متى قلنا لهم : ان الاستعاذة قراءة فيحتجون علينا بها . وانما قلنا لهم : ان الاستعاذة قبل القراءة ، وبعد ما روى من التوجيه والدعاء اثر التكبير ، وأما استفتاح القراءة (١) فبالحمد لله رب العالمين بلا شك ، ولا تقول غير ذلك

قال علي : فان قالوا لنا : أتقولون ان ماعزاً جلده النبي صلى الله عليه وسلم . وانه عليه السلام كان يستعذ قبل القراءة في الصلاة ؟ قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق

(١) في رقم ١١ « وأما الاستفتاح بالقراءة »

انا نقول وتقطع : ان الله عز وجل قد أمر بجلد كل زان على كل حال ، وان رسول الله صلى عليه وسلم قد حكم على الزاني المحسن بالجلد مع الرجم ، وانه عليه السلام لم يخالف ربه قط ، ولا شك عندنا في أن ما عزا جلد مع الرجم ، ولا ندري (١) ان كان أمره بعد ورود النص بالجلد مع الرجم

وقد يمكن أن يكون رجه قبل نزول آية (٢) الجلد ، فقد روينا باصح طريق انه قيل لبعض الصحابة رضوان الله عليه في رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم المحسن والمحصنة : أكان ذلك قبل نزول سورة التور أم بعد نزولها ؟ فقال : لا أدري فصح قولنا (٣) وكذلك فعل على بن أبي طالب رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه جلد شراحة الحمدانية ثم رجمها ؛ وكذلك نقول أيضاً : ان الله عز وجل قد أمر كل قارئ بالاستعاذة ، وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالف أمر ربه قط ، ولا شك عندنا في وجوب الاستعاذة في الصلاة ، وقد استعاذ قبل القراءة جماعة من الصحابة ، روينا ذلك عنهم بالسند الصحيح ، وما روى انكار ذلك عن أحدهم ، ولا يبطل ما صح بقول القائل : لمعه نسخ ، ولا بأن لا يروى انه عليه السلام كرهه ، وكذلك ان كان أمراً فلا يبطل بأن لا يروى انه عليه السلام فعله ، وقد بينا ان الأمر ساعة وروده يلزم ما لم يتيقن نسخه ، ولو كان الأمر لا يصح إلا بأن يكرره ، لزم مثل ذلك في التكرار ، وفي تكرار التكرار إلى ما لا نهاية له ، وللزم مثل ذلك في الافعال فكان لا تصح

(١) في رقم ١١ : أن ما عزا جلد ولا ندري ان كان أمره الخ وفي هامش رقم ١٣ بدل ولا ندري « ولا بد » من نسخة. وعن أخرى « ولا زيد »

(٢) في هامش الاصول الثلاثة مانصه : قال الله : « أو يجلد من سيلا » فقال عليه السلام : خذوا عن خذوا عن قد جلد الله من سيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والتيبب بالتيبب جلد مائة والرجم . فاذا كان الرجم مقرونا بالجلد فنزول آية الخلد بدم في النور لا تخالف الجلد المذكور في الحديث (٣) من قوله : « وقد يمكن » إلى قوله : « فصح قولنا » سقط من رقم ١١ .

شريعة ابدأ . وهذا قول يؤدي الى ابطال جميع الشرائع والى الكفر ، وليس الأمر الثانى بأوكد من الأول أصلا

قال على : ثم نعرض عليهم هذا السؤال الناسد فنقول لمن كان منهم مالكيًا . أقول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الزكاة من زيت القمح ، ومن الفول والقمح (١) ، ومن عروض التجارة . وقد كان ذلك موجودا بالمدينة وكانت التجارة هي الغالبة على المهاجرين ، ومعاش جميع أهل مكة لانحاشي منهم أحدا في أيامه عليه السلام ، وهل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفقة في الثمار ، وقد كانت تتبايع على عهده بالمدينة بلا شك ؟ وتقول له ان كان حنفيا . أقول : انه عليه السلام أخذ الزكاة من القثاء والزمان والخضراوات والقطن ؟

وتقول لمن كان منهم شافعيًا . هل تقول : انه عليه السلام بسمل ولا بد في كل ركعة قبل أم القرآن ؟

فان قالوا : قد قام الدليل على كل ما ذكرنا ، ولا ينسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما أوجبه القرآن ، وخلاف ما جاء به امره ، قلنا لهم : هذا قولنا نفسه في جلد ماعز ، وفي الاستعاذة . فان قالوا : نعم ، قد فعل ذلك كله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا ما لم يأت في شيء من الروايات انه فعله عليه السلام فلا ينكروا هذا على من قاله فيما جاء به نص كلام الله عز وجل ، وان قالوا لم يفعله عليه السلام ولكننا أوجبناه بالدلائل ، اقرؤا على أنفسهم بالكفر ، وبأحداث شريعة لم يأذن بها الله تعالى ، ولا علمها رسوله صلى الله عليه وسلم ، وصرحوا بان النبي عليه السلام خالف أمر ربه جهاراً وضيع الواجب ، وانهم استدركوا ذلك وعملوا بأمر ربهم ، وهذا لا يقوله مسلم . والله الموفق للصواب

(١) بفتح العين واللام ، هو المدس وقيل ضرب من القمح باليمن يكون في السكام منه حبتان .

فصل

قال علي : وقد يرد خبر مرسل إلا أن الاجماع قد صبح بما فيه ، متيقنا منقولاً جيلاً فجيلاً ، فان كان هذا علماً أنه منقول نقل كافة كنقل القرآن ، فاستغنى عن ذكر السند فيه ، وكان ورود ذلك المرسل وعدم وروده سواء ولا فرق . وذلك نحو « لا وصية لوارث » ، وكثير من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم ، وان كان قوم قد رووها بإسناد صحاح ، فهي منقولة نقل كافة ، كشق القمر مع أنه مذكور في القرآن ، وكاطعامه النفر الكثير من الطعام اليسير ، وكسقيه الجيش من ماء يسير في قدح ، وكصبه وضوءه في البئر فاندالت بماء عظيم بتيوك ، وكرميه التراب في عيون أهل حنين فاصابت جميعهم ، وهي مذكورة في القرآن

وأما المرسل الذي لا اجماع عليه فهو مطرح على ما ذكرنا ، لأنه لا دليل على قبوله البتة ، فهو داخل في جملة الأقوال التي اذا أجمع عليها قبلت ، واذا اختلف فيها سقطت ، وهي كل قولة لم يأت بتفصيلها باسمها نص . ومن قال بذلك دون برهان كان طاصياً لقول الله تعالى : « قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » .

قال علي : وان العجب لیکثر من الخنفين ، والمالكين ، فانهم يأبون قبول خبر الواحد في عدة مواضع ، ويقولون قد جاء القرآن بخلافها ، نعم ! ويتركونها والقرآن موافق لها على ما قد ذكرنا ، ثم يتركون القرآن لنقل لا أحد . فان قال لائل : وكيف ذلك ؟ قلنا له وبالله تعالى التوفيق : انهم يقولون كثيراً بالمرسل وهو نقل لا أحد لأن المسكوت عن ذكره المجهول حاله هو ومن هو معدوم سواء ، وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال علي : وقد اجاز بعض أصحابنا أن يرد حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الاجماع على خلافه ، قال وذلك دليل على أنه منسوخ قال علي : وهذا عندنا خطأ فاحش متيقن ، لوجوب برهانيين ضروريين ، احدهما : أن ورود حديث صحيح يكون الاجماع على خلافه معدوم ، لم يكن قط ، ولا هو في العالم . فن ادعى انه موجود فليذكره لنا ولا سبيل له والله الى وجوده ابدا . والثاني : ان الله تعالى قد قال : « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . فمضمون عند كل من يؤمن بالله واليوم الآخر ان ما تكفل الله عز وجل بحفظه فهو غير ضائع ابدا ، لا يشك في ذلك مسلم . وكلام النبي صلى الله عليه وسلم كله وحى بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى وحى » والوحى ذكر باجماع الأمة كلها ، والله كرم محفوظ بالنص . فكلامه عليه السلام محفوظ بحفظ الله عز وجل ضرورة ، منقول كله الينا لا بد من ذلك . فلو كان هذا الحديث الذي ادعى هذا القائل انه جمع على تركه ، وانه منسوخ كما ذكر لكان ناسخه الذي اتفقوا عليه قد ضاع ولم يحفظ ، وهذا تكذيب لله عز وجل في انه حافظ للذكر كله ، ولو كان ذلك لسقط كثير مما بلغ عليه السلام عن ربه ، وقد ابطال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله في حجة الوداع : « اللهم هل بلغت » .

قال علي : ولسنا ننكر أن يكون حديث صحيح وآية صحيحة التلاوة منسوخين إما بحديث آخر صحيح ، وإما بآية متلوة ، ويكون الاتفاق على النسخ المذكور قد ثبت ، بل هو موجود عندنا ، إلا أننا نقول : لا بد أن يكون الناسخ لها موجوداً أيضاً عندنا ، منقولاً اليها محفوظاً عندنا ، مبليفاً نحونا بلفظه ، قائم النص لدينا ، لا بد من ذلك . وإنما الذي منعنا منه - فهو أن يكون المنسوخ محفوظاً

منقولاً مبلّغاً إلينا ، ويكون النسخ له قد سقط ولم ينقل إلينا لفظه ، فهذا باطل عندنا ، لا سبيل إلى وجوده في العالم أبد الأبد (١) لأنه معدوم البتة ، قد دخل - بأنه غير كائن - في باب المحال والممتنع عندنا . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال علي : وإذا قال الصحابي السنة كذا ، وأسرنا بكذا ، فليس هذا اسناداً (٢) ولا يقطع على أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينسب إلى أحد قول لم يرو أنه قاله ، ولم يتم برهانه على أنه قاله ، وقد جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال : كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نهانا عمر ، فأنهينا . وقد قال بعضهم : السنة كذا ، وإنما يعني أن ذلك هو السنة عنده على ما أدّاه إليه اجتهاده ، فمن ذلك ما حدثناه . حماد ثنا الأسيلي ثنا أبو زيد المروزي ثنا الثوري ثنا البخاري ثنا أحمد بن محمد ثنا عبد الله أنبا يونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله . قال كان ابن عمر يقول : ليس حسبكم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ، إن حُبِسَ أحدكم عن الحج طاف (٣) بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج [عاماً] (٤) قابلاً فيهدى أو يصوم أن لم يجد هدياً

قال أبو محمد : ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها أن النبي صلى الله عليه وسلم إذ صعد البيت لم يطف به ، ولا بالصفا والمروة ، بل أحل حيث كان بالحدبية ولا مزيد . وهذا الذي ذكره ابن عمر لم يقع قط لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ثنا حماد بن أحمد قال ثنا عياش بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن قال ثنا محمد بن اسمعيل الصايغ ثنا عبد الله بن بكر السهمي ثنا سعيد بن أبي عروبة عن مطر

(١) الرسل رقم ١١ : إبدأ لا بد (٢) في هامش النسخ . «فليس هذا مستداً» وعليه علامة الصفة

(٣) في الأصل «طاف» والصواب من البخاري (٤) الزيادة من البخاري

هو - الوراق - عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص . قال : لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ، عدة ام الولد اذا توفي عنها سيدها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة اشهر وعشرا * ثنا عبد الله ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انبا محمد بن بشار بنندار ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ثنا عبد المجيد بن جعفر ثنا وهب بن كيسان . قال : اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فاخر الخروج حتى تعالى النهار ، ثم خرج نخطب فاطال الخطبة ، ثم نزل فصلى ركعتين ، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة . فذكر ذلك لابن عباس ، فقال : أصاب السنة

قال أبو محمد : وقد صح عن ابن عباس أنه قرأ ام القرآن على الجنازة في الصلاة وجهر . وقال : انها سنة ، كما * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا أبو اسحق البلخي ثنا الثوري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن سعد عن طلحة . قال : صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب قال : لتعلموا انها سنة - سعد هذا هو - ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - وطلحة - هو ابن عبد الله بن عوف . وروى عن أنس : انه أفطر في منزله في رمضان إذ أراد السفر قبل أن يخرج وقال انها سنة

وخصومنا في هذا الموضع لا يقولون بشئ من هذا ، فقد تقضوا اصلهم ومن أضل ممن لا يجعل قول هؤلاء : هي السنة سنة ، ويجعل قول سعيد بن المسيب في دية أصابع المرأة : هي السنة سنة

قال ابو محمد : فلما وجدنا ذلك منصوفا عنهم ، لم يحل لنا أن ننسب الى النبي صلى الله عليه وسلم شيئا لانعلمه ، فنكون قد دخلنا في نهى الله عز وجل إذ يقول : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . فن أقدم على هذا فهو قليل الورع حاكم بالظن ، والظن لا يغني من الحق شيئا . وهذا مذهب أهل الصدر الأول كما * ثنا عبد الله بن ربيع التميمي عن عبد الملك بن عمر الخولاني عن محمد بن

بكر البصري عن سليمان بن الاشعث ثنا عبد الله بن معاذ اخبرني أبي ثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : استحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرت ان تجعل العصر وتؤخر الظهر ، وتغتسل لها غسلا . وان تؤخر المغرب وتعمل المساء ، وتغتسل لها غسلا . وتغتسل لصلاة الصبح غسلا . فقلت لعبد الرحمن : أعني النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا أحدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم بشئ* .

قال علي : فهذا عبد الرحمن يحكي أنها أمرت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستجز ان يقول ومن يأمر بهذا إلا النبي صلى الله عليه وسلم ، لاسيما في حياته عليه السلام ، وانما اقدم علي القطع في هذا ، من قل فهمه ورق ورعه واشتغل بالقياسات الفاسدة عن مراعاة حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، والفاظ القرآن . وقد قال بعضهم اذا جاء عن صاحب فتيا من قوله ، إلا أن فيها شرعاً شريعة ، او حذاً محدوداً ، أو وعيدا . فان هذا مما لا يقال بقياس ، ولا يقال إلا بتوقيف فاستدل بذلك على أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال علي : وقائل هذا القول الساقط ، يقر أنهم رتبوا في الخبر ثمانين برأيهم ، وقد أجازهم الله تعالى من ذلك . ونحن نحمد أنهم رضي الله عنهم قالوا بكل ما ذكرنا بأرائهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي وبعد موته ، فقد قالت طائفة من الصحابة : حبط عمل عامر بن الأكرع ، إذ ضرب قمه بسيفه في الحرب فأكذب النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . ومهر قد قال : دعني أضرب عنق حاطب فقد نافق ، فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ذلك . وفي قول همران الذي ذكرنا ايجاب شرع في ضرب عنق امرئ مسلم ، واخبار بغيب في انه منافق ومثل هذا كثير مما سنذكره في باب ابطال التقليد ان شاء الله تعالى . وكل هذا فقد بقوله المرء مجتهداً متأولاً ومستعظماً لما يرى ، فخطئ ومصيب

وان العجب ليكثر ممن ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا بظنه الفاسد ، وينكر أن يكون عليه السلام جلد ما عزا . وقد صح عنه عليه السلام الحكم بالجلد على المحسن مع الرجم ، ونزل القرآن بجلد الزناة كلهم . وقد ذكر أبو هريرة حديث النفقة على الزوجة والولد والعبد . فقال في آخره : تقول امرأتك اتقي عليّ أو طلقني . فقيل له : اهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لا . ولكن هذا من كيس أبي هريرة

والعجب من القائل ان مثل هذا لا يقال بالقياس ، نعني في مثل قول عائشة رضي الله عنها لأم ولد زيد بن ارقم : أبلني زيدا انه ان لم يتب فقد ابطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يقول بالقياس ما هو أشنع من هذا ، فبعضهم يفرق بين الفأرة والمصنور الواقعين في البئر يموتان فيه ، وبين الدجاجة والسنور يموتان في البئر ، فيوجب من أحدهما عشرين دلو ، ومن الآخر أربعين دلو . ويحيز بيع ثوب من ثوبين او من ثلاثة يختاره المشتري بغير عينه ولا يحيز بيع ثوب من أربعة اثواب فصاعدا يختاره المشتري ، ويرى القطع في الساج والقنا (١) ولا يراه في سائر الخشب ، وبعضهم يفرق بين سلم بقل في بفلين وبين سلم بفلين في بفلين فيحل أحد الوجهين ويحرم الآخر . وتحكمهم في الدين لو جمع لقامت منه أسفار ، ونحن لا ننسب الى النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما صح عندنا بالنقل ، أو صح ان ربه تعالى أمره به ولم ينسخه عنه . فقد قال عليه السلام : « ان كذبا على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار »

قال علي : وليس في تعمد الكذب أكثر من أن تسمع كلاما لم يخبرك أحد تثق به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله ، ولا سمعته يقوله ، ولا علمت ان الله تعالى أمره فتنسبه أنت برأيك وطلبك الى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) القنا : القصب التي تتخذ منه الرماح . وفي رقم ١١ : الساج « والعبا » بفتح

قاله. نموذ بالله العظيم من ذلك

فصل

قال على : وقد ذكر قوم لا يتقون الله عز وجل أحاديث في بعضها ابطال شرائع الاسلام ، وفي بعضها نسبة الكذب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإباحة الكذب عليه وهو ما ثناه المهلب بن أبي صفرة (١) ثنا ابن مناس ثنا محمد بن مسرور القيرواني ثنا يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب اخبرني شمر (٢) بن غمر عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس (٣) عن ابيه عن جده عن علي بن أبي طالب . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سيأتي ناس يحدون عنى حديثا ، فمن حدثكم حديثا يضارع القرآن فانا قلته ، ومن حدثكم بحديث لا يضارع القرآن فلم اقله . فاعما هو حسوة من النار

قال أبو محمد : الحسين بن عبد الله ساقط متهم بالزندقة * وبه الى ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث عن الاصمعي (٤) بن محمد بن أبي منصور . انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحديث عنى على ثلاث ؛ فأما حديث بلغكم عنى ترفونه بكتاب الله تعالى فاقبلوه ، وأما حديث بلغكم عنى لا تجدون في القرآن ما تنكرونه به ولا ترفون موضعه فيه فاقبلوه ، وأما حديث بلغكم عنى تقشعر

(١) كذا بهامش ١٣ مصححا وفي رقم ١١ المهلب فقط ولكنه سيأتي بعد هذا في النسخ كلها كما صرحناه هنا « ومناس بفتح الميم » وتخفيف النون (٢) في رقم ١٣ شمس بالسين المهمة وهو خطأ . وشمر هذا مصري دخل الاندلس ومات بها وهو منكر الحديث (٣) هكذا نسبة هنا ولم أجده كذلك في رجال الحديث بل اسمه : « حسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة سميد الحميري المدني » وهو الصواب (٤) في الاصل « الاصمعي » مصفرا وبالعين المهمة . وفي نسخة مصفراً بالمعجمة وكلاهما خطأ

منه جلودكم وتضمز منه قلوبكم وتجدون في القرآن خلافة فردوه
قال أبو محمد: هذا حديث مرسل والاصبغ مجهول * ثنا أحمد بن عمر ثنا
ابن يعقوب ثنا ابن مخلون (١) ثنا المغامى (٢) ثنا عبد الملك بن حبيب عن مطرف
ابن عبد الله عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن . ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال في مرضه: « لا يمسك الناس على شيئا ، لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه
ولا احرم إلا ما حرم الله في كتابه » . وهذا مرسل ، إلا أن معناه صحيح لأنه
عليه السلام انما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئا من عند نفسه بغير وحى
من الله تعالى به اليه ، واحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه: « وما ينطق
عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » . فنص كتاب الله تعالى يقضى بأن كل ما
قاله عليه السلام فهو عن الله تعالى * واخبرني المهلب بالسند الأول الى ابن
وهب حدثني سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن لايتهم عن الحسن .
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « واني لا أدري لعلكم أن تقولوا على
بمدي ما لم اقل ما حدثتم عنى مما يوافق القرآن فصدقوا به ، وما حدثتم عنى مما
لا يوافق القرآن فلا تصدقوا به ، وما لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقول
مالا يوافق القرآن ، وبالقراآن هداه الله »

قال أبو محمد: وهذا مرسل وفيه - عمرو بن أبي عمرو - وهو ضعيف ، وفيه
أيضا مجهول * ثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن
خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا عبد الوهاب - هو الثقفى -
سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة ان ابن عمير حدثه . ان رسول

(١) في رقم ١٣ خلون بالفاء (٢) بضم الميم الاولى وقيل بفتحها نسبة الى
مغامة مدينة بالاندلس وهو « يوسف بن يحيى بن يوسف الأزدي » من ولد
أبى هريرة فقيه نبيل توفى سنة ٢٨٣ وقيل سنة ٢٨٨ (٣) في رقم ١١
« لا تمسك الناس شيئا »

الله صلى الله عليه وسلم : جلس في مرضه الذي مات فيه الى جنب الحجر فذتر
الفتن وقال : انى والله لا يمسك الناس على بشىء ، انى لا أحل إلا ما أحل الله في
كتابه ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه

قال على : وهذا مرسل لا يصح . وفيما أخذناه عن بعض اصحابنا عن القاضي
عبد الله بن محمد بن يوسف عن ابن الدخيل عن محمد بن عمرو العقيلي ثنا محمد
ابن أيوب ثنا أبو عون محمد بن عون الزياتي ثنا اشعث بن برآز (١) عن قتادة
عن عبد الله بن شقيق (٢) عن أبي هريرة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : اذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به ، حدثت به وأولم أحدث

قال على : - وأشعث بن برآز - كذاب ساقط لا يؤخذ حديثه (٣) وثنا
المهلب بن أبي صفرة ثنا ابن مناس ثنا محمد بن مسرور ثنا يونس بن عبد الاعلى
عن ابن وهب أخبرنى الحرث بن نهان عن محمد بن عبد الله العزمي عن عبد الله
ابن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : ما بلفظكم عنى من قول حسن لم أقله ، فانا قلته

قال على : - الحرث - ضعيف - والعزمي - ضعيف - وعبد الله بن سعيد -
كذاب مشهور وهذا هو سببه الكذب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
لأنه حكى عنه انه قال لم أقله فانا قلته - فكيف يقول ما لم يقل ، هل يستجيز
هذا الا كذاب زنديق كافر احمق ، انا لله وإنا اليه راجعون على عظيم المصيبة ،
بشدة مطالبة الكفار لهذه الملة الزهراء ، وعلى ضعف بصائر كثير من أهل الفضل
يجوز عليهم مثل هذه البلايا ، لشدة غفلتهم ، وحسن ظنهم لمن أظهر لهم الخير

(١) بفتح الباء وتخفيف الراء المفتوحة وآخره زاي (٢) فى الاصل « رشيق »
وفى نسخة أخرى « سفين » وكلاهما خطأ (٣) رواه أيضاً ابن عدى عن محمد
ابن عون الزياتي وقال : « منكر جداً » وكذلك استنكره العقيلي وقال
« ليس له اسناد يصح »

قال على : فاحدى الطائفتين ابطلت الشرائع ، والاخرى اباحت الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن نبرأ الى الله تعالى من كلتا هاتين الطائفتين وهاتين المسألتين (١)

ونقول للأولى : أول ما نعرض على القرآن الحديث الذى ذكرتموه فلما عرضناه وجدنا القرآن يخالفه ، قال الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . وقال تعالى : « من يطع الرسول فقد اطاع الله » . وقال تعالى : « لتحكم بين الناس بما أراك الله » . ونسأل قائل هذا القول الفاسد . فى أى قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات ، وان المغرب ثلاث ركعات ، وان الركوع على صفة كذا ، والسجود على صفة كذا ، وصفة القراءة فيها والسلام ، وبيان مايجتنب فى الصوم ، وبيان كيفية زكاة الذهب والنقصة ، والغنم والابل والبقر ، ومقدار الاعداد المأخوذ منها الزكاة ، ومقدار الزكاة المأخوذة ، وبيان أعمال الحج من وقت الوقوف بعرفة ، وصفة الصلاة بها ومزدلفة ورمي الجمار ، وصفة الاحرام ، ومايجتنب فيه ، وقطع السارق ، وصفة الرضاع المحرم ، ومايحرم من المأكول ، وصفتنا الذبائح والضحايا ، وأحكام الحدود ، وصفة وقوع الطلاق (٢) ، وأحكام البيوع ، وبيان الربا ، والاقضية ، والتداعى والأيمان والأحباس ، والعمرى ، والصدقات ، وسائر أنواع الفقه . وانما فى القرآن « جهل لو تركنا وإياها » لم ندر كيف نعمل فيها . وانما المرجوع اليه فى كل ذلك النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الاجماع انما هو على مسائل يسيرة [قد جملناها كلها فى كتاب واحد ، وهو الموسوم بكتاب المراتب ، فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك (٣)] ، فلا بد من الرجوع الى الحديث ضرورة

(١) فى رقم ١١ هذين السبيلين ولم يذكر « هاتين المسألتين »

(٢) فى رقم ١١ : وصفة الذبائح ... وفروع الطلاق ... وسائر أبواب الفقه

(٣) ما بين المربعين من رقم ١٣

ولو أن امرأ قال: لا تأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً باجماع الأمة،
ولكان لا يلزمه إلا ركة ما بين ذلك الشمس الى غسق الليل ، وأخرى عند
الفجر ، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ولا حدةً للأكثر في ذلك ،
وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال ، وانما ذهب الى هذا بعض غالية
الرافضة ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم ، وبالله تعالى التوفيق
ولو ان امرأ لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الامة فقط ويترك كل ما اختلفوا
فيه مما قد جاءت فيه النصوص لكان فاسقا باجماع الامة ، فهاتان المقدمتان
توجب بالضرورة الاخذ بالنقل

وأما من تعلق بحديث التقسيم . فقال : ما كان في القرآن أخذناه ، وما
لم يكن في القرآن لا ما يوافق ولا ما يخالفه اخذناه ، وما كان خلافاً للقرآن
تركناه . فيقال لهم : ليس في الحديث الذي صح شئ يخالف القرآن ، فان عد الزيادة
خلافاً ، لزمه أن يقطع في فلس من الذهب ، لأن القرآن جاء بموم القطع . ولزمه
أن يحمل العذرة ، لان في نص القرآن : « قل لا اجد فيها أوحى الى محرماً على
طعام يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا
أهل لغير الله به » . والعذرة ليست شيئاً مما ذكر . فان قال : هو رجس ، قيل له
كل محرّم فهو رجس ، لاسيما ان كان مخاطبنا ممن يستحل احوال الابل وبعرها
فأى فرق بين أنواع العذرات لولا التحكم ، ولزمه أيضاً أن يحمل الجمع بين العمّة
وبنت أخيها ، لان القرآن نص على المحرمات ، ثم قال : « واحل لكم ما وراء
ذلكم » . فان عد الزيادة خلافاً ، لزمه كما ذكرناه

وأما الطائفة الأخرى المبيحة للقول بما لم يأت نصاً عن النبي صلى الله عليه وسلم
واباحة أن ينسب ذلك اليه ، نحسبنا أنهم مقرون على أنفسهم بانهم كاذبون
وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « من حدث عني بحديث
وهو يرى انه كذب فهو أحد الكاذبين » * ثناء احمد بن محمد الجسوري قال ثنا

وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح عن أبي بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن شعبة وسفيان عن حبيب عن ميمون بن أبي شبيب عن المنيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال عليه السلام : « لا تكذبوا على فانه من يكذب على يلج النار » . وروينا هذا المعنى مسندا صحيحا من طريق علي ، وأبي هريرة ، وسمرة وائس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال علي : وقال محمد بن عبد الله بن مسرة : الحديث ثلاثة أقسام ، لحديث موافق لما في القرآن فالأخذ به فرض ، وحديث زائد على ما في القرآن فهو مضاف الى ما في القرآن والأخذ به فرض ، وحديث مخالف لما في القرآن فهو مطروح قال علي بن احمد : لا سبيل الى وجود خبر صحيح مخالف لما في القرآن أصلا ، وكل خبر شريفة فهو اما مضاف الى ما في القرآن ومعتوف عليه ومفسر لجلته ، واما مستثنى منه مبين لجلته ، ولا سبيل الى وجه ثالث

فان احتجوا : بأحاديث محرومة أشياء ليست في القرآن . قلنا لهم : قد قال الله عز وجل : « يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » . فكما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الخمر الأهل ، وسباع الطير ، وذوات الأنياب ، وغير ذلك فهو من الخبائث . وهو مذكور في الجملة المتلوة في القرآن ومفسر لها والمعتز بها يُسئل : أيحرم أكل عذوته أم يحلها ؟ فان أحلها خرج عن إجماع الأمة وكفر ، وان حرّمها فقد حرم ما لم ينص الله تعالى على اسمه في القرآن فان قال : هي من الخبائث . قيل له : وكل ما حرم عليه السلام فهو كالخنزير وكل ذلك من الخبائث

قال علي : فان قال : قد صح الإجماع على تحريمها . قيل له : قد أقررت بأن الأئمة مجمعة على إضافة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من السنن الى القرآن مع ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهي عن ذلك كما حدثنا عبد الرحمن (٦ — ني)

ابن سادة - صاحب لنا - قال ثنا احمد بن خليل قال ثنا خالد بن سميد (١)
 ثنا احمد بن خالد ثنا احمد بن عمرو المكي - وكان ثقة - ثنا محمد بن أبي عمر
 العدني ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن سالم أبي النصر (٢) عن عبيد الله بن
 أبي رافع عن أبيه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ألفين
 أحدكم متكثراً على أريكته يأتيه الأمر مما أسرت به أُنْهيت عنه . فيقول :
 لا أدري ، ما وجدنا في كتاب الله تعالى اتبعناه » . فهذا حديث صحيح بالنهي
 عما تعلل به هؤلاء الجهال وبالله تعالى التوفيق . مع ما قد منا من انه لا يختلف
 مسلمان في ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مضاف الى ما في
 القرآن ، وانهم انما اختلفوا في الطرق التي بها يصح ما جاء عنه عليه السلام فقط
 وقد سألت بعض من يذهب هذا المذهب ، عن قول الله تعالى وقد ذكر
 النساء المحرمات في القرآن ثم قال تعالى : « واحل لكم ما وراء ذلكم » . ثم
 روى أبو هريرة وأبو سعيد أنه عليه السلام : حرم الجمع بين المرأة وعمتها ،
 والمرأة وخالتها . وليس هذا اجماعاً فعثمان البتي وغيره يرون الجمع بين المرأة
 وعمتها والمرأة ، وخالتها حلالاً . فقال لي : ليس هذا الحديث خلافاً للآية
 لكنه مضاف إليها . فقلت له : فعلى هذا لا سبيل الى وجود حديث يخالف لما
 في القرآن أصلاً ، وكل حديث اتى فهو مضاف الى ما في القرآن ولا فرق ،
 وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال علي : وليس كل من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه صحابياً ،
 (١) في رقم ١١ : « خالد بن مسعر » (٢) في الاصل : « سالم بن أبي النصر »
 وفي أخرى : « سالم بن أبي النصر » وكلاهما خطأ . فانه سالم بن أبي أمية التيمي .
 وكنيته أبو النصر

ولو كان ذلك لكان أبو جهل من الصحابة ، لأنه قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وحاده وجالسه وسمع منه . وليس كل من أدركه عليه السلام ولم يلقه ثم أسلم بعد موته عليه السلام أوفى حياته . إلا أنه لم يره معدودا في الصحابة ولو كان ذلك لكان كل من كان في عصره عليه السلام صحابيا ، ولا خلاف بين أحد في أن علقمة والاسود ليسا صحابين ، وهما من الفضل والعلم والبر بحيث هما ، وقد كانا مالمين جليلين أيام عمر ، وأسلمنا في أيام النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما الصحابة الذين قال الله تعالى فيهم : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم » . الآية ، ومن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بشيء . والسامع كافر ثم أسلم فحدث به وهو عدل . فهو مسند صحيح واجب الأخذ به ، ولا خلاف بين أحد من العلماء في ذلك ، وإنما شرط العدالة في حين النذارة والحجى* بالخبر ، لافي حين مشاهدة ما أخبر به ، وقد كان في المدينة في عصره عليه السلام منافقون ينص القرآن ، وكان بها أيضا من لا ترضى حاله كهيت (١) المخنث الذي امر عليه السلام بنفيه ، والحكم الطريد (٢) وغيرها ، فليس هؤلاء ممن يقع عليهم اسم الصحابة * حدثني احمد بن قاسم قال حدثني أبي قاسم ابن محمد بن قاسم قال حدثني جدي قاسم بن أصبغ قال ثنا اسحق بن الحسن الحرابي (٣) ثنا زكريا بن عدي (٤) ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن ابن بريدة (٥) عن أبيه . قال : كان حي من بني ليث على ميلين من المدينة ،

(١) بكسر الهاء . وقصته رواها البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (٢) هو الحكم بن أبي العاص ، أبو مروان بن الحكم (٣) في رقم ١١ : « الجوى » وهو خطأ . (٤) في الاصل : « زكريا بن أبي عدي ثنا عدي » وهو خطأ . فليس هناك هذا الاسم . وإنما هو ما ذكرنا . وزكريا هذا سمع علي بن مسهر وروى عنه (٥) في الاصل : « أبي بريدة » وهو خطأ . بل هو عبد الله بن بريدة بن الخصيب الاسدي

قال فجاءهم رجل وعليه حلة . فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كساني هذه الحلة وأمرني أن احكم في دماءكم وأموالكم بما أرى . قال : وقد كان خطيب منهم امرأة في الجاهلية فلم يزوجه ، فأنطلق حتى نزل على تلك المرأة ، فأسلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : كذب عدو الله ، ثم أرسل رجلا فقال ان وجدته حيا - ولا أراك تجده - فاضرب عنقه ، وان وجدته ميتا فخرقه بالنار . قال علي : فهذا من كان في عصره صلى الله عليه وسلم يكذب عليه كما ترى . فلا يقبل إلا من سمى وعرف فضله . واما قدامة بن مظعون ، وسمرة بن جندب ، والمغيرة بن شعبة ، وأبو بكر ، رضوان الله عليهم ، ففاضل أئمة عدول . أما قدامة فبدرى مغفور له ييقن مرضى عنه . وكل من تيقنا ان الله عز وجل رضى عنه وأسقط عنه الملامة ، ففرض علينا أن نرضى عنه ، وان لا نعدد عليه شيئا ، فهو عدل بضرورة البرهان القائم على عدالته من عند الله عز وجل وعندنا . وبقوله عليه السلام : « ان الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

وأما المغيرة بن شعبة ، فن أهل بيعة الرضوان وقد أخبر عليه السلام أن لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، قال قول فيه كالتقول في قدامة . وأما سمرة بن جندب فأحدى وشهد المشاهد بعد أحد ، وهلم جرا ، والآخر فيه كالأمر في المغيرة بن شعبة .

وأما أبو بكر ، فيحتمل أن يكون شبه عليه ، وقد قال ذلك المغيرة ، فلا يأتهم هو ولا المغيرة ، وبهذا نقول . وكل ما احتمل ولم يكن ظاهره يقينا فغير منقول عن متيقن حاله بالامس ، فهما على ما ثبت من عدالتهما . ولا يسقط اليقين بالشك ، وهذا هو استصحاب الحال الذي أباه خصومنا ، وهم راجعون اليه في هذا المكان بالصغر منهم ، فاما منهم أحد امتنع من الرواية عن المغيرة وأنى بكره معا ، وأبى بكره وهو متأول .

واما سمرة فتأول أيضاً والمتأول مأجور وان كان غطتاً، وكذلك قدامة
تأول أن لاجناح عليه وصدق لاجناح عليه عند الله تعالى في الآخرة بلا شك
وأما في أحكام الدنيا فلا، ولنا في الدنيا أحكام غير أحكام الآخرة

وكذلك كل من قاتل علياً رضوان الله عليه يوم صفين، وأما أهل الجبل
فما قصدوا قط قتال علي رضوان الله عليه، ولا قصد علي رضوان الله عليه قتالهم
وانما اجتمعوا بالبصرة للنظر في قتلة عثمان رضوان الله عليه واقامة حق الله
تعالى فيهم، فتمسرع الخائفون على أنفسهم أخذ حدة الله تعالى منهم - وكانوا
أعداداً عظيمة يقربون من الالوف - فثاروا القتال خفية حتى اضطر كل
واحد من الفريقين الى الدفاع عن أنفسهم، إذ رأوا السيف قد خالطهم، وقد
جاء ذلك نصاً مروياً

وان العجب ليكثر عن يبيع لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي
والليث وسفيان واحد وداود رحمهم الله، أن يجتهدوا في الدماء وفي الفروج
وفي العبادات، فيسفك هذا دماً يحلّه باجتهاده ويحرمه سائر من ذكرنا، ويحل
أحدهم فرجاً ويحرمه الآخر، ويحل أحدهم مالا ويحرمه الآخر، ويوجب أحدهم
حداً ويسقطه الآخر، ويوجب أحدهم فرضاً وينقضه (١) الآخر، ويحرم أحدهم
محلاً ويحلّه الآخر، ولم يختلفوا قط إلا فيما ذكرنا. فيجيز هؤلاء الحكم
فيما ذكرنا، ويمذرم في اختلافهم في استباحة الدماء فما دونها، وليس عندنا
من أمرهم إلا أنهم فيما بدالنا مسلمون فاضلون يلزمنا توقيهم والاستغفار لهم،
إلا أننا لا نقطع لهم بالجنة ولا بمنعيب عقودهم ولا برضى الله عز وجل عنهم،
لكن نرجو لهم ذلك ونخاف عليهم كسائر افاضل المسلمين ولا فرق - ثم لانجيز
ذلك لعلّ وأم المؤمنين وطلحة والزبير وعمرار وهشام بن حكيم ومعاوية وصمرو
والهمان وسمرة وأبي القادية (٢) وغيرهم، وهم أئمة الاسلام حقوا والمقطوع على
(١) في رقم ١١: «ويسقطه». (٢) بفتح القين المعجمة. وهو الجهني قاتل عمار بن ياسر

فضلهم وعلى أكثرهم بأنهم في الجنة ، وهذا لا يخيل إلا على مخذول وكل من ذكرنا من مصيب أو مخطئ . فأجور على اجتهاده إما اجرين واما اجرا ، وكل ذلك غير مسقط عدالتهم . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال على : وحكم الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يورد بنص لفظه لا يبدل ولا يغير ، إلا في حال واحدة ، وهي أن يكون المرء قد ثبت فيه وعرف معناه يقينا ، فيستل فيفتي بمعناه وموجبه ، أو يناظر فيحتج بمعناه وموجبه ، فيقول : حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، وأمر عليه السلام بكذا وأباح عليه السلام كذا ، ونهى عن كذا ، وحرم كذا ، والواجب في هذه القضية ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو كذا . وكذلك القول فيما جاء من الحكم في القرآن ولا فرق . وجاز أن يخبر المرء بموجب الآية وبحكمها بغير لفظها ، وهذا مالا خلاف فيه من أحد . في أن ذلك مباح كما ذكرنا واما من حدث واسند القول الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يحل له إلا أن يتحرى الالتقاط كما سمعها لا يبدل حرفا مكان آخر ، وان كان معناها واحدا ، ولا يقدم حرفا ولا يؤخر آخر ، وكذلك من قصد تلاوة آية أو تعلمها وتعليمها ولا فرق . وبرهان ذلك : ان النبي صلى الله عليه وسلم علم البراء بن مازب دماء وفيه « ونبيك الذي ارسلت » فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدماء على النبي صلى الله عليه وسلم قال : وبرسولك الذي ارسلت . فقال النبي عليه السلام : لا « ونبيك الذي ارسلت » فأمره عليه السلام كما سمع ألا يضع لفظة « رسول » في موضع لفظة « نبي » وذلك حق لا يخيل معنى ، وهو عليه السلام رسول ونبي ، فكيف يسوغ للجهال المغفلين أو الفساق المبطلين ، ان يقولوا أنه عليه السلام كان يجوز أن

توضع في القرآن مكان «عزيز حكيم» «غفور رحيم» «أو سميع علیم» وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرأناه؟ والله تعالى يقول مخبرا عن نبيه صلى الله عليه وسلم: «ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي». ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى. أم كيف يسوغ لأهل الجهل والعى إباحة القراءة المقرضة في الصلاة بالاعجمية مع ما ذكرنا، ومع إجماع الأمة على أن أناسا لو قرأ أم القرآن فقدم آية على أخرى، أو قال: الشكر للصمد مولى الخلائق، وقال هذا هو القرآن المنزل لكان كافرا بإجماع. ومع قوله تعالى: «لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين». ففرق تعالى بينهما، واخبر أن القرآن انما هو باللفظ العربي لا بالعجمي، وأمر بقراءة القرآن في الصلاة، فمن قرأ بالاعجمية فلم يقرأ القرآن بلا شك

والعجب أن قائل هذا المجر لا يميز الدعاء في الصلاة إلا بما يشبه ما في القرآن لا بتسمية المدعو لهم، ولا بغير ذلك. وقد جاء النص بإباحة الدعاء فيها جملة. ويقول: ان من عطس في الصلاة فقال: الحمد لله رب العالمين، غرك بها لسانه فقد بطلت صلاته. فسبحان من وفقهم لخلاف الحق في كلا الوجهين، فيعجزون القراءة في الصلاة بخلاف القرآن، ويبطلون الصلاة بذكر آية من القرآن، ويمنعون من الدعاء فيها إلا بما في القرآن أو ما يشبهه، ولا شبه القرآن في شيء من الكلام بإجماع الأمة.

واحتج بعضهم في ذلك بقوله تعالى: «وانه لفي زبر الأولين». وبخطابه تعالى لنا بالعربية حاكيا كلام موسى عليه السلام

قال على: وهذا لاحجة لهم فيه لأن الذي في زبر الأولين انما هو معنى القرآن لا القرآن، ولو كان القرآن في زبر الأولين لما كان محمد صلى الله عليه وسلم مخصوصا به، ولا كانت له فيه آية، وهذا خلاف النصوص (١) والخروج

عن الاسلام لأنه لو أنزل على غيره قبله لما كان محمد صلى الله عليه وسلم مخصوصا به ، وأما حكايته تعالى لنا كلام موسى وغيره بلفظنا ، فلم يلزمنا تعالى قراءة الفاظهم بنصها ، ولا نمنع نحن من تفسير القرآن بالاعجمية لمن يترجم له ، وانما نمنع من تلاوته في الصلاة ، أو على سبيل التقرب بتلاوته الى الله تعالى بغير اللفظ الذي أنزل به ، لا بكلام أعجمي ولا بغير تلك الالفاظ وان وافقتها في العربية ، ولا بتقديم تلك الالفاظ بعينها ولا بتأخيرها ، وانما نحيز الترجمة التي أجازها النص على سبيل التعليم والافهام فقط . لا على سبيل التلاوة التي تقصد بها القرية ، والله تعالى التوفيق .

وبلا خلاف من أحد من الأمة إن القرآن معجز ، وبيقين ندري أنه إذا ترجم بلفظ أعجمية ، أو بالفاظ عربية غير الفاظه ، فإن تلك الترجمة غير معجزة ، واذي غير معجزة فليست قرآنا . ومن قال فيما ليس قرآنا إنه قرآن فقد فارق الاجماع ، وكذب الله تعالى ، وخرج عن الاسلام ، إلا أن يكون جاهلا ؛ ومن أجاز هذا وقامت عليه الحجة ولم يرجع ، فهو كافر مشرك مرتد حلال الدم والمال ، لا نشتك في ذلك أصلا . وأيضا فقد قال تعالى مخبرا عن نبيه صلى الله عليه وسلم : « وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى » . فلما صح بنص القرآن أن كلامه عليه السلام وحي كله ، حرم بلا شك تحريف الوحي واحالته كما حرم ذلك في الوحي المتلو الذي هو القرآن ، ولا فرق

ومن حدث بحديث فبلغه الى غيره كما بلغه إياه غيره واخذ عنه ؛ فليس عليه أن يكرره أبدا حتى يحصل في حد الهذيان ، وقد أدى ما عليه بتبليغه قال أبو محمد : وبهذا يبطل قول من رام توهين الحديث المسند ، بأن فلانا ارسله . اذ لو كان سكوت المرء - في بعض الأحيان - عن تأدية مسمع مسقطا للاحتجاج به اذا أداه في وقت آخر أو لم يؤده هو وأداه غيره ، لكان اذا نام أو اكل أو وطم أو اشتغل بصلاة أو مصلحة دنياه أو بشئ من أمر دينه

أو بتبليغ حديث آخر - قد بطل الاحتجاج بما سكت عنه في الاحوال التي ذكرنا . وهذا جنون فادح ممن قاله ، وكفى سقوطا بكل قول أخرج الى الجنون ، وأدى الى المحال والممتنع . والله تعالى التوفيق

وأما اللحن في الحديث : فان كان شيئاً له وجه في لغة بعض العرب ، فليروه كما سمعه ، ولا يبدله ولا يرده الى أفصح منه ولا الى غيره ، وان كان شيئاً لا وجه له في لغة العرب البتة ، فغرام على كل مسلم ان يحدث باللحن عن النبي صلى الله عليه وسلم . فان فعل فهو كاذب مستحق للتار في الآخرة ، لأننا قد أيقنا انه عليه السلام لم يلحن قط ، كتيقنا أن السماء محيطة بالأرض ، وان الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب . فن قل عن النبي صلى الله عليه وسلم اللحن فقد نقل عنه الكذب ييقين ، وفرض عليه أن يصلحه . ويشره (١) من كتابه ويكتبه معرباً ولا يحدث به الامعربا ، ولا يلتفت الى ما وجد في كتابه من لحن ، ولا الى ما حدث شيوخه ملحونا

ولهذا لزم لمن طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة ، والا فهو ناص منحط لا تجوز له الفتيا في دين الله عز وجل * ثنا يونس بن عبدالله ثنا احمد بن عبدالله ابن عبد الرحيم ثنا احمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني (٢) ثنا محمد بن بشار - بن دار - ثنا عمرو بن محمد بن أبي رزين (٣) ثنا سفيان الثوري عن عبيد الله بن صمر عن نافع عن ابن صمر . انه كان يضرب ولده على اللحن قال علي : اللحن المحكي عن الله تعالى ورسوله عليه السلام كذب ، والكذب واجب أن يضرب آتیه . وقد روى عن شعبة أو عن حماد بن سلمة - الشك مني - انه قال : من حدث عن بلحن فقد كذب على ، ونحن نقول ذلك وكان شعبة ، وحماد ، وخالد بن الحارث ، وبشر بن المفضل ، والحسن البصري

(١) يعنى : يحوه . وبابه قتل . وأصل البشر القشر بنحو الشفرة

(٢) بضم الخاء وفتح الشين . (٣) بفتح الراء وكسر الواو

لا يباحون البتة. والله تعالى التوفيق

فصل في زيادة العدل

قال على واذاروى العدل زيادة على ماروى غيره فسواء اتفرد بها أو شاركه فيها غيره، مثله أو دونه أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض. ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح تناقض، فيأخذ بحديث رواه واحد ويضيفه إلى ظاهر القرآن - الذى قلل أهل الدنيا كلهم - أو يخصه به، وهم بلا شك أكثر من رواة الخبر الذى زاد عليهم آخر حكاه لم يروه غيره، وفى هذا التناقض من التبجح ما لا يستجيزه ذوقهم وذورع، وذلك كتركهم قوله تعالى: « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ». لحديث اتفرد به عائشة رضى الله عنها ولم يشاركها فيه أحد. وهو: لا قطع إلا فى ربع دينار فصاعدا. ويترك قوله تعالى فى الآيات التى ذكر فيها المحرمات من النساء، ثم قال تعالى بعد ذكر من ذكر: « واحل لكم ما وراء ذلكم ». غرموا الجمع بين المرأة وصمتها، وليس ذلك مذكورا فى آية التحريم، بل فيها إحلال كل ما لم يذكر فى الآية، فتركوا ذلك لحديث اتفرد به أبو هريرة وأبو سعيد وحدهما، وليس ذلك إجماعا. فان عثمان البتي (١) يبيح الجمع بين المرأة وصمتها، سم يمترضون على حكم رواه عدل بأن عدلا آخر لم يرو تلك الزيادة، وان فلانا اتفرد بها

قال على: وهذا جهل شديد، وقد ترك أصحاب أبي حنيفة الزيادة التى روى مالك فى حديث زكاة الفطر وهى: «من المسلمين» فقالوا: اتفرد بها مالك. وترك أصحاب مالك الاستسعاء التى رواه سعيد بن أبي عروبة، وقالوا: اتفرد بها سعيد. فكل الطائفتين ثابت ما فعلت، وانكرت ما اتت به، مع انه قد شورك (١) بفتح الباء وتشديد التاء وهو عثمان بن مسلم أبو عمرو. كان يبيع البتوت -

وهو ثياب من خز ونحوه - فنسب اليها مات سنة ١٤٣

من ذكرنا في هاتين الزيادتين ولو اتفردا بها ماضر ذلك شيئا
ولا فرق بين ان يروى الراوى العدل حديثا فلا يرويه أحد غيره ، أو
يرويه غيره مرسلًا ، أو يرويه ضعفاء . وبين أن يروى الراوى العدل لفظة زائدة
لم يروها غيره من رواة الحديث ، وكل ذلك سواء واجب قبوله بالبرهان الذى
قدمناه فى وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ ، وهذه الزيادة وهذا
الاسناد هما خبر واحد عدل حافظ ، ففرض قبولهما ولا نبالى روى مثل ذلك
غيرهما أو لم يروه سواهما ، ومن خالفنا فقد دخل فى باب ترك قبول خبر الواحد
ولحق بمن أتى (١) ذلك من المعتزلة وتناقض فى مذهبه ، واتفرد العدل باللفظة
كاتفراده بالحديث كله ، ولا فرق

قال على : فان كانت اللفظة الزائدة ناقصة من المعنى ، فالحكم للمعنى الزائد
لا لللفظة الزائدة لأن زيادة المعنى هو المصوم ، وهو الزيادة حينئذ على الحقيقة
وهو الحكم الزائد ، والشرع الوارد ، والامر الحادث ، ولأن النبي صلى الله عليه
وسلم انما بعث شارحا ومحللا ومحرمًا ، وهكذا قال ابن عباس اذ ذكر عنده الضب .
فاذا روى العدل لفظة لها حكم زائد لم يروها غيره ، أو رواها غيره .
أو روى العدل عمومًا فيه حكم زائد ، وروى آخرون لفظة فيها اسقاط
ذلك الحكم ، فالفرض أن يؤخذ بالحكم الزائد أبدًا ، لأنه شريعة واردة قد
تيقنا لزومها لنا ، وأتينا مأمورين بها ، ولم نتيقن نسخها ولا سقوطها ، ولا
يجوز ترك يقين لظن . فمن ادعى أن تلك الشريعة - التى قد صح امر الله عز
وجل لنا بها - قد سقطت عنا ، وان الحكم قد رجع الى ما كنا عليه قبل ورود
تلك الشريعة ، فهو مفتر على الله عز وجل ، الا ان يأتي ببرهان من نص أو اجماع
على دعواه ، ولا يحل لمسلم يخاف الله عز وجل - أن يترك يقيننا لما لعلة ليس كما يظن
قال على : ونمثل من ذلك مثالا فنقول : روى بعض العدول عن رسول

(١) فى رقم ١١ : بما أبى ذلك من المعتزلة

الله صلى الله عليه وسلم النهى عن آنية الفضة هكذا مجملا، وروى بعضهم النهى عن الشرب في آنية الفضة، فكانت هذه اللفظة - بمعنى الشرب - ناقصة عن معنى الحديث الآخر الذى فيه اجمال النهى عن آنية الفضة تقصانا عظيما، ومبيحة لمعظم في عموم ذلك الحديث، ايجاب تحريمها من الاكل فيها، والاغتسال فيها. والوضوء فيها، فهذه اللفظة وان كانت زائدة في الصوت والخط فهي ناقصة من المعنى. والحديث الآخر وان كان ناقص اللفظ فهو زائد في الحكم والمعاني، فهو الذى يجب الأخذ به، لأن الحديث المذكور فيه الشرب هو بعض ما في الحديث الآخر

وهذا نحو ما قلنا في الحديثين في زكاة النعم الذين ذكر في احدهما الساعة ولم يذكر في الآخر، فوجب الأخذ بالعام للساعة وغيرها، لأن من أخذ بالحديث العام كان أخذا بالخاص ايضا، لأنه اذا اجتنب آنية الفضة جملة كان قد اجتنب الشرب في جملة ما اجتنب ايضا، واذا زكى النعم كلها كان قد زكى الساعة ايضا. فكان أخذا بكلا الأمرين، وغير خاص لشيء من النصين، وكان من أخذ بالحديث الخاص وحده، خاصيا للحديث الآخر تاركا له بلا دليل، الا التحكم والدعوى بغير علم. لأنه اذا زكى الساعة وحدها، فقد ترك زكاة غير الساعة، وخالف ما اوجبه الحديث الآخر، وكان اذا اجتنب الشرب في آنية الفضة وحدها كان قد عصى ما في النص الآخر، واستباح ما حرم الله تعالى فيه، وذلك لا يحل. لأنه ليس احد النصين اولى بالطاعة من الآخر، وليس احدهما نافيا للآخر ولا مبطلا له.

ومن ذلك ايضا: ما روى من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج منها، فكان هذا عاما لكل ما يخرج منها زرا أو خضرا أو ثمارا. وروى بعضهم هذا الحديث بعينه فقال: من نحر النخل، فن اخذ بالمسافة في نحر النخل خاصة وحظر ما سوى ذلك كان مخالفا لفعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم المنقول في لفظ العموم. وليس قول من قال في ثمر النخل بمبطل أن يكون ساقهم وما ملهم وزارعهم أيضا في غير ثمر النخل ، ولكن هذا الراوى ذكر بعض ما عوملوا عليه وسكت عن بعض ، وعم غيره كل ما وقعت فيه المعاملة ، وكان هذا الحديث ناسخا لحديث النهى عن المزارعة ييقن. لانه آخر فله عليه السلام بلا شك الذى ثبت عليه الى أن مات ، وحديث النهى عن المزارعة كان قبله بلا شك. فلذلك قطعنا انه منسوخ ، ولولا هذا البيان ما استجزنا ذلك

قال على : ومن هذا الباب أن يشهد عدلان ان زيدا طلق امرأته ، وقال سائر من حضر المجلس وهم عدول : لم يطلقها البتة ، فلا نعلم خلافا في وجوب الحكم عليه بالطلاق واتخاذ شهادة من شهد به . لأن عندهما علما زائدا شهدا به لم يكن عند سائر من حضر المجلس ، وهذا نفسه هو قبول زيادة العدل ولا فرق ، وان اتفرد بها ، وانها كسائر ثقله ، وليس جهل من جهل حجة على علم من علم ، ولا سكوت عدل مبطلا لكلام عدل آخر ، ولا فرق بين ان ينفرد بالحديث كله ، وبين أن ينفرد بلفظة منه أو بحكم زائد فيه

وقد وافقنا من يخاصم في هذا المعنى على قبول ما اتفرد به العدل من الاخبار وخالفونا في قبول الزيادة بلا دليل إلا التحكم بالدعوى فقط ، إلا أن بعضهم رام أن يحتج فاضحك من نفسه . وذلك انه قال : قد وافقناكم على قبول الخبر اذا سلم من زيادة اتفرد بها بعض الرواق ، ومن ارسال غير هذا الراوى له ، ومن مخالفة من هوأ عدل منه واحفظ في لفظه ، وخالفناكم في قبوله اذا كان فيه شئ من هذه المعاني

قال على : فيقال له وبالله تعالى التوفيق . هذا يشبه تمويه اليهود إذ يقولون قد وافقناكم على قبول نبوة موسى صلى الله عليه وسلم ، ووجوب شريعته ، وترك العمل في السبت ، وان ذلك كله قد أمر به الله تعالى . وخالفناكم في قبول نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ووجوب ^(١) شريعته

قال على : وهذا احتجاج من لاجلة له ، وتعميه ضعيف ، وذلك أننا لم تقبل نبوة موسى صلى الله عليه وسلم لاجل موافقتهم لنا عليها ، ولا نبأى وافقونا عليها أم خالفونا ، كما لم نبال بتكذيب المجوس والمذانية والصائبين لنبوة موسى صلى الله عليه وسلم ، وإنما أخذنا بقبول نبوته عليه السلام لقيام البراهين صحتها ، ويمثل تلك البراهين نفسها وجب قبول نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ولا فرق ، والحق إذا ثبت برهانه فلا معنى لقبول من قبله ، ولا يزيده ذلك صحة . ولا معنى لمخالفة من خالفه ، ولا يضره ذلك شيئاً . وتفسره " المخالف ولم يضر الحق ، وكذلك الشيء " إذا لم يقم على صحته برهان ، فلا معنى لقبول من قبله ولا يصححه ذلك ، وكذلك قبول خبر الواحد لم نأخذه لأن الحنفيين والمالكيين وافقونا على قبوله ، وما نبأى وافقونا أم خالفونا ، كما لم نبال بخلافهم لنا في القياس والتقليد ، وكما لم نبال بخلاف من خالفنا من المعتزلة وغيرهم . في قبول خبر الواحد ، وإنما أخذنا بقبول خبر الواحد لقيام البرهان على وجوب القول به

وبتلك الدلائل والبراهين باعينها وجب اطراح العلل التي راموا بها ابطال الأخذ بالزيادة ، وبما أرسله عدل واسنده عدل ، وما خولف فيه راويه ، وبذلك البرهان نفسه وجب قبول الزيادة . وان انفرد بها العدل وتصحح ما اسنده العدل ، - وان أرسله غيره - . وسواء كان أعدل منه أو أحفظ أو مثله أو دونه ، وصح ان ما خالف هذا الحكم هذان لا معنى له ، وإنما يلزم الاحتجاج بما موهوبه في غير موضعه ، ففي حكم لم نراع فيه غير الاجماع المتيقن به إذا ثبت ، وفيما لولا الاجماع المذكور لم تقل به ، مما قد أمرنا باتباع الاجماع المتيقن المقطوع به فيه ، مما لم يأت فيه نص محفوظ اللفظ ، وان كان أصل ذلك الاجماع لا يمكن البتة أن يكون إلا عن نص ، وذلك مثل المسائل التي وجدنا فيها خلافاً من واحد فما فوقه لم تقل بها ولا برهان عندنا فيها الا الاجماع وحده

وذلك مثل القراض الذى لولا الاجماع على جوازه لاتصال نقل الاعصار به عصر ابد عصر بانه كان القراض فى الجاهلية مشهورا ، وان النبى صلى الله عليه وسلم أقره ولم ينه عنه وهو يلمه فاشيا فى قریش، وكانوا أهل تجارة ولا عيش لهم الا منها - لم نجزه . ولو وجدنا واحدا من العلماء يقول بابطاله لوافقناه وثقلنا بقوله ، اذ لانص فى اباحتہ ، ولأنه شرط لم يأت به نص ، وكل شرط هذه صفة فان لم يتفق على صحته فهو باطل . بقوله عليه السلام : « كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل » . فإكان من هذا النوع فأنعنا راعى فى مسائله الاجماع فما اجمعوا عليه منها قلنا به ، وما اختلف فيه استعنا بالبينة (١) لأنه قد بطل الاجماع فيه ، والاجماع هو برهان صحته الذى لا برهان لصحته سواء ، وما بطل برهان صحته فقد بطل القول به ، واما ما قام برهان على صحته من غير الاجماع ، فلا ينبغى أن يلتفت من وافق فيه ولا من خالف ، ولا ينكث من وافق فيه كائنا من كان ، ولا يستوحش ممن خالف فيه كائنا من كان .

ولو كان ما ذكر هذا المغفل حجة ، لساغ للحنيف أن يقول : قد وافقتمونى على وحب قطع من سرق ما يساوى عشرة دراهم ، وخالفتمكم فى قطع من سرق اقل من ذلك ، فلا يلزمى إلا ما اتفقنا عليه ، لاما اختلفنا فيه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتمونى على أن القصير يكون من ثلاثة أيام فصاعدا ، واختلفنا فى اقل ، فلا يجب الا ما اتفقنا عليه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتمونى على ان الصداق يكون عشرة دراهم ، وخالفتمكم فى اقل من ذلك فلا يصح إلا ما اتفقنا عليه ، لاما اختلفنا فيه .

ولساغ للمالكى أن يقول : قد وافقتمونى على أن المغتسل اذا تدلك بم غسله ، وخالفتمكم فيه اذا لم يتدلك فلا يجب الا ما اتفقنا عليه ، دون ما اختلفنا

(١) استعمله مجرورا بالباء - كما فى كل النسخ - ولا نرى مانعا من حيث المعنى . فان أصل البت القطع . ولكننا لم نجد نصا على هذا الاستعمال

فيه . ووافقتموني على ان: من وقف برفة ليلا ان وقوفه صحيح ، وخالفتمكم فيمن وقف بها نهاراً ودفع قبل غروب الشمس ، فلا يصح الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتكم على أن الصوم اذا سلم من الأكل بالنسيان تام ، وخالفتمكم في تمامه اذا وقع فيه اكل بنسيان ، فلا يتم الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه .

ولساغ للشافعي أن يقول لها: قد وافقتاني ان من قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » في صلاته أنها تامة ، وخالفتمكم في تمام صلاة من لم يقرأها . ووافقتموني على تمام صلاة من صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر تشهده ، وخالفتمكم في تمام صلاة من لم يصل — عليه صلى الله عليه وسلم — ووافقتماني في جواز صيام من بيته كل ليلة ، وخالفتمكم في صيام من لم يبيته ، فلا يصح الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه .

ولزمتهم أن يكتفوا منا بأن نقول لهم : قد وافقتمونا على قبول النصوص والاجماع ، وخالفناكم في القول بالقياس . فلا يلزم الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه . ومثل هذا كثير جداً ، يقوم منه عشرات الوف من المسائل ، فلما لم يكن كل ما ذكرنا حجة ، لأنه كلام موضوع في غير موضعه ، سقط شغب من قال : قد اتفقنا على قبول الخبر اذا عرى من زيادة أو مخالفة واختلفنا في قبول الزيادة . وبحكم العقل ندري ان كل من رضى لنفسه على خصمه بما لا يرضى على نفسه لخصمه ، جاهل أو مجنون أو وفاقح ، لا بدله من أحد هذه الوجوه ، وهي كلها خطط خسف ونعوذ بالله العظيم منها ، اللهم إلا أن يكون خصمه رضى بحكم ما فله أن يلزمه حينئذ إياه ، وان لم يلزمه هو والله تعالى التوفيق

فصل

في ابطال ترجيح الحديث بعمل أهل المدينة، وابطال الاحتجاج بعملهم أيضاً
وبيان السبب في الاختلاف الواقع بين سلفنا من الأئمة في صدر هذه الأئمة
والرد على من ذم الاكثار من رواية الحديث

ذهب أصحاب مالك: الى أنه لا يجوز العمل بالخبر حتى يصحبه العمل
قال على: وهذا من أفسد قول واشده سقوطاً ، فأول ذلك أن هذا العمل
الذي يذكرون ، قد سألهم من سلف من الحنفيين ، والشافعيين ، وأصحاب
الحديث من اصحابنا ، مذمائي (١) عام ونيف واربعين تاماً : كهل من هو هذا
العمل الذي يذكرون ؟ فاعرفوا عمل من يريدون . ولا عجب أعجب من جهل
قوم بمعنى قولهم ، وشرح كلامهم . وسنين هذا بعد صدر من كلامنا في هذا
الفصل ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق

ويقال لمن قال : لا اقبل الخبر حتى يصحبه العمل ، ألعمل أول أم لا أول
له ؟ فان قال : لا أول له . جاهر بالكذب ولحق بالدهرية ، وان قال : له أول . قيل له
وبالله تعالى التوفيق : يجب على قولك أن ذلك العمل الأول باطل لا يجوز
اتباعه ، لأنه ابتدئ فيه بعمل بخبر لم يعمل به قبل ذلك ، والخبر لا يجوز اتباعه
حتى يعمل به ، فهذا العمل قد وقع قبل أن يعمل بالخبر ، فهو باطل على حكمكم
الفاسد ، المؤدى الى الهديان ، والى أن لا يصح عمل بخبر ابدأ ، وكفى سقوطاً

(١) في رقم ١١ : مائة عام . وهو خطأ . فان محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة
— وهو أول من ألف في الرد على المالكية — توفي سنة ١٨٩ . ومحمد بن ادریس
الشافعي توفي سنة ٢٠٤ . ولعله أكثر ما اعترضاً على عمل أهل المدينة . واقتصاراً
لابطال الاحتجاج به ، وكتبه : « الأم » و « اختلاف الحديث » و « اختلاف
مالك والشافعي » فيها أنواع الحجاج وأقوى الأدلة على بطلان الاستدلال به
(٧-ني)

بقول أدى الى مالا يعقل. وكثير مما يقتضون مثل هذا، كقولهم في معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » (١). وكقولهم في ان الركعة الثانية من صلاة من يقضى صلاة ادرك منها ركعة مع الامام هي قبل الأولى، والثالثة قبل الثانية، وهذا كما ترى لا يعقل. وحسبنا الله ونعم الوكيل واذا كان ما ذكرنا من أنه لا يجوز أن يعمل بخبر حتى يعمل به قبل هذا العمل، وكان الخبر قد وجد وقتنا من الدهر قبل أن يعمل به، فلا يجوز ان يصح العمل بخبر ابدأ. واذا كان ذلك فكل عمل بخبر من الاخبار فهو باطل، والباطل لا يصح الحق، ولا يحقق الباطل، ولا يثبت به شيء.

ويقال لهم أيضاً : رأيتم الخبر المسند الصحيح قبل أن يعمل به، أحق هو أم باطل؟ ولا بد من احد هذين. فان قالوا : حق. فسواء عمل به أو لم يعمل به، لا يزيد الحق درجة في انه حق أن يعمل به، ولا يبطله أن يترك العمل به، ولو ان أهل الأرض كلهم أصفقوا (٢) على معصية محمد صلى الله عليه وسلم. ما كان ذلك مستقلاً لوجوب طاعته، وقد فعلوا ذلك في اول مبعثه صلى الله عليه وسلم. فما كان ذلك مبطلا لصحة قوله. ولو آمن به جميع أهل الأرض وأطاعوه، ما زاد ذلك قوله عليه السلام منزلة في الصحة على ما كان عليه قبل أن يقبله أو يعمل به أحد من الناس، وتفسه ضرر ترك العمل بالحق، ولم يضر الحق شيئاً. وكذلك لو اصفق أهل الأرض كلهم على نبوة مسيلة - لسنه الله ما حققها ذلك، واذا اجمعا على الكفر به ما زاد ذلك قوله في البطلان على ما كان عليه حين نطقه به.

وان قالوا: الخبر باطل قبل العمل به، فالباطل لا يحققه العمل به، ولا يزيد الله بالعمل بالباطل الاضلالا وخزيا، فثبت بالبرهان الضروري أن لا معنى

(١) هذه هي الرواية المشهورة في الصحيحين وغيرها. وفي نسخة « يفترقا » وهي رواية عند النسائي. (٢) اصفقوا على كذا أطلقوا عليه.

للعمل ، ولا ينبغي أن يلتفت إليه ولا يُعْبَأَ به . وقد اصنف أهل الأرض كلهم على العمل بشرائع الكفر قبل بيعت محمد صلى الله عليه وسلم فاصحاب ذلك قال علي : وهذه لفظة قذفها الشيطان في قلوبهم ، وطرحها على السنتهم ، وايد ذلك الجهل والعصبية المردية ، وبالله نستعيز من البلاء وإياه نستعين على ادراك الصواب . وبالله تعالى التوفيق

ثم تقول لهم : متى اثبت الله العمل بالخبر الصحيح ، أقبل أن يعمل به ، أم بعد أن يعمل به ؟ فإن قالوا : قبل أن يعمل به ، فهو قولنا . وإن قالوا : بعد أن يعمل به ، فهم أن العاملين به هم الذين شرعوا تلك الشريعة ، وهذا كفر من قائله . ولم يبق لهم إلا أن يقولوا : لما ترك العمل بالخبر علمنا انه منسوخ ، وهذا هو باب الالهام الذي ادعته الروافض لأنفسها لأنه قول بلا برهان

قال علي : وانما هذا كله بعد أن يعرفوا عمل من يريدون ، وأما وهم لا يدرون عمل من يعمنون ، فلسنا محتاج أن نبليغ معهم ههنا * وقد حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال عن يزيد بن ابراهيم التستري ثنا رريق - وكان طاملا لعمر بن عبد العزيز على أيلة - قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز في عبد آبق سرق ، وذكر ان أهل الحجاز لا يقطعون العبد الآبق اذا سرق . قال : فكتب الى : كتبت الى في عبد آبق سرق ، وذكر ان أهل الحجاز لا يقطعون الآبق اذا سرق ، وإن الله تعالى يقول : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا » . الآية فان كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه به * وبه الى حجاج بن المنهال ثنا الربيع بن صبيح قال سألت نافعا مولى ابن عمر أو سأله رجل وأنا شاهد : عن الرهن والتبيل (١) في السلف والورق والطعام الى اجل مسمى . قال : لا أرى بذلك بأسا . قلت له : ان الحسن يكرهه . قال : نولا

انكم ترحمون ان الحسن يكرهه مارأيت به بأساً، فأما اذا كرهه الحسن فهو اعلم به . فهذا عمر بن عبد العزيز لم يبال بصل أهل الحجاز اذ وجد القرآن بخلافه ، وهذا نافع مولى ابن عمر - من كبار فقهاء أهل المدينة - ، توقف في فتياه اذ خالفه الحسن وهو عراقي

ثم نسألهم فنقول لهم : حمل من تريدون؟ أحمل أمة محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ، أم حمل عصر دون عصر ، أم حمل محمد صلى الله عليه وسلم ، أم حمل أبي بكر ، أم حمل عمر ، أم حمل عثمان - ولم يكن في المدينة امام غير هؤلاء - أم حمل صاحب من سكان المدينة بمينه ، أم حمل جميع فقهاء المدينة ، أم حمل بعضهم؟ ولا سبيل الى وجه غير ما ذكرنا .

فان قالوا : حمل أمة محمد صلى الله عليه وسلم كلها بان كذبهم ، لأن الخلاف بين الأئمة اشهر من ذلك ، وهم دأبوا انما يتكلمون مع من يخالفهم . فان كانت الأئمة مجمعة على قولهم ، فمع من يتكلمون إذا؟ وان قالوا عصر أمّا دون سائر الأعصار ، بان كذبهم أيضاً ، إذ كل عصر فالاختلاف بين فقائه موجود متقول مشهور ، ولا سبيل الى وجود مسألة اتفق عليها أهل عصر ما ، ولم يكن تقدم فيها خلاف قبلهم ، ثم اختلف فيها الناس ، هذا مالا يوجد أبداً

فان قالوا : حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أريناهم انهم اترك الناس لعمله عليه السلام ، بل لا آخر عمله . فانهم رويوا : أن آخر عمله كان الافطار في رمضان في السفر والنهي عن صيامه ، فقالوا هم : الصوم افضل . وكان آخر عمله عليه السلام : الصلاة بالناس جالسا وهم أصحاء وراه ، اما جلوس على قولنا ، واما قيام على قول غيرنا . فقالوا هم : صلاة من صلى كذلك باطل (١) . ورووا في الموطأ انه صلى الله عليه وسلم : كان اذا اغتسل من الجنابة افاض الماء على جسده . فقالوا هم : ظهور من تظهر كذلك باطل حتى يتدلك . ورووا انه صلى الله

(١) في اللسان : « دعوى باطل وباطلة . عن الزجاج »

عليه وسلم : كان يرفع يديه في الصلاة إذا ركع ، وإذا رفع . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى ققرأ بالطور في المغرب وبالمرسلات وكان ذلك في آخر عمره صلى الله عليه وسلم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : كان إذا أم الناس فأتى أم القرآن قال آمين . قالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : سجد في «إذا السماء انشقت» فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى بالناس جالسا وهم جلوس وراءه . فقالوا : صلاة من صلى كذلك باطل وليس عليه العمل . ورووا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه : ابتداء الصلاة بالناس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فدخل المجلس إلى جنب أبي بكر رضي الله عنه فأتى عليه السلام الصلاة بالناس . فقالوا : ليس عليه العمل ، ومن صلى هكذا بطلت صلاته ومن البديع أن بعضهم قال : صلاته عليه السلام في غزوة تبوك خلف عبدالرحمن ابن عوف ناسخة لهذا العمل

قال علي : وهذا كلام لو قيل لقائله اسخف ماشئت واجتهد ، ما قدر أن يأتي بأكثر مما أتى به ، لوجهين . أحدهما : أن صلاته عليه السلام خلف عبدالرحمن ابن عوف - التي ادعوا أنها ناسخة - كانت في تبوك ، وصلاته عليه السلام إلى جنب أبي بكر - التي ادعوا أنها منسوخة - كانت قبل موته عليه السلام بخمس ليال فقط ، وهي آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس . فكيف ينسخ أمر كان قبل موته عليه السلام بأشهر ، أمراً كان قبل موته عليه السلام بخمس ليال ؟ أيفوه بهذا من له مسكة عقل أو يحل لمن هذا مقدار علمه وعقله أن يتكلم في دين الله عز وجل ؟ وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول : إن الله لا ينزع العلم بمد إذ أعطاهموه اقتراعا ، ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون قال علي : والوجه الثاني من سقوط كلام هذا الجاهل ، أنه حتى لو كانت

صلاته عليه السلام خلف عبد الرحمن بن عوف جهالة خلف أبي بكر، ما كان فيها نسخ لها ، لأنه ليس في صلاته خلف عبد الرحمن نهى عمالي صلاته خلف أبي بكر ولا مخالفة ، بل هو حكم آخر وعلم آخر ، وفي الاحتجاج المذكور هبة لمن اعتبر . ولهم مثله كثير

وروا أنه عليه السلام : جمع بين الظهر والمصر في غير خوف ولا سفر . فقال مالك : أرى ذلك كاذب في مطر . فقالوا : ليس عليه العمل لافي مطر ولا في غيره . ورووا انه عليه السلام : أتى بصبي فبال على ثوبه فدما بماء فأتبمه إياه ونفضحه ولم يغسله . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا لا يُظهر الثوب ، ومن صلى بثوب هذه صفته صلى بنجس ، فعملوا نبههم صلى الله عليه وسلم ما لم يكن في علمه ، وجعلوه مصليا بثوب نجس تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً . ورووا أنه عليه السلام صلى بالناس وهو يحمل امامة بنت أبي العاص على عنقه . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا إسقاط للخشوع

قال على : هذا كلام من قاله منهم ناسباً لسقوط الخشوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر ، وارتد وحل دمه وماله ، ولحق باليهود والنصارى . ومن نسب ذلك الى المقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم ينسبه الى المقتدى به ، فقد نوح ما شاء وسخف ، وهما خطئنا خسف لا بد من احداها

واظرف من كل غريف : أنهم احتجوا بهذا الحديث نفسه في ان الصلاة لا تبطل على من صلاها وهو حامل نجاسة ، فقصوا الحديث فيها ورد فيه ، وجاهروا بالكذب في أن يستبيحوا به ما ليس فيه . ولهم مثله كثير . ورووا انه عليه السلام : كان يقرأ في صلاة العيد بسورة « ق » و « اقترت الساعة » . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : كان يقبل في رمضان نهارا . فقالوا : نكره ذلك لشاب ، وليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد . فقالوا : ليس عليه العمل . وقال شيخ منهم كبير

عندهم ، صغير في الحقيقة : هذا ادخال الجيف في المسجد فتمتع بـ صلواته الله .
 على نبيه صلى الله عليه وسلم . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على النجاشي
 وهو غائب ، واصحابه رضى الله عنهم خلقه صفوف . فقالوا : ليس عليه العمل .
 ورووا انه صلى الله عليه وسلم : صلى على قبر . فقالوا : ليس عليه العمل ، ثم احتجوا
 بهذا الحديث في اباحة الصلاة الى القبور . فمضوا الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وسلم في نهيم مما جاء به العمل الصحيح ، واقتروا في الحديث ما ليس
 فيه ، وراموا بذلك ابطال نهى صحيح قد ثبت لا يحل خلافه . ورووا أنه
 عليه السلام : أعطى القاتن السلب ، وقضى بذلك . فقالوا : ليس عليه العمل
 إلا أن يرى الامام ذلك . ورووا أنه عليه السلام : اباح النكاح بخاتم حديد .
 فقالوا : ليس عليه العمل . وهذا نكاح لا يجوز ، ولا بد من ربع دينار تحكما
 من آرائهم الفاسدة وقياسا على ما قطع فيه اليد عندهم ، فهلا قاسوه على ما يستباح
 به الظهر من جرعة خمر لا تساوى فلسا ، على أن ايلام الظهر اشبه باستباحة
 الفرج من قطع اليد باستباحة الفرج ، لأن الفرج والظهر عضوان مستوران
 والظهر والفرج لا يقطعان ، واليد تقطع وتبان . فاحاط الخطأ بهم من كل وجه .
 ورووا انه عليه السلام : أنكح رجلا امرأة بسورة من القرآن . فقالوا : ليس
 عليه العمل ، وهذا لا يجوز . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : قضى في الجنين
 بفرقة عبد أو أمة . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن ان كان جنين حرة ففيه
 خمسون دينارا ، وان كان جنين أمة ففيه عشر قيمة امه ، قياسا على بيضة النعامة
 يكسرها المحرم ، فأخطأوا في خلافهم حكم الله تعالى ورسوله عليه السلام ،
 واخطأوا في شرعهم ما لم يأذن به الله تعالى ، وتحكموا في القيمة بلا برهان ولا هدى
 من الله تعالى ، واخطأوا في تفريقهم بين جنين الحرة و جنين الأمة بلا دليل
 واخطأوا في قياس جنين الأمة على بيضة النعامة خطأ يضحك ، واخطأوا في
 ايجابهم في بيضة النعامة عشر البدنة ، وهم لا يرون الاشتراك في الهدى ، وكل ذلك

بلا دليل. وبالله تعالى التوفيق

وروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ودى عبدالله بن سهل -وهو حضري مدني- مائة من الابل. فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يودى بالابل إلا أهل البادية ، وأما أهل الحاضرة فلا يودون إلا بالدنانير والدرام ، وتعلقوا في ذلك بعمر ، وهم قد خالفوا عمر في هذا المكان نفسه ، لأن عمر كما جعل على أهل الذهب الذهب ، وعلى أهل الفضة الفضة ، وكذلك جعل على أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الغنم التي شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة . فقالوا : ليس على فعل عمر العمل في البقر والغنم والحلال ، وإنما تفعل فعله في الذهب والورق والابل خاصة . ورووا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : جعل القسامة في قتيل وجد بخير . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يجوز أحد عن أن يلقي قتيلا قتله في دور قوم آخرين . فخالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخالفوا عمل عمر في القسامة أيضاً

واحتج اسمعيل في ذلك ببقرة بنى اسرائيل ، فأتى بحديث لم يأت به قرآن ولا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي خرافة من خرافات أهل الكتاب ولو صح قولهم لكانت آية معجزة عظيمة لا يقدرزون على مثلها أبداً ، وتلك الآية لم يكن فيها قسامة . فقد خالفوا عمل بنى اسرائيل أيضاً ، وقالوا : إنما القسامة في دعوى المريض ان فلانا قتله ، وقد أبطل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبل قول أحد في ادعائه دم أحد أو ماله . فقبلوا دعواه في الدم ولم يهتموه ، وابطلوا دعاواه في المال واهتموه . وكفى بذكر هذا عن تكلف رد عليه ورووا أنه عليه السلام : رجم يهوديين زنيا . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا يجوز رجمهم ، وأتى بعضهم في ذلك بعظيمة تخرج عن الاسلام ، وذلك أن قال : إنما رجمهما رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفيذا لما في التوراة . فعملوه عليه السلام منفذا لأحكام اليهود ، وصانوا أنفسهم الدنية الساقطة عن ذلك

ويعيد الله تعالى نبيه وخيرته من الانس أنه يحكم بغير ما أمره الله تعالى به ، وقد أمره الله تعالى أن يقول : « ان اتبع إلا ما يوحى الى » . ورووا انه عليه السلام قضى بالتغريب على الزانى غير المحصن . فقالوا : لا تغرب المبدلانه ضرر لسيدته ولم يراعوا في تغريب الحر الضرر بزوجه وولده وماله وأبويه ، ان كان له أبوان ورووا انه عليه السلام : احتجم وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : تطيب لأحرامه قبل أن يحرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : تطيب لحله قبل أن يطوف بالبيت . فقالوا : ليس عليه العمل ورووا انه عليه السلام : قضى بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله عزوجل ، فأجازوا أزيد من ألف شرط ليس منها واحد في كتاب الله ، منها : من شرط لاهل دار الحرب النزول في دار الاسلام بأسرى المسلمين وسبايا المسلمات يطقونهن ويردونهن الى بلاد الكفر ، ويستخذمونهن ويهونهن ويبيعنهن . وهذا شرط لا يحيزه الا ابليس ومن اتبعه . ورووا أنه عليه السلام : قسم خبير . فقالوا ليس عليه العمل . وتركوا ذلك لايقاف عمر الارض ، مع اقرارهم بانهم لا يعرفون كيف عمل عمر في ذلك . أفيكون أعجب من ترك عمل مشهور متيقن عن النبي صلى الله عليه وسلم مع جميع أصحابه لعمل مجهول لا يدرون كيف وقع باقرارهم من عمل عمر ؟ وقد خالفه في ذلك الثوير وبلال وغيرهما . ورووا انه عليه السلام قضى بإيجاب الولاء لمن اعتق . فقالوا : من أعتق سائبة فلا ولاء له

قال على : فهذا ما تركوا فيه عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتهم في الموطأ خاصة ، ولو تتبعنا ذلك من رواية غيرهم لبلغ أضعاف ما ذكرنا ، وما خالغوا فيه أوامره عليه السلام من روايتهم ورواية غيرهم أضعاف ذلك ، ولعل ذلك يتجاوز الالوف . فقد بطل كما ترى ما ادعوه من اتباع عمل النبي صلى الله عليه وسلم ، وثبت انهم أترك خلق الله لعمل نبي الله صلى

الله عليه وسلم، ثم لا خر عليه ولم يمل الأئمة بعده
 فان قالوا : عمل أبي بكر . قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : لم يرووا في الموطأ
 عن أبي بكر رضي الله عنه الا عشر قضايا ، خالفتموه منها في ثمان . وروا عنه : انه
 صلى بالبصرة في ركعتين ووراء المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا :
 ليس عليه العمل . ورووا عنه : انه قرأ في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن
 « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا » الآية . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا
 عنه انه أمر أميراً له وجهه الى الشام ان لا يقطع شجراً مثمراً . فقالوا : ليس
 عليه العمل ، وجائز قطع الشجر المثمر في دار الحرب . وروا عنه : أمره أن
 لا يعقر شاة ولا بعيراً الا لما كله . فقالوا : ليس عليه العمل ، وجائز عقرها
 في دار الحرب لغير ما كله . وهذا مما خالفوا فيه قضاء النبي صلى الله عليه
 وأبي بكر معاً لا رائيهم . ورووا أنه : نهى عن تخريب العامر . فقالوا : ليس عليه
 العمل ، ولا بأس بتخريبه . ورووا عنه : انه ابتداء الصلاة بالناس فكبر ثم
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم فتخلل الصفوف فصفق الناس ، فتأخر أبو بكر
 وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فأنم الصلاة بالناس . فقالوا : هذه صلاة
 لا تجوز ، وليس عليه العمل فخالفوا كما ترى عمل النبي صلى الله عليه وسلم
 وعمل أبي بكر وعمل جميع من حضر ذلك من المهاجرين والانصار ، وهم
 أهل العلم من أهل المدينة ، برأى من آرائهم الفاسدة . ورووا : أنه أمر يهودية
 أن ترق طائشة رضي الله عنها . فقالوا : ليس عليه العمل ونكره رقى أهل
 الكتاب . هذا من روايتهم في الموطأ . وأما من رواية غيرهم فكثير
 ومما خالفوه فيه أيضاً : سبية نساء أهل الردة وصبياتهم ، وعمله بذلك
 في المدينة مع المهاجرين والانصار الا من خالته في ذلك منهم . فقالوا :
 ليس عليه العمل
 فان قالوا : عمل عمر ، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : رويتم عن عمر

رضوان الله عليه : انه قرأ في صلاة الصبح بسورة الحج وسورة يوسف ووراءه أهل المدينة من الأنصار والمهاجرين . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه سجد في الحج سجدتين . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : انه سجد في سورة النجم سجدة . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا مما خالفوا فيه صل النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وجميع الصحابة ، وادعوا في ذلك علما خفى عنهم . ورووا أنه نزل عن المنبر يوم الجمعة وهو يخطب ، فسجد وسجد معه المهاجرون والأنصار ، ثم رجع الى خطبته فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه أمر أياً وتبعاً أن يقوم للناس بإحدى عشرة ركعة في ليالي رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أن الناس كانوا يقومون أيام عمر بثلاث وعشرين ركعة في ليالي رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل ، فخالفوا قضاء عمر وعمل أبي بن كعب وتميم الداري والمهاجرين والأنصار بالمدينة ، لدعوى زائفة وعمل مجهول وقالوا : العمل في القيام على تسع وثلاثين ركعة . ورووا : انه صلى المغرب بالناس ومعه أهل المدينة والمهاجرون والأنصار فلم يقرأ فيها شيئاً ، فأخبر بذلك اذ سلم فلم يعد الصلاة ولا أمر بإدائها . فقالوا : ليس عليه العمل . وقد بطلت صلاة من صلى هكذا . ورووا : أنه كتب الى عماله أن يأخذوا من سائمة الغنم الزكاة . فقالوا : السائمة وغير السائمة سواء . ورووا : أنه شرب لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم الصدقة فتقباه . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه كان يقرّد بعيره في طين بالسقيا وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ؛ فلا ندرى أجملوا القرودان صيدا منها عنه في الاحرام ، أم جعلوا على البعيران احراماً أم كيف وقع لهم هذا ؟ ورووا عنه : أنه قضى في الأرنب بعناق . قالوا : ليس عليه العمل ، وقد وافقه على ذلك غيره من الصحابة رضوان الله عليهم . وافترض تعالى في جزاء الصيد ما حكم به ذوا عدل ، ولا عدول أحدل من الصحابة ، فقد خالفوا ههنا القرآن وفعل الصحابة ، وتركوا الحق يبين . ورووا : أنه

حكم في اليربوع بحفرة (١) فقالوا: ليس عليه العمل . وهذا كالتى قبله .
وروا: أنه حلف لئن أتى بمسلم أمن مشركاً ثم قتل ليقتلن ذلك المسلم .
فقالوا: ليس عليه العمل ، ولا يقتل مؤمن بكافر . فرة يتركون الحديث
لقول عمر ، ويقولون : عمر كان أعلم منا ، ومرة يتركون قول عمر ويقولون
الحديث أحق أن يقبض ، وفي هذا من التناقض ما فيه . ثم رأوا من رأيهم
أن يخالفوا الحديث المذكور الذى له تركوا قول عمر ، فقالوا : يقتل المؤمن
بالكافر إذا قتله قتل غيلة . ورووا عنه أنه : جعل القراض مضموناً على عبد
الله ابنه . فقالوا : لا يجوز وليس عليه العمل ، فتركوا حمل عمر وعبد الله بن
عمر وقضاءه بحضرة المهاجرين والانصار . ورووا عنه : أنه قضى فيمن تزوج
امرأة فوجد بها جنونا أو جذاماً أو برصاً فسها ، فلها صداقها كاملاً . ويرجع
به الزوج على وليها . فقالوا : لا يفرم الولي شيئاً إلا أن يكون أباً أو أخاً ،
فأما أن كان من المشيرة فلا غرم عليه ، لكن تفرم هى الصداق الاربع دينار
وروا عنه : أنه إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق . فقالوا : ان طال
نعم ، والا فلا . ورووا عنه : أنه قضى بأنه لو تقدم فى نكاح السر لرجم فيه .
فقالوا : ليس عليه العمل ولا رجم فيه ، هذا مع فسخهم نكاح السر وإبطالهم
إياه وتحريمهم له . ورووا عنه : أنه قضى فى المنة لو تقدم فيها لرجم . فقالوا :
ليس عليه العمل ولا رجم فيها . وقد قال بعضهم : انما هذا من عمر وعبد لا
حقيقة ، فنسبوا اليه الكذب الذى قد نزهه الله عنه . ولا غرو . فقد قال
ذلك بعضهم فى قوله عليه السلام : اذ ثم يحرق بيوت المتخلفين عن الصلاة
مثل ذلك .

*وتلك التى تستك منها الماسع *

(١) الجعفر والجفرة - بفتح الجيم واسكان الفاء فيهما من أولاد الشاء والمعز
ماعظم واستكرش أو بلغ أربعة أشهر .

وروا عنه : أنه أشخص رجلا قال لامرأته : حبلك على غاربك من العراق الى مكة ، واستحلته عن نيته في ذلك . قالوا : ليس عليه العمل ، ولا يستجلب أحد من العراق الى مكة لليمين ، ولا ينوى أحد في ذلك ، وهي ثلاث أبدأ ، تخالفوا قضاء عمر في موضعين من هذا الحديث خاصة . ورووا عنه أنه قال : لا حكرة في سوقنا ، فقالوا : لا بأس بالحكرة في السوق . ورووا عنه : أنه قضى بالمدينة بحضرة المهاجرين والانصار على محمد بن مسلمة بأن يمر الضحالك ابن خليفة في أرضه بخليج جلبه ، ومحمد كاره لذلك . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه . أنه قضى على جد عمرو بن يحيى المازني بأن يحول عبد الرحمن بن عوف خليجا له في أرض ذلك المازني من مكان الى مكان والمازني كاره . تخالفوا قضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة . وقالوا : ليس عليه العمل . وقال ابن نافع صاحب مالك ^(١) - وقد ذكر هذا الخبر - فقال عليه العمل ، فليت شرى عمل من هو هذا العمل المتجاذب الذي يدعيه قوم منهم ، وينكره آخرون . ورووا عنه : انه أغرم حاطباً في فاقة لرجل من مزينة نحرها عبداً لحاطب ، فقطع أيديهم ، وسأل عن ثمن الناقة فكان أربعائة فاضعف القيمة على حاطب وأغرمه بمائتي درهم ، وذلك بحضرة المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه أو عن عثمان أنه قضى في أمة غرت من نفسها ، فادعت أنها حرة فتزوجها رجل فولدت فقضى عليه أن ينفذ أولاده بمثلهم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يقضى عليه بعبيد ، لكن بالقيمة . ورووا عنه : أنه حكم في منبوذ وجده رجل ، ان ولده للذي وجده . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولأولاد للملتقط على التقيط . ورووا : عنه أنه قضى في هبة الثواب ، انه على هبته يرجع فيها ان لم يرز منها . فقالوا : ليس عليه العمل ، وان تغيرت الهبة عند المدهوب له بزيادة أو نقصان ، فلا رجوع للواهب فيها وليس له الا القيمة . ورووا عنه أنه كانت

الابل الضوال (١) مهملات ، لا يمرض لها أحد في أيامه . فقالوا : ليس عليه المعتل ، فخالقوا حمل عمر بمحضرة المهاجرين والانصار ، مع مواقة ذلك لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان قالوا : عثمان رأى غير ذلك ، أريناهم ماخالقوا فيه حمل عثمان . وأيضاً فالذى جعل عثمان أولى بأن يتبع من عمر ؟ لولا التخليط وفساد الرأى . ورووا عنه : أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطىء اصبع رجل من جهينة فزف الجهنى فأت . فقال عمر للسعديين : أنخلفون بالله خمسين يمينا مامات منها ، فتخرجوا وأبوا . فقال للجهنيين : اخلفوا أنتم لمات منها فأبوا ، فقضى على السعديين بنصف الدية . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن يبدأ المدعون . وقالوا : ليس العمل على اغرامه أولياء القتال نصف الدية . ومن العجب العجيب ان مالكا الذى خالف هذا الحديث فى ثلاثة مواضع أحدها تبدئة المدعى عليهم فى اليمين ، وثانيها اغرام المدعى عليهم بلا يمين من المدعين ، وثالثها اغرامهم نصف الدية لا كلها ، ثم احتج به بعد أوراق من كتابه فى اغرام الزكب والقائد والسائق ، وجعل أصله فى ذلك فعل عمر بالسعديين ، وهو قد خالفه فى الحديث نفسه بما ترى . فليت شعرى ما الذى جعل ربع حكم عمر فى هذا الحديث حجة يوقف عندها ، وثلاثة ارباعه مطر حالاً يعمل به ؟ فلولا البلاء لما كان يقلده هؤلاء القوم هذه الاقوال ، ويتركون لها القرآن وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورووا عنه : انه قضى فى الترقوة بجمل فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه انه قضى فى الضرس بجمل . فقالوا ليس عليه العمل . ورووا عنه : انه قضى فى الضلع بجمل ، فقالوا ليس عليه

(١) جمع . ضال فى الموطأ : « مالك انه سمع ابن شهاب يقول : كانت ضوال الابل فى زمان عمر بن الخطاب ابلا مؤبلة نتائج لا يمسا أحد حتى اذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثم تباع فاذا جاء صاحبها أعطى ثمنها »

العمل . ورووا عنه : انه جلد عبداً زنى وغربه . فقالوا ليس عليه العمل ، ولا يغرب العبد . فخالقوا قضاء عمر وعمله بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة ومعه سنة النبي صلى الله عليه وسلم لا رائيهم الفاسدة . ورووا عنه : أنه امر ثابت بن الضحاك . وكان قد التقط بميراً . بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بإرساله حيث وجده فخالقوا قضاء عمر وعمل ثابت . فهذا ما خالفوا فيه عمر من روايتهم في الموطأ خاصة وأما من رواية غيرهم فأضعاف ذلك

فان قالوا : عمل عثمان قيل لهم وبالله تعالى التوفيق . أنهم رووا عن عثمان انه كان يصلي الجمعة ثم ينصرف وما للجدران ظل ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تجوز الصلاة الا بعد الخطبة ، ولا يبتدأ بالخطبة الا بعد الاذان ، ولا يبتدأ بالاذان الا بعد الزوال ، فاذا زالت الشمس فقد حدث للجدران ظل . ورووا عنه . انه أذن على المنبر لاهل العالية في يوم عيد وافق يوم جمعة في أن يرجع منهم من أحب . فقالوا . ليس عليه العمل ، ولا تأخذ بأذن عثمان في ذلك ، وهو قد قضى ذلك بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة . ورووا عنه : انه كان يغطي وجهه وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يغطي المحرم وجهه . ورووا عنه انه كان يخاطب أصحاب الديون من الذهب والفضة فيقول على المنبر . هذا شهر زكاتكم . فقالوا ليس عليه العمل وليس للدنانير والدراهم شهر زكاة معروف . ورووا عنه : انه نهى عن القرن والمتعة ، ورووا عن عمر مثل ذلك . فقالوا ليس عليه العمل ولا ينهى عن ذلك . فهلا فعلوا مثل ذلك في توريثه المطلقة ثلاثاً من زوجها اذا طلقها وهو مريض . وهلا تركوا تقليده هنا لك بلا دليل كما تركوه ههنا فكانوا يوقعون في ذلك . ورووا عنه أنه صلى بمضى أربع ركعات . فقالوا : ليس عليه العمل ، وقالوا القصر حق تلك الصلاة واحتجوا في ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وقد ذكرنا ما خالفوا فيه عمل كل من ذكرنا أنفاً وما تركوا فيه عمر لعثمان . ورووا

أنه كان يكثر من قراءة يوسف في صلاة الصبح، ورووه أيضاً نعى قراءتها عن عمر فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه من أصح طريق وأجلها وهي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : رأيت عثمان فذكر أنه رآه بالمرج وهو محرم - ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا فقالوا ولا تأكل أنت ، فقال ، انى لست كبيتكم ، انما صيد من أجل . فقالوا : ليس عليه العمل ولا يجوز أن يأكل محرم ما صيد من أجل محرم غيره . وعما مالك قول عثمان هذا ، وكرهه كراهة شديدة هذا نص الموطأ ، فأين العمل ان لم يكن عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان بحضرة المهاجرين والانصار ؟ ورووا عنه وعن عمر : النهى عن الحكرة ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا بأس بها

قال على : وكذلك خالما عمل عائشة رضى الله عنها وابن عمر وسائر الصحابة بالمدينة ، لا نخشى منهم أحدا ، وكذلك خالفوا سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسائر فقهاء المدينة . وأقرب ذلك خلافهم للزهري وربيعة في أشياء كثيرة جداً ، منها . ان الزهري كان يرى الزكاة فى الخضر والتيسم الى الأباط وغير ذلك . وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الاسدى ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر النخعي ثنا يونس بن يزيد الايلي سمعت الزهري قال . هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى كتب فى الصدقة - وهي عند آل عمر بن الخطاب - قال الزهري : اقرأها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها ، وهي التى انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر وسالم بن عبد الله بن عمر ، حين أمر على المدينة ، فامر عماله بالعمل بها ، وكتب بها الى الوليد بن عبد الملك فامر الوليد عماله بالعمل بها ثم لم يزل الخلفاء يأمرون بذلك ثم أمر هشام محمد بن هانى عامله فنسخها الى كل عامل من عمال المسلمين وأمرهم بالعمل

بما فيها، ولا يتعدونه. وذكر باقي الحديث

قال علي : فهذا عمل فاش كما ترى ، وأصله صحيفة مرسله غير مسندة كما ترى ، ثم لم يفش العمل بها إلا بعد نحو ثمانين عاما من موت النبي صلى الله عليه وسلم . وقد عمل عثمان قبل ذلك بغير ذلك ، وعمال على رضوان الله عليه بما جاءت به الرواية عن علي ، وعمال ابن الزبير بعد ذلك ، وعمال أبي بكر الصديق بغير ذلك ، وعند آل حزم صحيفة أخرى (١) لما الذي جعل عمل الوليد الظالم ومن بعده - ممن لا يعتد به حاشى نمر بن عبد العزيز وحده - أولى من عمل ابن الزبير وعمل على وعمل عثمان وعمل أبي بكر الصديق. وهذا تنازع يوجب الرد الى القرآن، وما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاسانيد الصحيحة. وليس ذلك إلا في حديث أنس عن أبي بكر وحده. فقد صح تركهم لعمل كل من له عمل يمكن ان يراعى أو يقتدى به ، وصح ما قلنا من أنهم لا يدرون عمل من يعنون بقولهم : ليس عليه العمل. فان قالوا عمل الاكثر، فقد أرينا ما لا أكثر من أهل عصر عمر وعثمان ، ومن صلى معهم ، ووافقهم على ما ترك هؤلاء (٢) من أعمال أولئك (٣) وانهم قد تركوا عمل الاكثر وثبت بهذا ما ذكره بعض الرواة ، من أنهم انما يعنون عمل صاحب السوق في المدينة في عصر مالك ، وهذا كما ترى. وقد جمع عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ما اتفق عليه فقهاء المدينة السبعة خاصة فلم يبلغ ذلك إلا أوراكا يسيرة ، هذا وعبد الرحمن من هو في الضعف والسقوط ، وان لا يحتاج بروايته . وما جعل الله أولئك أولى بالقبول

(١) صحيفة آل حزم روى بعضها أصحاب السنن في مواضع متفرقة . ورواها كاملة الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ طبع الهند) وقد تكلمنا على طرقها وبيننا مصحتها في شرحنا على التحقيق في المسئلة رقم ٤٢

(٢) بهامش الاصل : يعنى المالكية

(٣) بهامش الاصل : يعنى النبي وأصحابه

(٨ - نى)

منهم من نظرائهم ، من أهل الكوفة ، الذين هم أفضل منهم في ظاهر الأمر ،
 كملقمة بن قيس ، والاسود بن زيد ، وشرح القاضي ، وعمر بن ميمون ،
 ومسروق ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وعبيدة (١) السلمي ، وعبد الرحمن
 ابن أبي ليلى ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعبد الرحمن بن يزيد الليثي ،
 وسعيد بن جبيرة . ولا من نظرائهم من أهل البصرة . كالحسن البصري ،
 ومحمد بن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومسلم بن يسار ، وأبي قلابة ، وبكر بن عبد الله
 المزني ، وزرارة بن أوفى ، وحيد بن عبد الرحمن ، وأيوب وابن عون (٢) ،
 ويونس بن عبيد ، وسليمان التيمي . ولا من نظرائهم من أهل الشام . كعمر
 ابن عبد العزيز ، وأبي ادريس الخولاني ، وقبيصة بن ذؤيب ، وجبير بن
 تميم ، ورجاء بن حيوة . ولا من نظرائهم من أهل مكة . كطاوس ، وعطاء ،
 ومجاهد ، وعمر بن دينار ، وعبيد بن عمير ، وابنه عبد الله ، وعبد الله
 ابن طاوس . ومضى الصحابة الخلفاء رضوان الله عليهم فإولى قضاء
 المدينة مثل شرح ، ولا مثل محارب بن دثار ، ولا مثل زرارة بن أوفى ،
 ولا مثل الشعبي ، ولا مثل أبي عبيدة بن عبد الله ، ولا مثل عبد الله
 ابن عتبة ، أصلاً

ويقال لهم أيضاً : هل اختلف عمل أهل المدينة أو لم يختلف ؟ فإن قالوا :
 لم يختلف أكذبهم الموطأ وجميع الروايات . وإن قالوا : اختلف : قيل لهم :
 فما الذي جعل اتباع عمل بعضهم أولى بالاتباع من عمل سائرهم ؟ وقد اطل الله
 كل عمل عند الاختلاف حاشى الرد إلى كتاب الله ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
 بقوله تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » . فمن رد إلى

(١) بفتح العين وكسر الباء (٢) في الاصل « وأيوب بن عون » وهو
 خطأ فإن أيوب هو (ابن أبي تيمية كيسان السخيتاني وابن عون هو (عبد الله
 ابن عون بن أرطبان المزني)

غيرها فقد عصى الله ورسوله ، وضلّ ضلالاً مبيناً لقوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » . وهم ينسبون الى أبى بكر وعمر وعثمان وعلى - رضوان الله عليهم - بهذا الأصل الملعون أعظم القرية ، واشدّ التضيق للاسلام ، وقلة المبالاة به . وهذا مالا يحل لمسلم أصلاً ان يظنه ، فكيف ان يعتقد ، ويدعو اليه ، وذلك لان عمر رضى الله عنه معصّر البصرة والكوفة ومدمر والشام ، واسكنها المسلمين ، وولى عليهم الصحابة كسعد ابن أبى وقاص ، والمغيرة بن شعبة ، وابى موسى الاشعري ، وعتبة بن غزوان ، وغيرهم . وولى عثمان عليهم ولاته أيضاً كذلك ، كعأوية ، وعمر بن العاص ، وقد وليا لعمر أيضاً مع عمار وابن مسعود وغيرهم . ثم ولى على البصرة عثمان ابن حنيف ، وعبد الله بن عباس ، وولى مصر قيس بن سعد . أفترى عمر وعثمان وعلياً وعالمهم المذكورين كتموا رعيّتهم من أهل هذه الامصار دين الله تعالى ، والحكم فى الاسلام والعمل بشرائعه ؟ ما يفعل هذا مسلم . بل الذى لاشك فيه أنهم كلهم علموا رعيّتهم كل ما يلزمهم كاهل المدينة ولا فرق . ثم سكن على الكوفة افتراه - رضى الله عنه - كتم أهلها شرائع الاسلام ، وواجبات الاحكام ؟ والله ما يظن هذا مسلم ولا ذمى يحز بالسير . فاذ لاشك فى هذا ، فاما بالمدينة سنة إلا وهى فى سائر الامصار كلها ولا فرق . واما مذمى هذا الصدر الكريم - رضى الله عنهم - فوالله ما ولى المدينة ولا حكم فيها إلا فساد الناس . كعمرو بن سعيد ، والحجاج بن يوسف ، وطارق ، وخالد بن عبد الله القسرى ، وعبد الرحمن بن الضحاك ، وعثمان بن حيان المرمى (١) وكل عدو لله ماشى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابان بن عثمان ، وعمر

(١) يضم الميم وكسر الراء المهمة المشددة . وفى نسخة « المزنى » بازاء والنون وكذا ضبطه ابن حجر فى تقريب التهذيب وهو خطأ . فانه منسوب الى جده الأعلى « مرة بن عوف »

ابن عبد العزيز فانه كان كل واحد منهم فاضلا . ولها أبو بكر أربعة أعوام ،
 طامين قاضيا ومامين أميراً لعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فأى مزية لاهل
 المدينة على غيرهم فى علم أو فضل أو رواية ؟ لو نصحوها أنقسموا وتركوا هذا
 التخليط الذى لا يسلم معه دين من غلبة الهوى ونصر الباطل ، وبالله تعالى
 نعموذ من الخذلان .

وما أدرك مالك بالمدينة أعلى من نافع ، وهو قليل الفتيا جدا ، وربيعه
 وكان كثير الرأى قليل العلم بالحديث ، وأبى الزناد وزيد بن اسلم وكانا قليلي
 الفتيا ، اما الزهرى فانما كان بالشام ، وما كتب عنه مالك إلا بمكة ، واما من
 القضاة فابو بكر بن عمرو بن حزم وابنه محمد ويحيى بن سعيد الانصارى ، على
 أن اهل العراق يجاذبونه اياه ، لانه مات وهو قاض ببغداد ، واما سعد بن ابراهيم
 فكان ثقة إلا أن مالكا لم يأخذ عنه . ثم يقال لهم : لاختلاف بين احد من أهل
 العلم بالاخبار أن مالكا ولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة بعد موت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بثلاث وثمانين سنة ، وانه بقى ازيد من ثلاثين سنة وما
 اشتهر علمه . فاخبرونى على أى مذهب كان الناس قبل مالك وطول المدة التى
 ذكرنا وهى نحو مائة عام وعشرين عاما ؟ كان فيها خيار أهل الأرض ، من
 الصحابة رضوان الله عنهم ، والتابعين رحمة الله عليهم . فان قالوا : على مذهب
 مالك ، أ كذبهم مالك فى موطنه بما أورد فيه من الاختلاف القديم ، بين
 الصحابة والتابعين . وقد ذكرنا آتقا من ذلك طرفا صالحا

ويقال لهم أيضا : ان كان الأمر كما تقولون فما الذى جعل نسبة هذا
 المذهب الى مالك أولى من نسبته الى أبى بكر أو عمر أو عثمان أو عائشة أو ابن
 عمر أو سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة بن الزبير أو الزهرى أو
 ربيعة ؟ ولم خصصتم مالكا وحده بان تنسبوه اليه دون أن تنسبوه الى من
 ذكرنا ، وهم كانوا أفضل منه واهيب فى الصدور ؟ فان قالوا : لأن مالكا ثبت

واختلف الناس . بأن كذبهم بما أورده مالك في موطنه مما خالف فيه من كان قبلهم . وقيل لهم : انفصلوا ممن عكس قولكم . فقال : بل الناس ثبتوا وانترد مالك بمذهب أوجب أن ينسب اليه . وانما تنسب المذاهب الى محدثيها ، لا إلى من اتبع غيره فيها ، وان قالوا : كان الناس على اختلاف في مذاهبهم وتحير . قيل لهم : فلا ترغبوا عما كان عليه السلف الصالح ، فليس والله فيما حدث بعدهم شيء من الخير - يعنى مما لم يكونوا عليه ولا علمه ذلك الصدر - فان تكن الأمور بالدلائل ، فالدلائل توضح ان ذلك الصدر كانوا على صواب في الاختيار والنظر ، مختلفين في مذاهبهم ، متفقين على ابطال التقليد ، متفقين على الأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا بلغهم وصح طريقه ، وان يكن الأمر بالتقليد - ونموذ بالله من ذلك - فتقليد عمر وعثمان وسائر من تقدم أولى من تقليد من أتى بعدهم ، اللهم إلا إن كان العمل الذى يشيرون اليه من جنس ما حدثناه عبدالله بن يوسف بن ناي ثنا احمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد الفقيه الاشقر ثنا احمد بن على القلانسي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا وهيب ثنا موسى بن عقبة عن عبدالواحد بن حمزة عن عباد بن عبدالله بن الزبير يحدث عن عائشة أنها لما توفى سعد بن أبى وقاص ارسل ازواج النبي صلى الله عليه وسلم : ان يمررنا بالمسجد فيصليين عليه ، ففعلوا ، فوقف به على حجر من يصليين عليه أخرجه (١) من باب الجنائز الذى كان الى المقاعد ، فبلغهن ان الناس طابوا ذلك ، وقالوا : ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد ، فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها فقالت : ما أسرع الناس الى أن يعيبوا ما لا علم لهم به ، طابوا علينا أن يمررنا بالمسجد وما صلى رسول

(١) هذا الذى فى صحيح مسلم ونسخة من الاصل . وفى اخرى « وأخرج

من باب « (٢) فى الاصل « بالجنائز » وصحناه من مسلم

الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء (١) إلا في جوف المسجد *
وبالسند المذكور الى مسلم ثنا محمد بن حاتم بن ميمون ثنا سفيان بن عيينة عن
عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال : باع شريك لى ورقاً بنسيئة الى الموسم أو
الى الحج ، فجاء الى فاخبرنى . فقلت : هذا الأسر (٢) لا يصلح . قال : قد بعته
فى السوق فلم ينكر ذلك على أحد ، فأتيت البراء بن عازب فسألته . فقال :
قدم النبى صلى الله عليه وسلم (٣) ونحن نبيع هذا البيع ، فقال : ما كان يدا
ييد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربا ، وأتت زيد بن ارقم فأنه كان اعظم
تجارة منى ، فاتيت فسالته فقال مثل ذلك * وبالسند المذكور الى مسلم ثنا
الحسن بن على الحلوانى ثنا أبو اسامة ثنا محمد بن عمرو ثنا عمرو بن مسلم بن
عمار الليثى قال : كنا فى الحمام قبيل الاضحى فاطلى فيه ناس ، فقال بعض أهل
الحمام : ار سعيد بن المسيب يكره هذا وينهى عنه . فلتقت سعيد بن المسيب ،
فذكرت ذلك له ، فقال : يا ابن اخى هذا حديث قد نسى وترك ، حدثتني
أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكرت : من كان له ذبح يذبحه فاذا اهل هلال ذى الحجة فلا يأخذن
من شعره ولا من اظفاره شيئاً حتى يضحي ، أو كلاماً هذا معناه

قال على : عمرو بن مسلم هذا هو ابن أكيمة (٤) الذى يروى عنه مالك وغيره
قال على : فان كان عمل أهل المدينة الذى يحتجون به ويتركون له كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم - من هذا الباب الذى ذكرنا فنحن نبرأ الى الله

(١) سهيل بضم السين وابوه « وهب بن ربيعة » وأمه لقبها « بيضاء »
واسمها « دعد » فاشتهر بالنسبة الى أمه (٢) فى مسلم « هذا أمر »

(٣) فى مسلم زيادة « المدينة » (٤) بضم الهمزة وفتح الكاف ، وعمرو
هذا اختلف فى اسمه فقيل عمرو وقيل عمر . وفى أسم جدّه فقيل عمار بفتح
العين ولشديد الميم وقيل عمار بضم العين وتخفيف الميم وفى آخره هاء

تعالى من هذا العمل، ونحن متقربون الى الله تعالى بمصيان هذا العمل ومضادته ولا شك أنهم انما يريدون عمل الجمهور الذي وصفناه، من نحو انكار طامة أهل المدينة على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم المرور في المسجد وبيع أهل سوق المدينة الورق بالورق أو بالذهب نسيئة، لا ينكر ذلك أحد منهم. ومثل تركهم ونسياتهم أمر النبي صلى الله عليه وسلم في أن لا يمس الشعر والظفر من أراد أن يضحي إذا أهل ذو الحجة بشهادة سعيد بن المسيب - فقيه أهل المدينة - عليهم بذلك، فاذ قد بينا أنهم لا يتعلقون بعمل النبي صلى الله عليه وسلم، ولا بعمل أبي بكر و عمر و عثمان، ولا بعمل أحد بعينه من الصحابة رضوان الله عليهم، فلم يبق بأيديهم شيء إلا العمل الذي وصفناه. ونعوذ بالله من التعلق بمثل هذا العمل، فهو الضلال المبين. وحسبنا الله ونعم الوكيل

وقد فشا الشكوى بالمال وتعمدهم في المدينة في أيام الصحابة رضوان الله عليهم كما * حدثنا حماد بن احمد قال ثنا عبد الله بن ابراهيم الاصيلي ثنا أبو زيد المروزي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن سوفة عن منذر الثوري عن محمد بن علي - هو ابن الحنفية - قال : جاء عليا ناس فشكوا سعاة عمان. فقال لى علي : اذهب بهذه الصحيفة الى عمان فاخبره انها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمر سعاتك يعملون بها، فأثبته بها. فقال : أغنها (١) عنا، فأثبت بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأخبره. فقال : ضمها حيث أخذتها. فقد صح كما ترى بطلان قول من يدعى حجة بعمل أهل المدينة أو غيرهم، ووجب أن لاجحة إلا فيما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أنكر عمر رضي الله عنه على حسان انشاده الشعر في المسجد، فلما قال له : قد انشدت فيه وفيه من هو خير منك، وذكر

(١) قال في اللسان: « اى اصرفها وكفها كقولہ تعالى : « لكل امرئ

منهم يومئذ شأن يفنيه ».

له رسول الله صلى الله عليه وسلم، سكت عمر ومضى . فهذا كله يبين انه لاجحة
 في قول أحدولا في عمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم . فان قالوا : مالك أتى متأخراً
 فتعقب . قيل لهم : فتقليد من أتى بعد مالك فتعقب عليه أولى ، كالشافعي واحمد
 ابن حنبل وداود وغيرهم ، الى أن يبلغ الأمر اليكنا ، ثم الى من بعدنا
 قال على : والصحيح من ذلك ان أبا حنيفة ومالكاً - رحمهما الله - اجتهدا
 وكافا من أمر بالاجتهاد ، إذ كل مسلم ففرض عليه أن يجتهد في دينه ، وجرياً
 على طريق من سلف في ترك التقليد ، فأجرا فيما اصابا فيه اجرين ، واجرا
 فيما اخطأ فيه اجرا واحداً ، وسلمنا من الوزر في ذلك على كل حال . وهكذا
 حال كل عالم ومتعلم غيرهما ، ممن كان قبلهما ، وممن كان معهما ، وممن أتى بعدهما
 أو يأتي ، ولا فرق . فقلدهما من شاء الله عز وجل ، ممن اخطأ وابتدع ، وخالف
 أمر الله عز وجل ، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وما كانت عليه
 القرون الصالحة وما توجه دلائل العقل ، واتبع هواه بغير هدى من الله تعالى
 فضل واضل ، وكذلك المقلدون للشافعي رحمه الله ، إلا أن الشافعي رضي الله عنه
 أصل أصول الصواب فيها أكثر من الخطأ ، فالمقلدون له اعذر في اتباعه فيما
 اصاب فيه ، وهم الوم واقل عذرا في تقليد إياه فيما أخطأ فيه . واما اصحاب
 الظاهر فهم ابعد الناس من التقليد ، فمن قلد أحداً ممن يدعى انه منهم فليس منهم
 ولم يعصم أحد من الخطأ . وانما يلام من اتبع قولاً لاجحة عنده به ، والوم
 من هذا من اتبع قولاً قد وضح البرهان على بطلانه ، فتأدى ولج في غيه ،
 وبالله تعالى التوفيق . والوم من هذين واعظم جرماً ، من يقيم على قول يقر
 أنه حرام ، وهم المقلدون الذي يقلدون ويقررون أن التقليد حرام ، ويتركون
 أوامر النبي صلى الله عليه وسلم ويقررون أنها صحاح وأنها حق . فمن اضل من
 هؤلاء نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله الهدى والعصمة ، فكل شيء بيده
 لا إله إلا هو

قال أبو محمد : وقد قال بعضهم : قد صبح ترك جماعات من الصعابة والتابعين لكثير مما بلغهم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يخلو من أن يكونوا تركوه مستخفين به ، وهذا كفر من فاعله . أو يكونوا تركوه لفضل علم كان عندهم ، فهذا أولى أن يظن بهم

قال علي : وهذا يبطل من وجوه ، أحدها أنه قال قائل : لعل الحديث الذي تركه من تركه منهم فيه داخلة . قيل له : ولعل الرواية التي رويت بأن فلانا الصاحب ترك حديثا كذا هي المدخولة ، وما الذي جعل ان تكون الداخلة في رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى من ان تكون في النقلة الذين رووا ترك من تركها ؟ وأيضا فإن قوما منهم تركوا بعض الحديث وقوما منهم أخذوا بذلك الحديث الذي ترك هؤلاء ، فلا فرق بين من قال : لا بد من أنه كان عند من تركه علم من أجله تركه . وبين من قال : لا بد من أنه كان عند من عمل به علم من أجله عمل به ، وكل دعوى عريت من برهان فهي ساقطة . وقد قدمنا أنه لا يستوحش لمن ترك العمل بالحق ، سواء تركه مخظما معذورا ، أو تركه طاصيا موزورا ، ولا يتكثر بمن عمل به كائنا من كان ، وسواء عمل به أو تركه ، وفرض على كل من سمعه ان يعمل به كل حال . وأيضا فإن الأحاديث التي روى أنه تركها بعض من سلف ، ليست في أكثر الأمور التي ترك هؤلاء المحتجون بترك من سلف لما تركوا منها ، بل ترك هؤلاء ما أخذ به أولئك ، وأخذ هؤلاء بما تركه أولئك ، فلا حاجة لهم في ترك بعض من سلف لما ترك من الحديث ، لأنهم أول مخالف لهم في ذلك ، وأول مبطل لذلك الترك . ولا أسوأ من احتجاج امرئ بما يبطل على من لا يحقق ذلك الاحتجاج ، بل يبطله كإبطال المحتج به له أو أشد . وأيضا فلو صبح ما افتروه . من أنه كان عند الصاحب التارك لبعض الحديث علم من أجله ترك ما ترك من الحديث ، ونعوذ بالله العظيم من ذلك ، ولنعيذ كل من يظن به خيرا من مثل ما نسبوا إلى أفاضل هذه الأمة المقدسة .

لوجب أن يكون من فعل ذلك ملعونا بلعنة الله عز وجل. قال الله تعالى : « ان الذين يكتُمون ما ازلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » . فنحن نقول : لمن الله كل من كان عنده علم من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وكتبه عن الناس كائنا من كان ، ومن نسب هذا الى الصحابة رضوان الله عليهم ، فقد نسبهم الى الادخال في الدين وكيد الشريعة ، وهذا اشد ما يكون من الكفر وقد حارضت بنحو من هذا الكلام الليث بن حرفش (١) العبدى في مجلس القاضى عبد الرحمن بن احمد بن بشر رحمه الله . وفي حفل عظيم من فقهاء المالكيين ، فما احد منهم اجاب بكلمة معارضة ، بل صمتوا كلهم ، الا قليلا منهم اجابوني بالتصديق لقولي . وذلك انى قلت له : لقد نسبت الى مالك رضى الله عنه ما لو صح عنه لكان افسق الناس ، وذلك أنك تصفه بأنه ابدى الى الناس العلول والمتروك والمنسوخ من روايته ، وكتبهم المستعمل والسالم والناسخ حتى مات ولم يبدئه الى احد . وهذه صفة من يقصد افساد الاسلام ، والتلبس على أهله ، وقد اعاذه الله من ذلك . بل كان عندنا احد الأئمة الناصحين لهذه الملة ، ولكنه اصاب واخطأ ، واجتهد فوفق وحرّم ، كسائر العلماء ولا فرق او كلاما هذا معناه . وقد افترض الله تعالى التبليغ على كل عالم . وقد قال عليه السلام مخبرا : « ان من كتم علما عنده فسئل عنه الجم يوم القيامة بلجام من من نار » . فان قالوا : بل ما كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر يصح الا وقد ابداه ورواه للناس ، وبلغه كما يحق عليه في علمه وورعه . قلنا : صدقتم . وهذه صفتة عندنا ، ونحن على اتباع روايته ورواية غيره من العدول لانه عدل ، وقد امرنا بقبول خبر العدل . ونحن على رفض رأيه ورأى غيره لقيام البرهان على تحريم التقليد ، وهو اول الناس ينهى عن تقليده ، والمعجب

من دعواهم أنهم اخذوا بالآخر من فعله صلى الله عليه وسلم ، وما نعلم اترك منهم لذلك . فما حضرنا ذكره . مما تركوا فيه آخر فعله صلى الله عليه وسلم ، واخذوا بالأول المنسوخ . فاتهم لم يميزوا ان يأتي الامام المهود وقد بدأ خليفته على الصلاة بالصلاة (١) ، فدخل الامام المهود فيتم الصلاة ويبني سائر من خلفه على ما كبروا في اول صلاتهم ، ويصير الامام الذي ابتداء الصلاة مأموماً ، وهذه آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه ، فابطلوا هذه الصلاة ، واجازوا أن يخرج الامام من الصلاة لعذر اصابه ويستخلف من يتم بالناس صلاتهم . وهذا ما لم يأت فيه نص ولا اجماع . ولم يروا الصلاة خلف الامام القاعد والأصحاء وراءه فعود أو قيام ، وهذه صفة آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتعلقوا بحديث رواه جابر الجعفي . وهو كذاب . عن الشعبي مرسل : « لا يؤمن احد بعدى جالسا » وهي رواية كوفية ، وهم يردون الصحيح من رواية اهل الكوفة ، ويتعلقون بهذه الرواية التي لاشك في كذبها من روايات اهل الكوفة ، وكرهو التكبير بتكبير الامام ، وابطلوا في نص رواياتهم صلاة المذكور ، وهذه صفة آخر صلاة صلاها ابو بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بحضرة جميع المهاجرين والانصار الا الأقل منهم . وتركوا اباحة الشرب لكل ما لا يسكر من المباحات في جميع الظروف . وهو الناسخ . واخذوا بالهي عن الدباء والمزفت ، وهو منسوخ بالنص الجلي ، وكان ذلك في اول الاسلام ، وتركوا ما في سورة براءة . وهي آخر سورة نزلت على رسول الله عليه وسلم . من أنه لا تؤخذ جزية الا من كتابي . وتركوا أيضا ما فيها من قوله تعالى : « ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله » . وتعلقوا بحديث تخيير من

(١) وضع بالاصل علامة التصحيح . فقوله « على الصلاة » متفق بـ « خليفته » وقوله « بالصلاة متعلق بـ « بدأ » والمعنى واضح

أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ، لأنه لا يجوز أن يوجد أحد نكح (١) أكثر من أربع نكاحاً جائزاً ، لأن نكاح من نكح خامسة اليوم باطل حين عقده إياه ، منسوخ لا يجوز . وإن جوزة الكفار . لأن الله تعالى قد حرمه ، وتحريم الله تعالى لاحق بهم لازم لهم . وتركوا النهي عن الصوم في السفر في رمضان ، وهو الناسخ ، وأخذوا بإباحة ذلك وهي منسوخة . وتركوا النهي عن الكلام مع الإمام في إصلاح الصلاة ، وهو الناسخ ، وتعلقوا بالخصوص المنسوخ . وتركوا قراءة « والمرسلات » في المغرب ، وهو من آخر فعله صلى الله عليه وسلم . وتركوا تطييبه صلى الله عليه وسلم لحله ولا حرامه قبل أن يطوف بالبيت ، وهو آخر فعله عليه السلام ، وتعلقوا بالمنسوخ الخصوص الذي كان في الحديبية قبل حجة الوداع . وتركوا إيجابه عليه السلام السلب للقاتل . وكان في غزوة حنين . وهو الناسخ ، وتعلقوا بما كان في غزوة مؤتة وهو منسوخ . قبل حنين . وتركوا ما في سورة براءة من أن لا يهادن مشرك الا على الاسلام ، ولا كتابي الاعلى الصفار والجزية ، وأخذوا بحديث أبي جندل ، وهو منسوخ قبل براءة . ومثل هذا كثير

فصل

فيه بيان سبب الاختلاف الواقع بين
الأئمة في صدر هذه الأئمة

فان قيل : فعلى أى وجه ترك هو (٢) ومن قبله كثيراً من الاحاديث ؟ قيل له وبالله التوفيق : قد بينا هذا فيما خلا ، ولكن تأتى بفصول (٣) تقتضى

(١) في نسخة « أن يؤخر أحد نكاح » (٢) في هامش الاصل : أى مالك (٢) في رقم ١١ : « تأتى فصول »

تكرار ما قد ذكر فلا بد من تكراره ، وذلك ان مالكا وغيره بشر ينسى كما ينسى سائر الناس ، وقد تجد الرجل يحفظ الحديث ولا يحضره ذكره حتى يفنى بخلافه ، وقد يمرض هذا في آى القرآن . وقد أمر صمر على المنبر بان لايزاد في مهور النساء على عدد ذكره ، فذكرته امرأة بقول الله تعالى : « وآتيتم احداهن قنطارا » . فترك قوله وقال : كل احد أفقه منك يا صمر ، وقال : امرأة اصاب و امير المؤمنين اخطأ . و امر برجم امرأة ولدت لسته اشهر ، فذكره على بقول الله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » . مع قوله تعالى : « والوالدات يرضعن اولاد لاهن حولين كاملين » . فرجع عن الأمر برجمها . وهم أن يسطو بعيننة بن حصن ، إذ قال له : يا صمر ما تعطينا الجزل ، ولا تحكم فينا بالمدل . فذكره الحر بن (١) قيس بن حصن بن حذيفة بقول الله تعالى : « وأعرض عن الجاهلين » . وقال له : يا امير المؤمنين هذا من الجاهلين ، فامسك صمر . وقال يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يموت حتى يكون آخرنا ، أو كلاما هذا معناه ، حتى قرئت عليه : « إنك ميت وانهم ميتون » . فسقط السيف من يده وخر الى الارض . وقال : كأني والله لم اكن قرأتها قط . فاذا امكن هذا في القرآن ، فهو في الحديث امكن ، وقد ينسأ البتة ، وقد لا ينسأ بل يذكره ، ولكن يتأول فيه تأويلا فيظن فيه خصوصا أو نسخا أو معنى ما . وكل هذا لا يجوز اتباعه الا بنص أو اجماع ، لأنه رأى من رأى ذلك ، ولا يحل تقليد احد ولا قبول رأيه .

وقد علم كل احد ان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا حوالى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة مجتمعين ، وكانوا ذوى معاش يطالبونها ، وفي ضنك من القوت شديد - قد جاء ذلك منصوبا - وان النبي صلى الله عليه

(١) هو ابن اخى عيننة بن حصن الفزارى

وسلم وإبا بكر وعمر أخرجهم الجوع من بيوتهم ، فكانوا من متحرف في الاسواق ومن قائم على نخله ، ويحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت منهم الطائفة اذا وجدوا ادنى فراغ مما هم بسبيله ، هذا ما لا يستطيع احد أن ينكره . وقد ذكر ذلك أبو هريرة فقال : ان اخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق ، وان اخوانى من الانصار كان يشغلهم القيام على نخلهم ، وكنت امرأ مسكيناً اصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على مله بطنى . وقد اقر بذلك عمر فقال : فأتى مثل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ألهمنى الصنف فى الاسواق ، ذكر ذلك فى حديث استئذان ابى موسى ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسئل عن المسألة ، ويحكم بالحكم ، ويأمر بالشئ ، ويفعل الشئ . فيعيبه من حضره ويغيب عن غاب عنه . فلما مات النبى صلى الله عليه وسلم وولى أبو بكر رضى الله عنه ، فمن حينئذ تفرق الصحابة للجهاد ، الى مسيلة والى أهل الردة ، والى الشام والعراق ، وبقي بعضهم بالمدينة مع أبى بكر رضى الله عنه . فكان اذا جاءت القضية ليس عنده فيها عن النبى صلى الله عليه وسلم امر ، سأل من يحضرته من الصحابة عن ذلك ، فان وجد عندهم رجع اليه وإلا اجتهد فى الحكم ليس عليه غير ذلك . فلما ولى عمر رضى الله عنه فتحت الامصار ، وزاد تفرق الصحابة فى الاقطار ، فكانت الحكومة (١) تنزل فى المدينة أو فى غيرها من البلاد ، فان كان عند الصحابة الحاضرين لها فى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم اثر ، حكم به ، وإلا اجتهد امير تلك المدينة فى ذلك . وقد يكون فى تلك القضية حكم عن النبى صلى الله عليه وسلم موجود عند صاحب آخر ، فى بلد آخر ، وقد حضر المدينى مالم يحضر المصرى ، وحضر المصرى مالم يحضر

(١) المراد بالحكومة القضية قال فى أساس البلاغة : وهو يتولى

الحكومات ، ويفصل الخصومات ،

الشامي ، وحضر الشامي مالم يحضر البصري ، وحضر البصري مالم يحضر الكوفي ، وحضر الكوفي مالم يحضر المديني ، كل هذا موجود في الآثار وفي ضرورة العلم بما قدمنا ، من مغيب بعضهم عن مجلس النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الاوقات وحضور غيره ، ثم مغيب الذي حضر امس ، وحضور الذي غاب فيدرى كل واحد منهم ما حضر ، ويقوته ما غاب عنه . هذا معلوم بيديه العقل وقد كان علم التيمم عند ممر وغيره ، وجهله ممر وابن مسعود . فقالا : لا يتيمم الجنب ، ولولم يجد الماء شهرين . وكان حكم المسح عند علي وحذيفة رضي الله عنهما وغيرهم ، وجهلته عائشة وابن عمر وأبو هريرة ، وهم مديون . وكان توريث بنت الابن مع البنت عند ابن مسعود ، وجهله أبو موسى . وكان حكم الاستئذان عند أبي موسى وعند أبي سعيد وأبي ، وجهله عمر . وكان حكم الاذن للعائض في أن تنفر قبل أن تطوف ، عند ابن عباس وأم سليم ، وجهله عمر وزيد بن ثابت وكان حكم تحريم المتعة والحجر الاهلية عند علي وغيره ، وجهله ابن عباس . وكان حكم الصرف عند ممر وأبي سعيد وغيرهما ، وجهله طلحة وابن عباس وابن عمر . وكان حكم اجلاء أهل الذمة من بلاد العرب ، عند ابن عباس وعمر ، ففسيه عمر سنين فتركهم حتى ذكر فذكر ، فاجلأهم . وكان علم الكلالة عند بعضهم ، ولم يعلمه عمر . وكان النهي عن بيع الخمر عند ممر ، وجهله سمرة . وكان حكم الجدة عند المغيرة ومحمد بن مسلمة ، وجهله أبو بكر وعمر . وكان حكم أخذ الجزية من الجوس ، وان لا يقدم على بلد فيه الطاعون ، عند عبد الرحمن بن عوف ، وجهله ممر وأبو عبيدة وجهور الصحابة رضوان الله عليهم . وكان حكم ميراث الجد عند معقل بن سنان ، وجهله ممر

ومثل هذا كثير جدا ، ففضى الصحابة على ما ذكرنا ، ثم خلف بعدهم التابعون الآخذون عنهم ، وكل طبقة من التابعين في البلاد التي ذكرنا فانما تفقهوا مع من كان عندهم من الصحابة ، وكانوا لا يتعدون فتاويهم ، لا تقليدا لهم ولكن

لأنهم إنما أخذوا ورووا عنهم ، إلا اليسير مما بلغهم عن غير من كان في بلادهم من الصحابة رضي الله عنهم . كاتباع أهل المدينة في الأكثر فتاوى ابن عمر ، واتباع أهل الكوفة في الأكثر فتاوى ابن مسعود ، واتباع أهل مكة في الأكثر فتاوى ابن عباس

ثم أتى بعد التابعين فقهاء الامصار ، كأبي حنيفة وسفيان وابن أبي ليلى بالكوفة ، وابن جريج بمكة ، ومالك وابن الماجشون بالمدينة ، وعثمان البتي وسوار بالبصرة ، والاوزاعي بالشام ، والليث بمصر ، فجروا على تلك الطريقة من أخذ كل واحد منهم عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم . واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم وهو موجود عند غيرهم . ولا يكلف الله تقصلاً إلا وسعها وكل من ذكرنا مأجور على ما أصاب فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم وأجرين ، ومأجور فيما خفي عنه منه اجراً واحداً ، وقد يبلغ الرجل مما ذكرنا حديثان ظاهرهما التعارض ، فيميل الى أحدهما دون الثاني بضرب من الترجيحات التي صححنا أو ابطالنا قبل هذا في هذا الباب ، ويميل غيره الى الحديث الذي ترك هذا بضرب من تلك الترجيحات أيضاً ، كما روى عن عثمان في الجمع بين الاختين ، حرمتها آية ، واحتلتها آية . وكما مال ابن عمر الى تحريم نساء أهل الكتاب جملة بقوله : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » . قال : ولا أعلم شركاً أعظم من قول المرأة : ان عيسى ربها ، وغلب ذلك على الاباحة المنصوصة في الآية الاخرى . وكما جعل ابن عباس عدة الحامل آخر الأجلين من وضع الحمل ، أو تمام أربعة اشهر وعشر . وكما تأول بعض الصحابة في الحر الاهلية أنها إنما حرمت لأنها لم تحمض ، وتأول آخر منهم أنها حرمت لأنها حمولة الناس ، وتأول آخر منهم أنها حرمت لأنها كانت تأكل العذرة . وقال بعضهم : بل حرمت لعينها . وكما تأول قدامة في شرب الخمر ، قول الله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا » . فقل هذه الوجوه ترك

مالك ومن كان قبله ما تركوا من الحديث والآيات ، وعلى هذه الوجوه خالفهم
نظراؤهم . فآخذ هؤلاء ما ترك أولئك ، واخذ أولئك ما ترك هؤلاء ، ففى
وجوه عشرة كما ذكرنا . أحدها : ان لا يبلغ العالم الخبر فينتى فيه بنص آخر
بلغه ، كما قال عمر فى خبر الاستئذان : خفى على هذا من أسر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، الهانى الصنفى بالاسواق ، وقد أوردناه بإسناده من طريق
البخارى فى غير هذا المكان . وثانيها : أن يقع فى نفسه أن راوى الخبر لم يحفظ
وانه وهم ، كفعل عمر فى خبر فاطمة بنت قيس ، وكفعل عائشة فى خبر الميت
يعذب ببيكاه أهله ، وهذا ظن لامعنى له ، ان اطلق بطلت الاخبار كلها ، وان
خص به مكان دون مكان ، كان تمكيا بالباطل . وثالثها : أن يقع فى نفسه أنه
منسوخ ، كما ظن ابن عمر فى آية نكاح الكتابيات . ورابعها : أن يغلب نصا
على نص بانه احوط ، وهذا لامعنى له اذ لم يوجب قرآن ولا سنة . وخامسها :
أن يغلب نصا على نص لكثرة العاملين به أو لجلالتهم ، وهذا لامعنى له ، لما
قد أفسدناه قبل فى ترجيح الاخبار . وسادسها : أن يغلب نصا لم يصح على
نص صحيح ، وهو لا يعلم بفساد الذى غلب . وسابعها : أن يخصص عموما
بظنه . وثامنها : أن يأخذ بعموم لم يجب الاخذ به ، ويترك الذى ثبت تخصيصه .
وتاسعها : أن يتأول فى الخبر غير ظاهره بغير برهان لعله ظنها بغير برهان .
وعاشرها : أن يترك نصا صحيحا لقول صاحب بلغه ، فيظن انه لم يترك ذلك
النص إلا لعل كان عنده . فهذه ظنون توجب الاختلاف الذى سبق فى
علم الله عزوجل انه سيكون ، ونسأل الله تعالى التثبيت على الحق بمنه آمين
ثم كثرت الرحل الى الآفاق ، وتداخل الناس والتقوا ، وانتدب أقوام
لجمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم وضمه وتقييده ، ووصل من البلاد
البعيدة الى من لم يكن عنده ، وقامت الحجة على من بلغه شئ منه ، وجمت
الاحاديث المبينة لصحة أحد التأويلات المتأولة فى الحديث ، وعرف الصحيح
(٩ - نى)

من السقيم وزيف الاجتهاد المؤدى الى خلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والى ترك عمله ، وسقط المذرمين خالف ما بلغه من السنن يلوغه اليه ، وقيام الحجة به عليه ، فلم يبق إلا العناد والجهل ، والتقليد والاثم وعلى هذه الطريق كان الصحابة رضى الله عنهم ، وكثير من التابعين يرحلون فى طلب الحديث الواحد الايام الكثيرة . وقد رحل أبو أيوب من المدينة الى مصر ، الى عقبة بن عامر فى حديث واحد . وكتب معاوية الى المغيرة : اكتب الى ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورحل علقمة والاسود الى طائفة وعمر رضى الله عنهما . ورحل علقمة الى ابى الدرداء بالشام . فقد بينا وجه ترك من ترك بعض الحديث ، وأزحنا اللمة فى ذلك ، ورفعنا الاشكال جملة ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

قال أبو محمد وقد موّه بعضهم بأن قال : ان ابن مسعود كان يسئل عن الشيء فيتركه حتى يأتى المدينة

قال على : وانما كان هذا فى مسئلتين فقط ، وهى : مسألة نكاح الام التى لم يدخل بابنتها نخالقه عمر ، وقد صح عن زيد بن ثابت - وهو مدنى - مثل قول ابن مسعود . والثانية : بيمة قنينة بيت المال ، ثم رجع عن ذلك

قال على : وكيف يكون هذا ، والصحيح ان ابن مسعود قال مخبرا عن نفسه : ما من سورة من كتاب الله تعالى الا وانا ادرى فيما زلت ، ولو انى اعلم مكان رجل اعلم منى بكتاب الله عز وجل تبلغنى اليه الابل لاتيته . فكيف يرجع الى قول غيره من هذه صفته . ولقد صدق رضى الله عنه ، وهو الذى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتمسك بهده ، وان يؤخذ القرآن عنه وعن ثلاثة مذكورين معه . وقد صح ان عمر بن الخطاب امر برجم مجنونة ، فرده عن ذلك على ، وهو كوفى . وكذلك وجد عند المغيرة خبر املاص المرأة - وهو كوفى - لم يكن عند أهل المدينة

قال علي : وقد موه بعضهم بأن ذكر ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (١) ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا محمد بن المثنى ثنا سهل بن يوسف قال حميد انبأ عن الحسن . قال : خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة . فقال : أخرجوا صدقة صومكم ، فكان الناس لم يعلموا . فقال : من ههنا من اهل المدينة ، قوموا الى اخوانكم فاعلموهم ، فانهم لا يعلمون . فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صابا من تمر أو شعير ، أو نصف صاع من قح ، على كل حر أو مملوك ، ذكر أو أنثى صغير أو كبير (٢) . فلما قدم علي رأى رخص الشعير . قال : قد أوسع الله عليكم فلو جعلتموه صابا من كل شيء قال علي : وهذا الحديث قبل كل شيء لا يصح ، لوجوه ظاهرة

أولها : ان الكذب والتوليد والوضع فيه ظاهر كالشمس ، لأنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم بالاخبار ، ان يوم الجمل كان لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ، ثم اقام علي بالبصرة باقى جمادى الآخرة ، وخرج راجعا الى الكوفة فى صدر رجب ، وترك ابن عباس بالبصرة أميراً عليها ، ولم يرجع علي بعدها الى البصرة . هذا ما لا خلاف فيه من أحد له علم بالاخبار . وفى الخبر المذكور ، ذكر تعليم ابن عباس أهل البصرة صدقة الفطر ، ثم قدم علي بعد ذلك ، وهذا هو الكذب البحت الذى لا خفاء به . ووجه ثان : ان الحسن لم يسمع من ابن عباس أيام ولايته بالبصرة شيئاً ، ولا كان الحسن حينئذ بالبصرة ، وانما كان بالمدينة هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من قلة الحديث ، وأيضاً وجه ثالث : فانه حديث مفتعل لا يصح ، لأن البصرة فتحتها وبناها - سنة اربع عشرة من الهجرة - عتبة بن غزوان المازنى بدرى مدنى . ووليها بعده المنيرة بن شعبة وأبو موسى وعبد الله بن عامر ، وكلهم مدنيون ، ونزلها من الصحابة المدنيين

(١) فى نسخة « ابن عبد العزيز » (٢) فى الاصل : « صغيراً وكبيراً »

وصحناه من أبى داود

أزيد من ثلاثمائة رجل ، منهم عمران بن الحصين ، وأنس بن مالك ، وهشام بن حامر ، والحكم بن عمرو ، وغيرهم . وفتحت أيام عمر بن الخطاب وتداولها ولاته ، الى أن وليها ابن عباس بعد صدر كبير من سنة ست وثلاثين من الهجرة ، فلم يكن في هؤلاء كلهم من يخبرهم بزكاة الفطر ، بل ضيعوا ذلك وإهملوه ، واستخفوا به أو جهلوه ، مدة أزيد من اثنين وعشرين عاما ، مدة خلافة عمر بن الخطاب وعثمان رضوان الله عليهما ، حتى وليهم ابن عباس بعد يوم الجمل . أتري عمر وعثمان ضيما إعلام رعيتهما هذه الفريضة ؟ أتري أهل البصرة لم يحجوا أيام عمر وعثمان ، ولا دخلوا المدينة ، فقابت عنهم زكاة الفطر الى بعد يوم الجمل ؟ ان هذا هو الضلال المبين ، والكذب المفتري ، ونسبة البلاء الى الصحابة رضوان الله عليهم . ان هذا الخبر ما يدخل تصحيحه في عقل سليم ، وما حدث الحسن والله أعلم بهذا الحديث إلا على وجه التكذيب له ، لا يجوز غير ذلك

ثم تقول لهم : لو صح - وهو لا يصح - لكان حجة على المالكيين ، لانه خلاف مذهبهم في صدقة الفطر ، لأنهم يرون انه لا يجوز فيها من البر إلا صاع ، فعاد حجة عليهم ، ولا اضل ممن يحتج بما لا يصح نموذ بالله من الخذلان . وانما يصح هذا الحديث بخلاف اللفظ المذكور لكن كما * حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا هاد - هو ابن زيد - عن أيوب السخيتي عن أبي رجا - هو المطاردي - . قال : سمعت ابن عباس يخطب على منبركم - يعنى منبر البصرة - يقول : صدقة الفطر صاع من طعام

وقد موته بعضهم بان قال : ان أهل المدينة هم شهدوا آخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال على : وهذا قول رجل جاهل أو مدلس . لا بد له ضرورة من أحد

الوجهين ، فان كان جاهلا وكان هذا مقداره من العلم ، فما كان في سعة أن يفتي في دين الله عز وجل . وان كان هذا مستعجلا للتلبيس في دين الله تعالى ، فهذه اخبت واثن

قال على : وهذا كلام يبطل من وجهين ضروريين ، احدهما : أننا قد بينا في هذا الباب أنهم اترك الناس لآخر حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني : ان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا كلهم مدنيين طول مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدة ابي بكر ، وانما سكنوا الشام والبصرة والكوفة في صدر خلافة عمر رضوان الله عليه ، فابعد ذلك . لأن الشام ومصر كانت بايدي الروم ، والعراق حيث بنيت الكوفة والبصرة ، كانت بايدي الفرس . ولم يفتح شئ من كل ذلك ولا سكنه مسلم ، إلا بعد صدر من اماره عمر ، هذا أمر لا يجهل من له أقل نصيب من العلم ، وكل من كان بالعراق والشام ومصر من الصحابة فلم يفارقوا سكنى المدينة طول حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينفرد قط برسول الله صلى الله عليه وسلم من بقي منهم بالمدينة دون من سكن بعد موته عليه السلام العراق أو الشام أو مصر ، فبطل كذب من موّه بما ذكرنا والله الحمد ، ووجب بالضرورة ، أن من بقي بالمدينة من الصحابة رضوا الله عنهم ، ليس بأولى بحسن الظن بهم في الثبات على ما شهدوه من النبي صلى الله عليه وسلم من سائر الصحابة الذين بالامصار ، ولا هم أولى بالعلم منهم . بل كلهم وارجب الحق ، موصوف بالعلم والدين والنصيحة للمسلمين .

قال أبو محمد : وهذا الذي جرى عليه الناس كما * ثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا يزيد بن ابراهيم ثنا زريق (١) . وكان عاملا لعمر بن عبد العزيز

(١) بتقديم اراء المضمومة وفتح الواو . وفي الاصل « زريق » وهو خطأ وقع فيه أيضاً ابن حبان . وهو زريق بن حكيم . بضم الحاء . وهو ثقة

على ايلة - انه كتب الى عمر بن عبد العزيز : في عبد ابق وسرق ، وذكر ان
أهل الحجاز لا يقطعون العبد اذا سرق . فكتب اليه : كتبت الى في عبد
ابق وسرق ، وذكرت ان أهل الحجاز لا يقطعون الا ببق اذا سرق ، وان الله
تعالى يقول : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا » . فان
كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه
قال علي : فهذا عمر بن عبد العزيز لم يلتفت الى عمل أهل الحجاز وأخذ
بعموم القرآن وهو الذي لا يجوز خلافه

فصل

في فضل الاكثار من الرواية للسنة

قال علي : واستغاث بعضهم الى ذم الاكثار من الرواية ، ونسبوا ذلك
الى عمر بن الخطاب . وذكروا الخبر عنه : انه لم يلتفت لرواية فاطمة بنت قيس
في أن لا تفقه ولا سكنى للمبتوتة فلا ، وانه قال : لاندع كتاب ربنا وسنة
نبينا لكلام امرأة لاندري لعلها نسيت . وتوعدأبا موسى بضرب الظهر والبطن
ان لم يأتيه بشاهد على ما حدث به من حكم الاستئذان . وان أبا بكر الصديق
لم يأخذ برواية المغيرة بن شعبه في ميراث الجدة ، حتى شهد له بذلك محمد بن
مسلمة . وان عائشة أم المؤمنين لم تلتفت الى قول أبي هريرة في المشي في خف
واحد ، وقالت : لاحتمن أبا هريرة ، ومشت في نعل واحد . وان عثمان حمل
اليه محمد بن علي بن أبي طالب ، من عند أبيه كتاب حكم النبي صلى الله عليه وسلم
في الزكاة فقال له : أغنها عنا ، فرجع الى أبيه . فقال : ضع الصحيفة حيث وجدت .
وان عمارا قال لعمر في حديث التيمم : أما والله يا أمير المؤمنين لئن شئت
- لما جعل الله لك على من الحق - ان لا أحدث بذلك أبداً فعلت . فقال له عمر :

لا، ولكن نوليك من ذلك ما قوليت . وان ابن عباس لم يلتفت (١) رواية أبي هريرة في الوضوء مما مست النار . ولا رواية الحكم بن عمرو الغفاري في الوضوء من فضل المرأة ، ولا رواية علي في النهي عن المتعة . ولا رواية أبي سعيد الخدري في النهي عن الدرهم بالدرهمين يداً بيد . وابن عمر ذكرت له رواية أبي هريرة في كلب الزرع . فقال : ان لأبي هريرة زرعاً . وأن معاوية لم يلتفت رواية عبادة ابن الصامت ، وأبي الدرداء ، في النهي عن التضة بالقضة بتفاضل يداً بيد . فهؤلاء ، أبو بكر وعثمان وعلي وعائشة وصار وابن عباس وابن عمر ومعاوية . وذكرنا نحو هذا أيضاً عن نفر من التابعين

قال علي : وقولهم هذا داحض بالبرهان الظاهر ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم . وهو انه يقال لمن ذم الاكثار من الرواية : أخبرنا عن الرواية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخير هي أم شر ؟ ولا سبيل الى وجه ثالث فان قال : هي خير ، فالاكثار من الخير خير . وان قال : هي شر ، فالتقليل من الشر شر وهم قد أخذوا منه بنصيب ، فيلزمهم أن يعترفوا بأنهم يتعلمون الشر ويميلون به أما نحن فلسنا نقرب بذلك . بل نقول : ان الاكثار منها لطلب ما صحح هو الخير كله ، وأيضاً فنقول لهم : عرفوا أحد الاكثار من الرواية المذموم عندهم ، لنعرف ما تكرهون ، وحدّ غير الاكثار المستحب عندهم ، فان حدوا في ذلك حداً كانوا قد قالوا بالباطل ، وشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله تعالى . وقالوا بلا برهان وبغير علم ، وان لم يجدوا في ذلك حداً كانوا قد حصلوا في أسخف منزلة ، إذ لا يدرون ما ينكرون ولا يمحسون . وهذا هو الضلال ونعوذ بالله منه وأيضاً فيقال لهم : ما الذي جعل أن يكون ما رواه مالك من الحديث خيراً ، ويكون ما رواه غيره شراً دون أن تكون القصة معكوسة ، ونحن (١) استعمله متعدياً بنفسه ولم نزله وجهاً ، والمعروف استعماله لازماً

نعوذ بالله من كل ذلك . بل الخير كله التفقه في الآثار والقرآن ، وضبط ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد حض النبي صلى الله عليه وسلم على أن يبلغ عنه ، وهذا هو التفقه والندارة التي امر الله تعالى بها . وليت شمري اذا كان الاكثار من الحديث شراً فإن الخير ، أفى التقليد الذي لا يلتزمه إلا جاهل أو فاسق ؟ أم في التحكم في دين الله عز وجل بالأراء الفاسدة التي قد حذر الله تعالى منها ، وزجر النبي صلى الله عليه وسلم عنها (١) ؟
ونفر بعضهم : بأن مالكا كان يسقط من موثق كل سنة ، وأنه لم يحدث بكثير مما كان عنده

قال علي : هذا نفر من يريد أن يمدح فيهم ، ويريد أن يبنى فيهم ، ولا يخلو ما حدث به مالك وما لم يحدث به ، من أن يكون حدث بالصحيح عنده وترك ما لم يصح ، فقد أحسن . وكذا كل من حدث أيضاً بما يصح عنده ممن ليس مالك بأعلم منه ولا أروع كسفيان ، وشعبة ، والأوزاعي ، وأيوب وغيرهم ، أو يكون حدث بالسقيم وكنتم الصحيح ، وقد زهه الله تعالى عن ذلك لأن هذه صفة افسق الفاسقين . أو يكون حدث بسقيم وصحيح وكنتم صحيحاً وسقيماً ، فن فعل ذلك فهو آثم وملعون ، لكتمانهم علماً صحيحاً عنده . فبطل ما أرادوا أن يمدحوه به ، وطاد ذمنا عظيماً لو صح عليه ذلك ، وأعوذ بالله من ذلك

وبرهان آخر يوضح كذب من قال هذا : وهو أن الموطأ ألفه مالك رضي الله عنه بعد موت يحيى بن سعيد الأنصاري بلا شك ، ومات يحيى بن سعيد في سنة ثلاث وأربعين ومائة ، ولسنا نقول هذا بظننا بل يقيناً ، فهكذا روينا بإسناد متصل إلى يحيى بن سعيد القطان . انه قال : لقينا مالكا قبل أن يصنف

(١) أفاض الامام أبو عمر بن عبد البر النجدي المتوفى سنة ٤٦٣ في البحث في الاكثار من الاحاديث في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» ٢ : ١٢٠ - ١٣٣

ولقيناه سنة اثنتين وأربعين ومائة بعد موت موسى بن عقبة بسنة ، ولم يزل الموطأ يروى عن مالك منذئذ ، طائفة بعد طائفة ، وأمة بعد أمة ، وآخر من رواه عنه من الثقات أبو المصعب الزهري لصغر سنه ، وعاش بعد موت مالك ثلاثا وستين سنة ، وموطؤه أكمل الموطآت ، لأن فيه خمسمائة حديث وتسعين حديثا بالمركر ، أما باسقاط التكرار فخمسمائة حديث وتسعة وخمسون حديثا ، وكان سماع ابن وهب للموطأ من مالك قبل سماع أبي المصعب بدهر ، وكذلك سماع ابن القاسم ، ومعن بن عيسى ، وليس في موطأ ابن القاسم إلا خمسمائة حديث وثلاثة احاديث ، وفي موطأ ابن وهب كما في موطأ أبي المصعب ولا مزيد . فبان كذب هذا القائل ، والحمد لله رب العالمين

قال علي : ولئن كان جمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم مذموما ، فإن مالكا لمن أول من فعل ذلك ، فإن أول من ألف في جمع الحديث خماد بن سلمة ، ومعمر ، ثم مالك ، ثم تلامذ الناس . وأما نحن فأننا نحمد ذلك من فعلهم . ونقول : إن لهم ولمن فعل فعلهم في ذلك أعظم الأجر ، لعظيم ما قيدوا من السنن ، وكثير ما بينوا من الحق ، وما رفعوا من الاشكال في الدين ، وما فرجوا بما كتبوا من حكم الاختلاف . فن أعظم أجراً منهم ، جعلنا الله بعنه ممن تبعهم في ذلك بإحسان آمين

وأما ردّ عمر رضى الله عنه : لحديث فاطمة بنت قيس ، فقد خالفته فاطمة وهى من المبايعات المهاجرات الصواب ، فهو تنازع من أولى الأمر . ليس قوله أولى من قولها ، ولا قولها أولى من قوله ، إلا بنص ، والنص موافق لقول فاطمة ، وعمر مجتهد مخطئ في رد ذلك ، مأجور مرة . ولا تعلق للمالكين بهذا الخبر . لأنهم خالفوا رواية فاطمة ، وخالفوا قول عمر ، فلم يتعلقوا بإحدهما وأما ما ذكروا من نهى عمر رضى الله عنه في الاكثار من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم * فحدثنا محمد بن سعيد ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم

ابن أصبغ ثنا الحشنى ثنا بندار ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا شعبة عن يمان (١) عن الشعبي عن قرظة (٢) - هو ابن كعب الانصارى - قال : شيعنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى صرار (٣) فأتته الى مكان فتوضأ فيه . فقال : اتدرون لما شيعتكم ؟ قلنا : لحق الصعبة . قال : انكم ستأتون قوما تهتر السنتهم بالقرآن كاهتراز النخل فلا تصدؤم بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم . قال قرظة : فما حدثت بشئ بعد ، ولقد سمعت كما سمع الصعابى . فهذا لم يذكر فيه الشعبي انه سمعه من قرظة ، وما نعلم ان الشعبي لقي قرظة ولا سمع منه بل لاشك فى ذلك . لأن قرظة رضى الله عنه مات والمغيرة بن شعبة امير بالكوفة ، هذا مذكور فى الخبر الثابت المسند ، اول من نصح عليه بالكوفة قرظة بن كعب . فذكر المغيرة عند ذلك خبرا مسندا فى النوح (٤) ومات المغيرة سنة خمسين بلا شك ، والشعبى اقرب الى الصعابى ، فلا شك فى انه لم يلق قرظة قط (٥) ، فسقط هذا الخبر . بل قد ذكر بعض اهل العلم بالأخبار ان قرظة بن كعب مات وعلى رضوان الله عليه بالكوفة ، فصح يقينا ان الشعبي لم يلق قط قرظة ولا عقل عنه كلمة . وحدثناه * ايضا احمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا على بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا ابو بكر - هو ابن عياش - عن أبي حصين (٦) . يرفعه الى عمر - انه حين

(١) بفتح الباء الموحدة والياء المثناة . وجعل فى الاصل بدل الياء نونا وهو خطأ - وبيان هذا هو ابن بشر الاحمسي الثقة (٢) بفتح التاف والراء (٣) بكسر الصاد المهملة وتخفيف الراء . موضع قرب المدينة على ثلاثة أميال منها فى طريق المراق . وفى الاصل بالضاد المعجمة وهو خطأ

(٤) رواه مسلم والترمذى

(٥) فى هذا شك كثير فان الشعبي ولد سنة ٢٠ وقيل ١٩ ومات سنة ١٠٩

(٦) فى الاصل « ابن حصين » وهو خطأ . واسمه « عثمان بن طاصم بن

وجه الناس الى العراق - قال : جردوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا شريككم .

قال أبو محمد : وأبو حصين لم يولد الا بعد موت عمر بدهر ، واعلى من عنده ابن عباس والشعبي

قال عليّ : وروى عنه ايضا انه رضى الله عنه : حبس ابن مسعود من اجل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما روينا * بالسند المذكور الى بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه . قال قال عمر : لابن مسعود ، ولابن الدرداء ، وابي ذر : ما هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : واحسبه انه لم يدعم أن يخرجوا من المدينة حتى مات

قال عليّ : هذا مرسل (١) ومشكوك فيه من شعبة فلا يصح ، ولا يجوز الاحتجاج به ، ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد ، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة وفي هذا مافيه ، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسلمين ، وإلزامهم كتمانها وجحدها وأن لا يذكرها لاحد ، فهذا خروج عن الاسلام ، وقد اعاد الله امير المؤمنين من كل ذلك ، ولئن كان سائر الصحابة متهمين في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فاعمر الا واحد منهم ، وهذا قول لا يقوله مسلم اصلا . ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين لقد ظلمهم ، فليختر المحتج لمذهبه التافس بمثل هذه الروايات الملعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء ، ولا بد له

حصين ، مات سنة ١٢٨ (١) يريد أن ابراهيم بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر . وقد وافقه على هذا البيهقي واثبت مجامع من عمر يعقوب بن شيبة والواقدي والطبري وغيرهم والظاهر انه لم يسمع منه فانه مات سنة ٩٦ أو ٩٥ وعمره ٧٥ سنة . وأما شعبة فانه سمع من سعد

من أحدهما . وإنما معنى نهى عمر رضى الله عنه عن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لوصح ، فهو بين في الحديث الذى أوردناه من طريق قرظة ، وإنما نهى عن الحديث بالأخبار عمن سلف من الامم وعما اشبهه . وأما بالسنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن النهى عن ذلك هو مجرد ، وهذا مالا يحل لمسلم ان يظنه بمن دون عمر من عامة المسلمين ، فكيف بعمر رضى الله عنه . ودليل ما قلنا ان عمر قد حدث بحديث كثير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن كان الحديث عنه عليه السلام مكروها ، فقد اخذ عمر من ذلك بأوفر نصيب ، ولا يحل لمسلم ان يظن بعمر رضى الله عنه أنه نهى عن شئ وفعله ، لأنه قد روى عنه رضوان الله عليه خمسمائة حديث ونيف ، على قرب موته من موت النبي صلى الله عليه وسلم ، فصح انه كثير الرواية والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما فى الصحابة أكثر رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بن الخطاب ، الا بضعة عشر منهم فقط . فصح أنه قد أكثر الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فصح بذلك التأويل الذى ذكرنا لكلامه رضى الله عنه . وهكذا القول فيما روى من ذلك عن معاوية رضى الله عنه ، ولا فرق .

وقد جاء ما قلناه عن عمر رضى الله عنه نصاً دون تأويل كما * انبأ عبد الله ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية القرشى ثنا ابو خليفة الفضل بن الحباب الجبحى قال ثنا ابو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسى ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن ابى حبيب عن بكير بن عبد الله بن الاشج . ان عمر بن الخطاب قال : سيأتى قوم يجادلونكم بشبهات القرآن تغدوم بالسنن ، فان أصحاب السنة اعلم بكتاب الله عز وجل .

قال على : وقد صح بهذا ان عمر أمر بتعليم السنن ، واخبر أنها تبين القرآن فصح ما قلناه يقينا بلامرية ، وارفع اللبس . والحمد لله رب العالمين .

وأعجب من هذا كله : ان المالكيين المحتجين بان عمر رضى الله عنه حبس ابن مسعود ، واما موسى ، واما الدرداء بالمدينة ، على الاكثار من الحديث ينبغي لهم أن يحاسبوا انفسهم فيقولوا : اذا انكر عمر على ابن مسعود ، وابى موسى ، وابى الدرداء ، الاكثار من الحديث ، وسجنهم على ذلك ، وهم اكابر الصحابة وعدول الامة ، وليس لابن مسعود الا ثمانمائة حديث ونيف فقط . لعله انما يصح منها عنه اقل من النصف ، وليس لابي موسى الا ثمانمائة حديث ونيف ، وليس لابي الدرداء الا مائة حديث ونيف . لعله لا يصح عنهما الا اقل من نصف هذين العديدين ، ماذا كان يصنع بمالك لو رأى موطأه ، قد جمع فيه ثمانمائة حديث ونيفا وثلاثين حديثا من مسند ومرسل ؟ اين كنتم ترونه يبلغ به وهو ينكر على الصحابة بزعمكم الكاذب دون هذا العدد ؟ فلو كان لهؤلاء القوم دين أو عقل اما كان يحجزهم عن الاقدام على الانكار على الصحابة رضوان الله عليهم اسرا يجوزون لصاحبهم اكثر منه ؟ ان هذا لمعجب !

وأما الحنفيون : فقد طردوا اصلهم ههنا ، لأن صاحبهم اقل الحديث ولم يطبه بكثرة خطئه وقلة حديثه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . والرواية في حبس ابن مسعود في ذلك عنه ضعيفة ، وانما صح انه تشدد في الحديث كما ذكرنا ، وكان يكلف من حديثه ان يأتي بأخر صممه معه ، وانما فعل ذلك اجتهدا منه . وقد انكره عليه أبي فرجع عمر عن ذلك ، وذلك مذكور في حديث الاستئذان . وحتى لو صح ذلك عن عمر ومعاوية فقد خالفهما في ذلك أبي عباد ، وبلغ ذلك بأحدهما الى ان حلف أن لا يساكنه في بلد واحد ، فن جعل قول معاوية أولى من قول عباد ، وابى الدرداء ؟

واما الرواية عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه : انه لم يقطع بقول المغيرة وروايته ، فنقطعة لا تصح . ولو صحت لما كان لهم فيها حجة ، لأنهم يقولون بخبر الواحد اذا وافقهم . ولا معنى لطلب راو آخر ، فالتى يدخل خبر الواحد

يدخل خبر الاثنين ولا فرق ، إلا أن يفرق بين ذلك لمن فيوقف عنده
وأما الرواية عن عائشة أم المؤمنين : فأنما موها بإرادها ولا حجة لهم
فيها ، لأنها لم تقل قط أنها لم تصدق أبا هريرة ، ولأنها تستجيز رد حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما ذكر لها أن أبا هريرة ينهى عن المشي في
فعل واحد . فقالت : لا حزن أبا هريرة واحسنت وبرت ، فلو لم يكن في هذا
الاقول أبي هريرة ، لما زعم أحداً الأخذ به

وأما خبر عثمان ، فلا ندري على أي وجه أوردوه ، والذي نظن بثمان
أنه كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية في صفة الزكاة ، استغنى بها
عما عند علي بل تقطع بهذا عليه قطعاً . ولا وجه لذلك الخبر سوى هذا ،
أو المجاهرة بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أعاده الله من ذلك . فإن
صاروا إلى توجيهنا ، بطل تعلقيهم بهذا الخبر ، وإن وجهوه على هذا الوجه
الآخر ، لحقوا بالروافض ونسبوا إلى عثمان الكفر أو الفسق ، وقد برأه الله
من ذلك . وإن من نسب ذلك إليه لأولى به من عثمان بلا شك

وأما قول عمار لعمر ، فيعيذ الله عماراً من أن يستجيز جحد سنة عنده
عن النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لرأي عمر . هذه صفة توجب الكفر
لمن استحلها ، وتوجب الفسق لمن فعلها غير مستحل لها ، لا يختلف في ذلك
اثنان من أهل الاسلام ، مع مجيئ النص بذلك فيمن يكتم حكم الله تعالى
أو يخالفه . وإنما قال ذلك عمار مبكراً لعمر إذ خالته ، بمعنى أترى لي أن أكتم
هذا الخبر ، نعم إن شئت كما قال تعالى : « اعملوا ما شئتم » . أو غير هذا ، وهو
في الخبر . ذكر أن عمر أجنب فلم يصل ، فهذا الذي أراد عمار كتماناً ، وأنه
لا يحدث به أبداً لواجب حق عمر عليه ، وهذا مباح إذ ليس ذكر اسم عمر في
ذلك من السنن ، ولا له فائدة ، لكن عمر رضى الله عنه لم يفسح له في ذلك ،
بل ولآه من التصريح باسمه في ذلك ماتولى

وأما ابن عباس: فإنه روى في فضل المرأة من طريق ميمونة خيراً بئى عليه وروى في المتعة إباحة شهدها، فثبت عليها، ولم يحقق النظر، وقد أنكر ذلك عليه على بن أبي طالب وأغلظ عليه القول، وروى في الدرهم بالدرهمين خيراً عن أسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت عليه، وأنكر عليه ذلك أبو سعيد وأغلظ له في القول جداً، ولم يمارض خبر الحكم في فضل المرأة بأكثر من أن قال: هي ألطف بنانا، وأطيب ريحا، فليس في هذا رد للحديث ولا للحكمة بل صدق في ذلك، وقد خالفه في الوضوء مما مست النار، وفي غسل اليد ثلاثاً قبل ادخالها في الاءاء، أبو هريرة وأغلظ له في القول، فليت شعري من جعل قول ابن عباس، أولى من قول علي، وأبي هريرة والحكم بن عمرو وأبي سعيد؟

وأما قول ابن عمر: ان لا يحريرة زرعاً تصدق. وليس في هذا رد لرواية أبي هريرة أصلاً، فاذ لم يبق من جميع ما اعترضوا به إلا اختلاف الصحابة في بعض ذلك مما صح وثبت، فالواجب الرد المفترض الذي لا يحمل سواء هو الرد في ذلك الى الله تعالى والى النبي صلى الله عليه وسلم، إذ كل صاحب في ذاته فقير مُبعد عنه الوم، لاسيما اذا اختلفوا، فضمون أن أحد القولين خطأ فوجدنا الله تعالى قد أمر بالتفقه في الدين، وانذار الناس به، وأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا سبيل الى طاعته عليه السلام إلا بنقل كلامه وضبطه وتبليغه، ولا سبيل الى التفقه في الدين إلا بنقل أحكام الله تعالى وأحكام رسوله صلى الله عليه وسلم، ووجدناه صلى الله عليه وسلم قد حض على تبليغ الحديث عنه، وقال في حجة الوداع لجميع من حضر: «ألا فليبلغ الشاهد الغائب». فسقط قول من ذم الاكثار من الحديث

ثم العجب فيه: ايرادهم لهذه الآثار التي ذكرنا، ممن أوردوها عنه من الصحابة. فوالله العظيم ما أدري غرضهم في ذلك، ولا منفعتهم بها، ولا شك أنهم

لا يدرون لماذا أوردوها ، لأنهم ان كانوا أوردوها طعنا في القول بخبر الواحد فليس هذا قولهم ، بل هم كلهم يقولون بخبر الواحد ، وأيضا فهي كلها أخبار آحاد وليس شيء منها حجة عند من لا يقول بخبر الواحد ، وهذا عيبٌ جدا . أو يكونوا أوردوها على إباحة ردّ المرء ما لم يوافقه من خبر الواحد ، وأخذ ما وافقه من ذلك ، فهذا هوس عتيق . أول ذلك : أنهم يردون بعض ما لم يردوه من احتجوا به من الصحابة ، ويأخذون ببعض ما رده من احتجوا به منهم . وأيضا : فإن كان الأمر كذلك فقد اختلط الدين ، وبطل . لأنّ لخصومهم أن يردوا بهذا الباب نفسه ما اخذوا به . ويأخذوا ما ردوه هم منه ، ونعوذ بالله منه

قال عليّ : ولا أضل ولا اجهل ولا ابعد من الله عز وجل ، ممن يزجر عن تبليغ كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ويأمر بأن لا يكثر من ذلك . أو يرد ما لم يوافقه مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بنظره الملعون ، ورأيه الفاسد ، وهواه الخبيث ، ودعواه الكاذبة . ثم يفنى دهره في الاكثار من تبليغ آراء مالك ، وابن القاسم ، وسحنون ، وابي حنيفة ، وابي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والتلقى بالقبول لجميعها على غلبة الفساد عليها . ألا ان ذلك هو الضلال البعيد ، والفتيا بالآراء المضلة المتناقضة . وبالله تعالى نعتصم

قال عليّ : وأما من ظن ان احداً بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينسخ حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحدث شريعة لم تكن في حياته عليه السلام ، فقد كفر واشرك وحل دمه وماله ولحق بمبدة الاوثان ، لتكذيبه قول الله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » . وقال تعالى : « ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين » . فن ادعى أن شيئا مما كان في عصره عليه السلام على حكم ما ، ثم بدّل بعد موته فقد ابتغى غير الاسلام

دينا ، لأن تلك العبادات والاحكام والمحرمات والمباحات والواجبات التي كانت على عهده عليه السلام ، هي الاسلام الذي رضىه الله تعالى لنا ، وليس الاسلام شيئاً غيرهما . فمن ترك شيئاً منها فقد ترك الاسلام ، ومن احدث شيئاً غيرهما فقد احدث غير الاسلام . ولا مزية في شيء اخبرنا الله تعالى به أنه قد اكمله ، وكل حديث أو آية كانا بعد نزول هذه الآية ، فانما هي تفسير لما نزل قبلها ، وبيان لجلتها ، وتأكيده لا أمر متقدم . وبالله تعالى التوفيق

ومن ادعى في شيء من القرآن أو الحديث الصحيح انه منسوخ ولم يأت على ذلك ببرهان ، ولا أتى بالناسخ الذي ادعى من نص آخر ، فهو كاذب مفتر على الله عز وجل ، داع الى رفض شريعة قد تيقنت ، فهو داعية من دعاة ابليس ، وصائد عن سبيل الله عز وجل نعوذ بالله . قال الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون » . فمن ادعى ان الناسخ لم يبلغ ، وانه قد سقط فقد كذب به ، وادعى ان هنالك ذكراً لم يحفظه الله بعد إذ أنزل . فان قال قائل : الحديث قد يدخله السهو والغلط . قيل له : ان كنت ممن يقول بخبر الواحد ، فترك كل ما اخذت به منه ، فانه في قولك محتمل أن يكون دخل فيه السهو والغلط . وان كنت مقلداً ، فترك كل من قلده ، فان السهو والغلط قديد خلان عليه بالضم ، وقد يدخلان ايضا في الرواة عنهم الذين عنهم اخذت دينك ، والا فالرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم أوثق من الرواة عن مالك ، وابي حنيفة ، ثم . ومن مالك وابي حنيفة اتفهما . وان كنت ممن يبطل خبر الواحد جملة ، فقد اثبتنا البرهان على وجوب قبوله ، وما ثبت بيقين فلا يبطل بخوف سهو لم يتيقن . والحق لا تسقطه الظنون . قال الله تعالى : « ان الظن لا يغني من الحق شيئاً » . ولزمه ان يسقط القبول لشهادة الشاهدين في الدماء والفروج والاموال ، إذ قد يدخل عليهما السهو والغلط ، وتعمد الكذب . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في صفة الرواية

قال علي : الرواية هي ، أن يسمع السامع الناقل الثقة يحدث بمحدث من كتابه أو من حفظه أو بأحاديث ، فجاء أن يقول : حدثنا وحدثنى ، وأخبرنا وأخبرني ، وقال لي وقال لنا ، وسمعت وسمعتنا ، وعن فلان . كل ذلك سواء ، وكل ذلك معنى واحد . أو يقرأ الراوى على الناقل حديثاً أو أحاديث فيقرأ له المروى عليه بها ، ويقول : نعم هذه روايتي ، أو يسمعا تقرأ عليه ويقرأها المروى عنه ، أو يناول المروى عنه الراوى كتاباً فيه حديث أو أحاديث ، أو ديواناً من أسره (١) عظم أو صغر . فيقول له : هذا ديوان كذا ، كلما فيه أخذته عن فلان عن فلان حتى يبلغه الى مؤلفه ، ويستثنى شيئاً ان كان فاته منه بعينه فان لم يفته شيء فلا يستثنى شيئاً ، أو يقول له : عن ديوان مشهور مقبول عند الناس نقل تواتر ليس في الفاظه اختلاف ، ديوان كذا أخذته عن فلان عن فلان حتى يبلغ الى مؤلفه . فأى هذه الوجوه كان ، فجاء أن يقول فيه القائل : حدثني وأخبرني ، وهو مُحَقَّقٌ في ذلك ، وهو كله خبر صحيح ، ونقل صادق ، ورواية تامة ، لا دخالة فيها . كالقراءة والسماع ولا فرق

فان سمعه يخاطب بذلك غيره ، فليقل : سمعت فلاناً يخبر عن فلان ، أو يحدث عن فلان . ولا يقل حينئذ نا ولا نى ولا أنا ولا انى ، فيكذب . ولكن ان قال سمعت فلاناً ، فهي رواية صحيحة تامة ، فليحدث بها وليروها الناس . وسواء اذن له المسموع عنه في ذلك أو لم يأذن ، حجر عليه الحديث عنه أو اباحه اياه كل ذلك لا معنى له . ولا يحمل لأحد أن يمنع من نقل حق فيه خير للناس قد سمعه الناقل ، ولا يحمل لأحد أن يبيح لغيره نقل ما لم يسمع ، ومن يتعد

(١) كذا في الاصل ولعله « من أثره »

حدود الله فقد ظلم نفسه ، وانما هو حق أو كذب . فالحق الذى ينتفع به مسلم واحد فصاعدا واجب قتله ، والكذب حرام قتله

وأما من كتب الى آخر كتابا يوقن المكتوب اليه انه من عنده ، فيقول له فى كتابه : ديوان كذا أخذته عن فلان كما وصفنا قبل ، فليقل المكتوب اليه أخبرنى فلان فى كتابه الى . ونحن نقول : أنبأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخبرنا الله تعالى ، وقال لنا الله تعالى وقال تعالى : « ومن أصدق من الله قيلا » . وقال تعالى : « الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني » . وانما ذلك لانه تعالى خاطب بكتابه كل من يأتى من الانس والجن الى يوم القيام ، وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمخاطبة كل من يأتى الى يوم القيامة من الانس والجن أيضا ، فليس منا أحد إلا وخطاب الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم يتوجهان اليه الى يوم القيامة ، وليس ذلك لمن دونهما أصلا ، وانما يخاطب كل من دون الله تعالى ودون رسوله صلى الله عليه وسلم ، من شافه أو من كتب اليه ، أو من سمع منه لقظه ، إذ لم يأمر الله تعالى أحدا من ولد آدم عليه السلام دون رسوله صلى الله عليه وسلم بأن ينذر جميع اهل الأرض ، وانما يصح من فعل كل أحدهما وافق ما أمره الله تعالى به ، لا ما خالف ما أمره الله عز وجل ، ومن فعل ما لم يؤمر به ففعله باطل مردود

قال على : وأما الاجازة التى يستعملها الناس ، فباطل . ولا يجوز لأحد أن يميز الكذب ، ومن قال لآخر : ارِ عني جميع روايتى دون أن يخبره بهاديوانا ديوانا ، واسناداً استناداً فقد اباح له الكذب ، لأنه اذا قال حدثنى فلان ، أو عن فلان ، فهو كاذب أو مدلس بلا شك ، لانه لم يخبره بشئ . فهذه أربعة أوجه جائزة ، وهى : مخاطبة المحدث للآخذ عنه ، أو سماع المحدث من الآخذ عنه واقراءه له بصحته ، أو كتاب المحدث الى الآخذ عنه ، أو مناويله

إياه كتاباً فيه علم وقوله : هذا أخبرني به فلان عن فلان ، وكل هذه الوجوه قد صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن جميع الصحابة
فاما الاخبار : فإخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالسنن ، وإخبار الصحابة بعضهم بعضاً ، فأبو بكر أخبره المغيرة ومحمد بن مسلمة ، وكذلك كل من بعده منهم وأما قراءة الآخذ على المحدث : فقد قال بعض الناس للنبي صلى الله عليه وسلم فأخبرني أهل العلم أن علي ابنه جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم فصدق النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك سأل الناس أصحابه عن الأحكام ، فصدقوا الحق ، وانكروا الباطل

وأما الكتاب : فكتب النبي صلى الله عليه وسلم بالسنن إلى ملوك اليمن ، وإلى من غاب عنه من ملوك الأرض الذين دعاهم إلى الإيمان ، وكذلك فعل أصحابه بعده إلى قضائهم وأمرائهم

وأما المناولة : فقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً لعمر بن حزم ولعمرو (١) وغيره إذ بعثهم أمراء ، يعلمهم فيها السنن ، وأمرهم بالعمل بما فيها . وكذلك لعبد الله بن جحش ، وأعطاه الكتاب وأمره بالعمل بما فيه . وكذلك فعل أبو بكر بأنس ، وبعث علي كتاباً مع ابنه إلى عثمان . وقال : هذه صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمر صمالك يعملون بها

وأما الإجازة : فاجاءت قط عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه رضي الله عنهم ، ولا عن أحد منهم ، ولا عن أحد من التابعين . ولا عن أحد من قابعي التابعين ، فحسبك بدعة بما هذه صفته وبالله تعالى التوفيق

فصل

وقد تعلل قوم في أحاديث صحاح بأن قالوا
هذا حديث اسنده فلان ، وأرسله فلان

قال على : وهذا لا معنى له ، لأن فلانا الذي أرسله لولم يروه أصلاً أو لولم
يسمعه البتة ، ما كان ذلك مسقطاً لقبول ذلك الحديث . فكيف إذا رواه مرسل
وليس في إرسال المرسل ما أسنده غيره ، ولا في جهل الجاهل ما علمه غيره ،
حجة مانعة من قبول ما أسنده العدول . لاسيما إن كان المعارض بها مال كياً
أو حنفياً ، فأنهم يرون المرسل مقبولا كالمسند . فكيف يوهنون الصحيح
بما يروونه موافقا له وشادا ومؤيداً ، إن هذا لعجيب ! وإن هذا لا فراط
في الجهل والسقوط ، ولا معنى لقولهم : إنما يراعى هذا إذا كان المرسل أو
الموقف أعدل من المسند ، فأنما يجب قبول الخبر إذا رواه العدل عن العدل ،
ولا معنى لتفاضل العدالة على ما قد ذكرنا في هذا الباب . إذ لا نص ولا إجماع
ولا دليل على مراعاة عدل وأعدل منه ، وإنما الواجب مراعاة العدالة فقط
وبالله تعالى تتأيد ونعتصم

انقضى الكلام في الاخبار والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على محمد وآله وأهل بيته وسلم تسليماً

(تم الجزء الثاني من الاحكام)

ويليه الجزء الثالث أوله الباب الثاني عشر في الأوامر والنواهي الواردة
في القرآن وكلام النبي والأخذ بظاهرها وحملها على الوجوب والنهي

فهرس (مافى الجزء الثانى) من الفصول بحسب وضع المؤلف

مصحفة

- ٠٢ فصل فى (الكلام على الخبر) المرسل
- ٠٦ « فى أقسام السنن (وانها ثلاثة)
- ١٢ « فى خلاف صاحب الرواية وتعلل أهل الباطل لذلك
- ٢١ « فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص
- ٣٨ « فى تمام الكلام فى تعارض النصوص
- ٦٦ « فيمن قال لا يجوز تخصيص القرآن بالخبر (وارد عليه)
- ٧٠ « وقد برد خبر مرسل إلا أن الاجماع صح بما فيه منيقنا
- ٧١ « وقد اجاز بعض اصحابنا أن يرد حديث صحيح ويكون الاجماع على خلافه
- ٧٢ « واذا قال الصحابي السنة كذا وأمرنا بكذا فليس هذا اسناداً
- ٧٦ « وقد ذكر قوم احاديث فى بعضها ابطال شرائع الاسلام وفى بعضها نسبة الكذب الى رسول الله
- ٨٢ فصل وليس كل من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه صحابياً
- ٨٦ « وحكم الخبر أن يورد بنص لفظه لا يبدل ولا يغير
- ٩٠ « واذا روى العدل زيادة على ما روى الغير فالأخذ بتلك الزيادة فرض
- ٩٧ « فى ابطال ترجيح الحديث بعمل أهل المدينة وابطال الاحتجاج بعملهم أيضاً
- ١٢٤ فصل فيه بيان سبب الاختلاف الواقع بين الأئمة فى صدر هذه الأئمة
- ١٣٤ فصل فى فضل الاكثار من الرواية للسنن وازد على من ذم الاكثار
- من رواية الحديث
- ١٤٦ فصل فى صفة الرواية
- ١٤٩ فصل وقد علم قوم فى احاديث صحاحنا قالوا هذا حديث اسنده فلان وارسله لابن خزيمة

